www.kassioun.org

1284

الاثنين 29 حزيران 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

7,9 مليون: الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة في بداية تموز 2026

[12]

الافتتاحية

إلى أين... دولياً-إقليمياً ومحلياً؟

يتوقف مصيرنا في سورية، كشعب وكدولة وكقوى في مختلف المواقع، على ما سنقوم به خلال الأسابيع والأشهر القادمة، وعلى سرعة قيامنا به، ويتوقف أيضا على مجمل التطورات المتسارعة الجارية دوليا وإقليميا، وهي تطورات كبرى وعاصفة ينبغي فهمها جيدا، والتصرف على أساس ذلك الفهم.

بعض المعطيات الأساسية ضمن اللوحة العامة، والتي تمسنا مباشرة، تتلخص بما يلي:

أولا: معركة الأمريكي و«الإسرائيلي» مع إيران، ورغم أنها لم تنته بعد، ولن تنتهي قريبا، بل ستظل بين أخذ ورد لأشهر قادمة، قد حُسمت من حيث المبدأ، ضد المصلحة الأمريكية–الصهيونية، وهو ما ستكون له تداعيات كبرى متدرجة ضمن اللوحة العالمية والإقليمية، وضمنا في سورية نفسها.

ثانيا : بين الانعكاسات الدولية الواضحة، تعزز دور كل من الصين وروسيا ومنظومة بريكس وشنغهاي ككل، بمقابل تآكل المنظومة الغربية، وبالتحديد تآكل «هيمنتها»، بل وبدء تآكل «سيطرتها» بالقوة العارية، والسيطرة بالقوة العارية هي درجة أقل وزنا وتأثيرا من الهيمنة، وتلجأ لها القوى المتراجعة عبر التاريخ.

ثالثا : تعزز التقارب الإقليمي بين الدول الخمس الأساسية في منطقتنا: «السعودية، باكستان، تركيا، إيران، مصر»، وبدء تحول التقارب إلى تحالف فعلي، وبدفع متواصل من العدوانية «الإسرائيلية» التي باتت تعلن بشكل واضح وصريح ووقح، أن على رأس قائمتها الحالية للتخريب والتدمير، تركيا ومصر، والتالي السعودية وباكستان.

رابعا : يزداد انقسام النخبة الغربية على نفسها، كانعكاس لتراجعها العام، ويبدو مشهد الصراع الراهن والمتصاعد بين «أمريكا أولا» و«إسرائيل أولا»، تعبيرا مباشرا عن هذا الانقسام المرشح للتعمق أكثر فأكثر.

خامسا: تسعى «إسرائيل» ومعها مراكز الصهيونية العالمية، إلى إبقاء الفوضى في حدودها القريبة، وتعميقها عبر مقتلة أهلية لبنانية وسورية، عبر ما سمي «الاتفاق الإطاري» مع الحكومة اللبنانية، والذي لن يختلف مصيره عن مصير اتفاق 17 أيار، وعبر محاولة جر سورية لمطحنة حرب أهلية بأبعاد طائفية، تحرق كلاً من لبنان وسورية، ولعيون «الصهيوني!»

سادسا: على المستوى الداخلي، فإن الأزمة الاقتصادية والسياسية تتعمق يوما وراء الآخر، في ظل غياب أي حلول حقيقية، وفي ظل استمرار المراهنة على وهم الدعم الغربي والاستثمارات الخارجية، بالتوازي مع «تأجيل» ملف توحيد السوريين عبر حل شامل ومشاركة حقيقية في صناعة القرار، إلى أجل غير مسمى.

مجمل المعطيات والظروف التي تعيشها البلاد وجوارها القريب والبعيد، تقود نحو استنتاجات واضحة ينبغي العمل عليها، وبالسرعة المناسبة، لإنقاذ البلاد وأهلها، وتحويل الفرصة التاريخية بتراجع الأمريكي والصهيوني العام، إلى معطى واقعي حقيقي يفتح الباب أمام نهوض سوري متعاف، هو إمكانية واقعية أكثر من أي وقت مضى.

بين أهم هذه الاستنتاجات، ما يلي:

أولا: ينبغي قطع أي رجاء على أبواب الجحيم الغربي، لأن إغضاب الاستعمار دائماً أقل تكلفة من محاولة إرضائه... بما في ذلك عبر عدم الانجرار إلى محرقة في لبنان أو غيرها لمصلحة «إسرائيل»، وبالضد من مصلحة سورية والسوريين، ولبنان واللبنانيين.

ثانيا : ينبغي التعاون مع القوى الإقليمية المتقاربة والصاعدة، والتي تتعاون بدورها مع القوى الدولية الصاعدة، لتحصين الداخل السوري، ولقطع الطريق على الابتزاز الغربي بمختلف أشكاله.

ثالثا : ينبغي التوجه للسوريين، والاستناد إليهم أولا، عبر توحيدهم بعيداً عن أي تفرقة قومية أو طائفية أو دينية، وعبر إشراكهم بشكل حقيقي في صناعة مستقبلهم وفي الدفاع عن بلادهم، وأحد أهم المداخل لذلك هو حكومة الوحدة الوطنية كاملة الصلاحيات، والتي بين أولى مهامها المؤتمر الوطني العام الشامل.

رابعا : ينبغي القطع نهائيا مع سياسات اللبرلة الاقتصادية المتوحشة، والتوجه نحو اقتصاد منتج يعتمد على الزراعة والصناعة بشكل أساسي، ويضع الأساس لتحقيق عدالة اجتماعية فعلية، تُحل من خلالها مختلف الملفات العالقة والمتأزمة عبر عقود، من فقر وبطالة وتهميش...

شؤون عمالية

معيار الأجر العادل... ونسبته من الأرباح

02

شؤون محلية

كيف مُوِّلت زيادات الأجور من تقليص الدعم على الكهرباء والخبز

06

شؤون عربية ودولية

كلُّ الطرق تؤدي إلى المزيد من التراجع الأمريكي-«الإسرائيلي»

17

ملف «سورية 2026»

صوت الشارع السوري في أسبوع: «استمرار... استمرار»

24

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

معيار الأجر العادل... ونسبته من الأرباح

في عام 2015 قام 23 عاملاً- في أحد معامل الجوارب القطنية في مجمع الزبلطاني- بالدخول إلى مكتب صاحب العمل، مطالبين بزيادة على الأجور، بسبب استمرار تآكل قيمتها وسوء حالهم المعيشي، فاستقبلهم رب العمل وسمع مطلبهم وأقر به واستطرد قائلاً «سأفتح لكم دفتر الحسابات وأطلعكم عليه صفحة صفحة، وشهراً شهراً، فإن كانت أرباحي تفوق ثلاثة أضعاف أجر عامل منكم، سأعطيكم زيادة ترضيكم، وإن لم تكن كذلك، فالخيار لكم إما أن تستمروا بالعمل، أو أن تجدوا عملاً بأجر أعلى عند غيري»

يتكرر مع كل حراك عمالي تقريباً التحذير نفسه: «رفع الأجور سيؤدي إلى إغلاق المعامل». وبات هذا الخطاب يستخدم كحجة جاهزة في مواجهة أي مطالبة بتحسين أجور العمال، أو تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية، وكأن العلاقة بين الأجور واستمرار المنشآت حقيقة محسومة لا تقبل النقاش.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: على أي بيانات يستند هذا الادعاء؟

في الواقع، تفتقر كبرى منشآت القطاع الخاص إلى الحد الأدنى من الشفافية فيما يتعلق ببياناتها المالية، فلا أحد يعلم حجم الأرباح الحقيقية، ولا هوامشها الربحية، ولا نسبة ما تشكله الأجور من إجمالي التكاليف، ولا مقدار ما يمكن أن تتحمله المنشأة من زيادة في كتلة الأجور دون أن تتعرض للخسارة، وفي غياب هذه البيانات، يصبح الحديث عن استحالة زيادة الأجور مجرد ادعاء لا يستند إلى وقائع يمكن التحقق منها، وقد لا يكون الأمر متعلقاً بالخسارة أصلاً، بل بانخفاض هامش الأرباح الذي استساغه أرباب العمل.

إن جزءاً من الأرباح الذي قد ينتقل إلى بند الأجور ليس خسارة بالمعنى الاقتصادي، بل هو إعادة توزيع أكثر عدالة للعائد المتحقق من العملية الإنتاجية، فالعمال ليسوا عنصراً هامشياً في الإنتاج، بل هم صانعو القيمة الأساسية، ومن حقهم أن تنعكس مساهمتهم على مستوى أجورهم، بما يضمن لهم حياة كريمة تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

ولا يمكن الحديث بجدية عن تهديد بإغلاق منشأة بسبب زيادة الأجور، إلا إذا ثبت بالأرقام أن هذه الزيادة تستنفد كامل الأرباح أو تتجاوزها، بحيث تصبح المنشأة عاجزة فعلاً عن الاستمرار، أما إذا كانت الزيادة المقترحة لا تؤدي إلا إلى تخفيض جزء من الأرباح، فإن الحديث عن الإغلاق لا يعدو كونه وسيلة للضغط على العمال وثنيهم عن المطالبة بحقوقهم.

إن المطلوب اليوم، ليس الاكتفاء بتبادل التصريحات، بل إرساء قواعد واضحة للشفافية المالية في المنشآت الكبرى، بحيث تصبح أي مناقشة للأجور، أو للإنتاج، أو لاستمرار المنشآت قائمة على أرقام وحقائق، لا على تقديرات ومواقف مسبقة. فحقوق العمال لا ينبغي أن تبقى رهينة ادعاءات لا يمكن التحقق منها، كما أن مستقبل الصناعة الوطنية يستحق نقاشاً يستند إلى الوقائع لا إلى التخويف.

العمال والصناعيون بين موضوعية التناقض وضرورة التحالف

لم يعد الحراك العمالي الذي يشهده القطاع الخاص حدثاً مطلبياً معزولاً، بل بات مؤشراً على أزمة اقتصادية أعمق تتجاوز حدود العلاقة التقليدية بين العامل ورب العمل، لتصل إلى جوهر النموذج الاقتصادي السائد، فالإضرابات والتحركات التي شهدتها منشآت القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة كانت انعكاساً مباشراً لسياسات اقتصادية نيوليبرالية متوحشة وفوضوية، دفعت أطراف العملية الإنتاجية جميعها إلى حافة الاختناق.

■ إلياس زيتون

عند تناول الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، يكون التناقض الأساسي فيها بين رأس المال والعمل، وهذا توصيف موضوعي لا يمكن نفيه، ولكن في حال عالجنا الوضع الاقتصادي الاجتماعي السياسي السوري كظاهرة، سيبرز تناقض أوسع اليوم، هو تناقض بين ناهبين ومنهوبين، فالسياسات الاقتصادية القائمة لا تستهدف الطبقة العاملة وحدها، بل تطال مختلف الفئات المرتبطة بالإنتاج الحقيقي، من عمال وفلاحين وصناعيين وحرفيين، مقابل استفادة شريحة ضيقة راكمت مصالحها على حساب الاقتصاد والبلاد والعباد.

ومن هنا يصبح السؤال الأساسي: أين يكمن جوهر الأزمة؟

إن القاسم المشترك بين الأزمات التي تعيشها مختلف القطاعات يتمثل في النموذج الاقتصادي نفسه، وليس في أطراف العملية الإنتاجية. فالصناعة الوطنية والعمال يشكلان معاً ركيزتي الإنتاج، وأي سياسة تستهدف أحدهما ستنعكس بالضرورة على الآخر، لتدخل العملية الإنتاجية برمتها في دائرة التراجع.

دور الحراك العمالي والمطلبي في إبراز أهمية التحالف الوطني

لقد أكد الحراك العمالي الأخير في القطاع الخاص، ضرورة وحدة العمال في الدفاع عن حقوقهم، وفي مقدمتها الحق في العمل اللائق، والأجر العادل، والضمانات الاجتماعية. وهذه الضرورة ليست وليدة اللحظة، بل رافقت نشوء الطبقة العاملة نفسها منذ تشكل النظام الرأسمالي. إلا أن الظروف الراهنة تطرح سؤالاً جديداً حول إمكانية توسيع هذا النضال ليشمل الدفاع عن نموذج اقتصادي يخدم الإنتاج الوطني بأكمله.

ولا يمكن فصل ما يجري في القطاع الخاص عن الحراك المطلبي الذي سبق أن شهده القطاع العام، بدءاً من قرارات الفصل وإنهاء العقود والإجازات المأجورة، وصولاً إلى قضية الأجور المتآكلة. كما لا يمكن عزله عن الحراك الفلاحي الذي فرضته السياسات نفسها. فمع استمرار النهج الاقتصادي الحالي، تتجه مختلف القوى المنتجة موضوعياً نحو التقاء مصالحها في مواجهة السياسات التي تستهدفها جميعاً.

إن انتقال الحركة العمالية إلى مرحلة أكثر تقدماً من النشاط، سيعني بالضرورة توسيع دائرة مطالبها لتشمل مجمل السياسات الاقتصادية، وهو ما يضعها في مساحة مشتركة مع الفلاحين والصناعيين والحرفيين، ليس لأن التناقضات بينهم قد زالت، بل لأنهم جميعاً باتوا يدفعون ثمن نموذج اقتصادي لا يخدم سوى مصالح أقلية محدودة.

ولعل ما يجري داخل الأوساط الصناعية خير دليل على ذلك، فقد بدأ الحديث يتزايد عن احتمال إيقاف عدد من المعامل أو تقليص إنتاجها، ولا سيما المنشآت التي شهدت إضرابات، أو تتوقع تصاعد النشاط العمالي فيها، ويستند أصحاب هذه المنشآت إلى ارتفاع التكاليف والكساد الناتج عن ضعف المبيعات، في ظل غياب الدعم الحكومي للصناعة الوطنية وانعدام الحماية الفعلية للمنتج المحلي.

ولا شك أن ارتفاع تكاليف الإنتاج حقيقة موضوعية، كما أن الصناعيين يتعرضون لخسائر حقيقية نتيجة السياسات الحكومية الحالية. لكن هذه الحقيقة لا يمكن أن تتحول إلى ذريعة لحرمان العمال من حقوقهم المشروعة، سواء في زيادة الأجور، أو التسجيل في التأمينات الاجتماعية، ولا لتبرير إغلاق منشآت يعمل فيها مئات آلاف السوريين وتعتمد عليها آلاف الأسر في معيشتها.

وحدة وصراع الأضداد

لقد وضعت السياسات الاقتصادية الحالية طرفي العملية الإنتاجية، العامل والصناعي، في مواجهة شديدة مع بعضهما البعض تضر بكلا الطرفين موضوعيا، بينما تكمن المشكلة الحقيقية في مكان آخر. فغياب الدعم للإنتاج، ورفع الحماية عن الصناعة الوطنية، واستمرار التشريعات غير المحفزة للاستثمار الإنتاجي، كلها عوامل دفعت الصناعي إلى التهديد بالإغلاق، والعامل إلى الإضراب، في وقت يخسر فيه الاقتصاد الوطني بأكمله.

ومن هنا، إن أي معالجة جدية لهذه الأزمة لا يمكن أن تنطلق من تحميل أحد طرفي الإنتاج مسؤولية ما يجري، بل من مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والتشريعية. المطلوب اليوم ليس دعم الصناعي على حساب العامل، ولا حماية العامل على حساب استمرار المنشآت، بل بناء سياسة اقتصادية متكاملة تعيد الاعتبار للإنتاج الوطني، وتحمي الصناعة السورية، وتضمن في الوقت نفسه الأمن الاجتماعي للطبقة العاملة، عبر أجور عادلة، وتأمينات اجتماعية، وحقوق عمل مصانة.

إن استمرار النهج الاقتصادي الحالي لن يؤدي إلا إلى اتساع رقعة الاحتجاجات المطلبية، وانضمام المزيد من الفئات المنتجة إليها. فالحراك الذي بدأ في القطاع العام، ثم انتقل إلى القطاع الخاص، وتلاه الحراك الفلاحي، مع سلسلة غير منتهية من الحراك المطلبي، مرشح لأن يمتد إلى مختلف القطاعات المرتبطة بالإنتاج الحقيقي، وعندها لن يكون الصراع مجرد نزاعات مطلبية متفرقة، بل تعبيرا عن رفض واسع للنموذج الاقتصادي القائم، وولادة تحالف اجتماعي واسع ضد السياسات التي أوصلت الاقتصاد السوري إلى هذه المرحلة من التراجع، هذا التحالف الذي لم ولن يمنع استمرار التناقض ما بين رأس المال والعمل، وسائر التناقضات الطبقية الأخرى، بل سيجعله أحد عناصر تطور الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد، والتي ستعزل الفساد، وتحاصر الناهبين في مساحات ضيقة وواضحة، يبصرها الجميع.

مسودة تعديل قانون العمل رقم 17 لعام 2010... الإصلاح الحقيقي يبدأ بحماية العامل لا بإضعافه

تثير مسودة تعديل قانون العمل رقم 17 لعام 2010 في سورية نقاشاً واسعاً بين الأوساط العمالية والاقتصادية، باعتبارها تمس أحد أهم التشريعات التي تنظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، فقانون العمل ليس مجرد نصوص قانونية تنظم عقداً بين طرفين، بل هو قانون اجتماعي واقتصادي يرتبط مباشرة بحياة ملايين السوريين، لأن الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع تعتمد في معيشتها على بيع قوة عملها لقاء أجر، وبالتالي فإن أي تعديل يمس هذا القانون ستكون له آثار مباشرة على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي والإنتاج الوطني.

■ ميلاد شوقي

وفي الوقت الذي تركز فيه بعض الطروحات على ضرورة توفير بيئة جاذبة للاستثمار وزيادة مرونة سوق العمل، فإن هذا الهدف لا ينبغي أن يتحقق على حساب الحقوق الأساسية للعمال، فالتوازن بين حقوق العامل ومصلحة صاحب العمل هو أساس أي اقتصاد منتج ومستقر، أما اختلال هذا التوازن لصالح طرف على حساب الآخر فإنه يؤدي في النهاية إلى نتائج سلبية على المجتمع والاقتصاد معاً.

لقد تناولت بعض التصريحات المرافقة للمسودة موضوع العقود النظامية، والتأمينات الاجتماعية، والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، والتدريب المهني، وهي جميعها موضوعات مهمة تستحق الدعم، إلا أن هذه الإصلاحات لن تحقق أهدافها إذا جاءت مترافقة مع إضعاف الضمانات القانونية للعمال أو منح أصحاب العمل صلاحيات أوسع للتخلص من العامل دون رقابة قضائية فعالة.

المطلب الأول إلغاء التسريح التعسفي

إن أخطر ما يمكن أن يمس علاقة العمل هو التسريح التعسفي الذي سمح به القانون الحالي للأسف، فالعامل لا يملك رأس مال ولا أدوات إنتاج، وإنما يملك مصدر رزق واحدا هو عمله، وعندما يفقد هذا العمل بصورة تعسفية فإنه لا يخسر راتبه فقط، بل قد تخسر أسرته مصدر دخلها الوحيد، وقد يجد نفسه عاجزاً عن تأمين الغذاء والدواء والتعليم والسكن، ولهذا جاءت قوانين العمل الحديثة في مختلف دول العالم لتضع قيوداً واضحة على إنهاء علاقة العمل، وتجعل الفصل التعسفي استثناءً لا قاعدة.

إن أي تعديل يسمح بتسهيل إنهاء خدمات العمال أو عدم منح الحماية القانونية للعامل لن يؤدي إلى تشجيع الاستثمار كما يعتقد البعض، بل سيؤدي إلى خلق بيئة عمل يسودها الخوف وعدم الاستقرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على الإنتاجية والولاء للمؤسسة وجودة العمل، فالعامل الذي يشعر بأن مستقبله الوظيفي مهدد في أي لحظة لن يكون قادراً على الإبداع أو التطوير أو الانتماء الحقيقي لمكان عمله.

ثانياً: تفعيل المحاكم العمالية وتسريع عملية التقاضي

ولا يقل أهمية عن ذلك تفعيل المحكمة العمالية وتسريع الفصل في القضايا العمالية. فوجود نصوص قانونية جيدة لا يكفي إذا بقي العامل ينتظر سنوات للحصول على حكم يعيد له حقه، فالعدالة البطيئة قد تتحول إلى إنكار للعدالة، ولذلك فإن الإصلاح الحقيقي يبدأ بتخصيص دوائر عمالية متخصصة، وتبسيط الإجراءات، وتحديد مدد زمنية واضحة للفصل في النزاعات العمالية، بما يضمن إعادة الحقوق إلى أصحابها في الوقت المناسب.

الاعتماد على النصوص الآمرة

كما أن إلزام أصحاب العمل بتنفيذ حقوق العمال الواردة في القانون يجب أن يبقى قائماً على نصوص آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، فالعلاقة بين العامل وصاحب العمل ليست علاقة متكافئة من حيث القوة الاقتصادية أو القدرة على التفاوض، ولذلك تدخّل المشرع لحماية الطرف الأضعف من خلال قواعد ملزمة تمنع التنازل عن الحد الأدنى من الحقوق. ولو تُركت هذه الحقوق للاتفاق الفردي فقط، لاضطر كثير من العمال إلى القبول بشروط مجحفة تحت ضغط الحاجة إلى العمل.

تفعيل اللجنة الوطنية للأجور

ومن أبرز النقاط التي ينبغي أن تحظى بالأولوية أيضاً تفعيل اللجنة الوطنية للأجور بصورة حقيقية ودورية، بحيث تقوم بدراسة تكاليف المعيشة ومستويات التضخم والإنتاجية وتحدد الحد الأدنى للأجور على أسس واقعية، فالمشكلة اليوم ليست في وجود حد أدنى للأجر فحسب، وإنما في مدى قدرته على تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، ولا يمكن الحديث عن استقرار سوق العمل إذا بقيت الأجور بعيدة عن الواقع المعيشي الذي يتصدى له العامل السوري.

مسودة تعديل قانون العمل الحقيقي يجب أن تحمي العامل لا تضعفه بإلغاء التسريح التعسفي وتفعيل القضاء وضمان الأجور العادلة والتأمينات

إلزام أرباب العمل بتسجيل عمالهم بمؤسسة التأمينات

وفي السياق ذاته، فإن إلزام أصحاب العمل بتسجيل جميع العمال في التأمينات الاجتماعية يجب أن يكون من أولويات أي تعديل تشريعي، فالتأمينات الاجتماعية ليست عبئاً مالياً كما يعتقد البعض، وإنما هي ضمانة للعامل عند المرض وإصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة، كما أنها تحمي أسرته من الانهيار الاقتصادي في الظروف الطارئة، ولذلك فإن مكافحة التهرب من تسجيل العمال يجب أن تتم من خلال رقابة فعالة وعقوبات رادعة، مع تبسيط الإجراءات الإدارية بما يشجع أصحاب العمل الملتزمين على الامتثال للقانون.

خطط وطنية لتأهيل العمال

إن الحديث عن الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والأتمتة لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر لتقليص فرص العمل أو الانتقاص من الحقوق العمالية، فالتحول التكنولوجي ضرورة لا يمكن تجاهلها، لكنه يجب أن يترافق مع خطط وطنية لإعادة تأهيل العمال وتدريبهم واكتسابهم المهارات الجديدة، بحيث يصبح التطور التقني وسيلة لرفع كفاءة العامل لا لاستبعاده من سوق العمل.

الحاجة إلى تشريعات واضحة وقضاء سريع وعادل

ومن الضروري أيضاً أن تدرك الجهات المعنية أن الاستقرار الاجتماعي يشكل أحد أهم عناصر نجاح الاستثمار، فالمستثمر الحقيقي يحتاج إلى سوق مستقرة، وقوة عمل مؤهلة، وتشريعات واضحة، وقضاء سريع وعادل، أكثر مما يحتاج إلى عمالة رخيصة فاقدة للحقوق، وتجارب الدول الصناعية الكبرى تؤكد أن الاقتصادات الأكثر إنتاجية ليست تلك التي أضعفت حقوق العمال، وإنما تلك التي نجحت في تحقيق توازن بين حماية العامل وتشجيع الاستثمار.

إن أي تعديل ينتقص من حقوق العمال أو لا يغير من جوهر قانون العمل القائم، سواء من خلال إلغاء التسريح التعسفي، أو الحد من فعالية القضاء العمالي، أو التهاون في إلزام أصحاب العمل بالتأمينات الاجتماعية وتشريع حق الإضراب للطبقة العاملة، أو تحويل الحقوق الآمرة إلى حقوق قابلة للتفاوض، ستكون له نتائج كارثية على العمال وعائلاتهم، وسينعكس بصورة مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والإنتاج الوطني، فالعمال هم القوة المنتجة الأساسية في المجتمع، وأمنهم الوظيفي جزء من الأمن الاجتماعي للدولة بأكملها.

الهدف من التعديل؟

إن الإصلاح التشريعي الحقيقي لا يقاس بمدى منح التسهيلات لطرف واحد، وإنما بقدرته على تحقيق العدالة والاستقرار والتنمية معاً، وهناك حاجة فعلية إلى تعديل قانون العمل الحالي، ويجب الانطلاق من معالجة الثغرات القانونية في القانون، وتعزيز الرقابة على تنفيذ القانون، وتطوير آليات التقاضي، وتحديث منظومة التدريب المهني، وتحسين مستويات الأجور، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية.

وفي النهاية، يبقى قانون العمل من أكثر القوانين التصاقاً بالحياة اليومية للمواطن، لأنه ينظم العلاقة التي تقوم عليها معيشة أغلبية الشعب، ولهذا فإن أي تعديل يجب أن يخضع لحوار وطني واسع تشارك فيه النقابات، والعمال، وأصحاب الأعمال، والخبراء القانونيون والاقتصاديون، حتى يأتي القانون معبراً عن التوازن الحقيقي بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فحماية العامل ليست عائقاً أمام الإنتاج، بل هي أحد أهم شروط استدامته، وحماية الأسرة العاملة هي في النهاية حماية للمجتمع السوري بأسره.

رفض «آيباك»... بوصفه ورقةً رابحة!

طوال أكثر من 5 عقود متتالية، امتلكت منظمة «آيباك» - «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، وهي واحدة من أهم مراكز اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة والعالم- حق النقض «الفيتو» على أي شخصية سياسية أمريكية تريد الصعود في المناصب، سواء داخل الكونغرس الأمريكي، أو في مختلف الوظائف العامة، وسواء كانت الشخصية من الحزب الديمقراطي، أو الجمهوري.

■ مركز دراسات قاسيون

كان يكفي أن تهاجم «آيباك» أي شخصية سياسية أمريكية، حتى يكون ذلك الهجوم نهايةً لمستقبلها السياسي. وكانت مسألة «دعم إسرائيل»، مسألة إجماع حزبي ثنائي، من الجمهوريين والديمقراطيين، على حد سواء؛ أي إن الحزبين يمكنهما أن يختلفا على أي شيء وعلى كل شيء، ابتداء من سياسات الإجهاض، إلى أجندات التحول الجنسي، إلى مسائل الرعاية الصحية والاجتماعية، وصولاً إلى السياسات الخارجية، ولكن بمجرد مقاربة ملفات الشرق الأوسط، فإن السياسيين الأمريكيين من الحزبين، يتحولون إلى عساكر مخلصين، يؤدون مارشاً عسكرياً منضبطاً، على إيقاع طبلة «آيباك»...

كذلك كانت الأمور طوال 5 عقود متتالية على الأقل، ولكنها الآن تتغير بشكل سريع ومتسارع.

الحقيقة، أن علائم التغيير لم تبدأ الآن. هي الآن تتسارع... قبل غزة 2023، كانت مقاومة آيباك تقتصر على حالات فردية على هامش التيار السائد، وفي جميع الحالات تقريباً، كانت النتيجة هي عزل وإبعاد المعترضين على آيباك، وصولاً إلى تدمير ليس حياتهم السياسية فحسب، بل وحتى حياتهم الشخصية ومسيرتهم المهنية، بما في ذلك حرمانهم من فتح حسابات بنكية، وحرمانهم من الحصول على عمل... أي إن أولئك الذين جربوا الوقوف في وجه آيباك قبل 2023، كان يتم طحنهم ومسحهم نهائياً من المشهد العام في الولايات المتحدة.

«تجرأوا على الكلام!»

كي يستوعب المرء حجم التحول الجاري خلال السنوات القليلة الماضية، من المفيد أن نستحضر كتاب النائب الجمهوري السابق بول فيندلي «Paul Findley» الذي نشره عام 1985 بعنوان «تجرأوا على الكلام/ They Dare to Speak Out»، واستعرض فيه مجموعة من الحوادث العقابية التي تعرض لها نواب جمهوريون وديمقراطيون من قبل «آيباك» نتيجة مواقفهم التي لم تكن بالضرورة مناقضة لسياسات آيباك، ولكنها كانت تتراوح بين عدم تبني سياسات آيباك، أو عدم تأييدها، وصولاً إلى رفضها.

يبدأ فيندلي بعرض قصته الشخصية؛ حيث أدى لقاؤه بياسر عرفات ومطالبته بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إلى إنهاء حياته السياسية؛ حيث ضخت آيباك أموالاً هائلة في انتخابات 1982 داخل ولاية إلينوي وخارجها لدعم منافسه الديمقراطي، وأنزلت به هزيمة ساحقة، وأخرجته من الحياة السياسية بالكامل.

يعرض فيندلي أيضاً حالات عديدة مشابهة، بينها السناتور تشارلز بيرسي «Charles Percy»، أيضاً عن ولاية إلينوي، والذي لم يكن مجرد عضو مجلس شيوخ جمهوري، بل كان عضواً مخضرماً ومعروفاً على المستوى الأمريكي العام، وكان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. «الإثم» الذي اقترفه بيرسي، هو أنه وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه مناحيم بيغن بأنه «غير مرن»، وصوّت مع حصول السعودية على طائرات المراقبة المتطورة الأمريكية AWACS.

وأما العقاب، فبدأ بتصريح المدير التنفيذي لآيباك آنذاك، توم داين، أن «اليهود الأمريكيين منهارون بسبب بيرسي». وقادت المنظمة حملة تبرعات هائلة عابرة للولايات لصالح منافسه الديمقراطي بول سايمون. جُمعت ملايين الدولارات في أوقات قياسية لإغراق الولاية بإعلانات هجومية ضده، وخسر بيرسي مقعده. ووصفت هذه الحادثة تاريخياً بأنها الرسالة الأكثر رعباً التي وجهتها آيباك لأعضاء مجلس الشيوخ: «إذا كان بإمكاننا الإطاحة برئيس لجنة العلاقات الخارجية، فيمكننا الإطاحة بأي منكم».

ويمر الكتاب على عدد آخر من الحالات، بينها النائبة سينثيا مكيني «Cynthia McKinney» والنائب إيرل هلياريد «Earl Hilliard»، وغيرهم... والمشترك دائماً هو أن هذه الحالات كانت حالات «شاذة» يجري قمعها بلا رحمة وبلا هوادة.

انهيار هيبة آيباك بعد حرب غزة وإيران يتجلى بخسارة انتخابات بنسلفانيا وفوز ممداني وتراجع التمويل اليهودي الشاب ونفور الديمقراطيين الصريح

من غزة 2023 وحتى الحرب على إيران

بعد بدء الإبادة الجماعية الواسعة النطاق في غزة عام 2023، واجهت السياسة الخارجية الأمريكية المنعطف الأول بما يخص دور «آيباك» ودور «إسرائيل» ضمناً؛ وخاصة مع ارتفاع النفس المعادي للإبادة الجماعية ضمن صفوف الشباب الأمريكي، إضافة إلى ارتفاع موجة عالمية معادية للسياسات الإجرامية «الإسرائيلية»، امتدت عبر القارات، وعبرت عن نفسها بمظاهرات مليونية في عدد كبير من مدن العالم، وخاصة في الدول الغربية.

منذ غزة 2023، بدأت انعطافة حقيقية في وزن وتأثير آيباك، ولكنها كانت ما تزال في بدايتها وحسب. بين المؤشرات الواضحة على الانعطافة، عدد من الأمور غير المسبوقة تقريباً في أروقة السياسة الأمريكية، بينها:

أولاً: فضيحة «برمجيات التجسس وجمع البيانات» لآيباك «أواخر 2024»

في واحدة من أكثر الحوادث التي هزت ثقة الديمقراطيين في المنظمة، كشفت تقارير استقصائية أن آيباك استخدمت تطبيقات وبرمجيات لجمع بيانات الناخبين الديمقراطيين التقدميين واستهدافهم، ليس بناءً على مواقفهم من «إسرائيل فحسب»، بل بناءً على نشاطهم في دعم قضايا العدالة الاجتماعية المحلية.

وأدت هذه الحادثة إلى نفور واسع من النواب الديمقراطيين الوسطيين، الذين اعتبروا أن آيباك تتصرف كـ «وكالة استخبارات سياسية يمينية» داخل حزبهم، مما دفع العديد منهم إلى إعلان مسافة أمان واضحة من المنظمة لحماية خصوصية قواعدهم الانتخابية.

ثانياً: تمرير «حزمة المساعدات» بشروط غير مسبوقة «أوائل 2025»

تاريخياً، كانت آيباك تمرر حزم المساعدات العسكرية لـ«إسرائيل» في الكونغرس دون أدنى تعديل أو شروط. ولكن في معركة المساعدات مطلع عام 2025، ولأول مرة، نجح تحالف من النواب الديمقراطيين «تجاوز الـ 50 نائبا» في فرض بند يتطلب تقارير علنية من وزارة الخارجية الأمريكية حول استخدام هذه الأسلحة في غزة، ومدى التزامها بالقانون الدولي. وقد عجزت آيباك، رغم ضغوطها الهائلة، عن شطب هذا البند، والذي اعتبر أول شرخ تشريعي في جدار المساعدات غير المشروطة... ورغم أن هذا البند لم يؤثر على المساعدات نفسها، ولا على طريقة استخدام الكيان لها، إلا أنه مثل واحدا من مؤشرات تغير الجو العام في الولايات المتحدة، وخاصة على المستوى الشعبي، والذي سعى المستوى السياسي إلى احتوائه والالتفاف عليه عبر

«أمريكا أولاً» V.S «إسرائيل أولاً»

إيهامه بحصول تغيير حقيقي، ولكنه بكل الأحوال كان مضطراً لتقديم شيء ما للناس، حتى ولو كان شكلياً في بادئ الأمر.

ثالثاً: مقاطعة تاريخية لمؤتمر آيباك السنوي «آذار 2025»

في المؤتمر السنوي لآيباك لعام 2025 في واشنطن، حدث تحول بارز؛ امتنع أكثر من نصف النواب الديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ عن الحضور، بمن فيهم قيادات تقليدية كانت تحرص على إلقاء كلمات رئيسية في المؤتمر، واقتصر الحضور الكثيف على النواب الجمهوريين، مما أفقد المنظمة رسمياً صفتها ككيان «عابر للحزبين» «Bipartisan»، وتحولت في نظر الإعلام الأمريكي إلى «ملحق تابع للحزب الجمهوري».

رابعاً: انتكاسة انتخابات بنسلفانيا وإلينوي «خريف 2025»

خلال جولات الانتخابات التمهيدية الخاصة والانتخابات المحلية في خريف 2025، ضخت آيباك عبر ذراعها المالي «United Democracy Project» أكثر من 14 مليون دولار لإسقاط مرشحين في دوائر قريبة من فيلادلفيا وشيكاغو، والنتيجة كانت فشلاً ذريعاً؛ حيث فاز المرشحون المستهدفون بفارق مريح. هذه الحوادث أثبتت عملياً لمعادي آيباك أن «المال الموجه» لم يعد قَزاعة قادرة على ترهيب المرشحين إذا كانت القاعدة الشعبية متماسكة.

خامساً: فوز زهران ممداني بعمادة نيويورك «تشرين الثاني 2025»

شكل فوز ممداني الذي صرح برفضه للإبادة الجماعية ولسياسات «إسرائيل» الإجرامية، بعمادة نيويورك حدثاً بارزاً ضمن تراجع أسهم آيباك؛ فنيويورك هي معقل المال العالمي من جهة، وهي من جهة أخرى إحدى أكثر المدن الأمريكية، بل والعالمية، من حيث كثافة قاطنيها من اليهود «ضمن البلديات الخمس لنيويورك يقطن ما يقارب 970 ألف يهودي، وقد صوتت نسبة كبيرة منهم لممداني».

سادساً: انشقاق كبار المانحين اليهود «أواخر 2025 – مطلع 2026»

شهدت الكواليس المالية لآيباك ضربة قوية عندما أعلنت شبكات مانحين يهود أمريكيين بارزين «خاصة من جيل الشباب وأصحاب شركات التكنولوجيا في وادي السيليكون» سحب تمويلهم من المنظمة. حيث احتج هؤلاء المانحون على قيام آيباك بتمويل مرشحين جمهوريين يمنيين ومناهضين للإجهاض، لمجرد أنهم يؤيدون نتنياهو. واعتبروا أن آيباك تضحي بالديمقراطية الأمريكية من أجل أجندة يمين «إسرائيلي» متطرف، مما أحدث فجوة تمويلية وسياسية داخل المنظمة.

حربا إيران 2025-2026

التراجع في دور آيباك وارتفاع النفس المضاد لـ«إسرائيل» داخل الولايات المتحدة، دخل دوراً متسارعاً جديداً بعد الحربين اللتين شنتهما «إسرائيل» ومعها الولايات المتحدة على إيران، وخاصة بعد الحرب الأخيرة، التي باتت لدى قطاعات واسعة جداً من الأمريكيين قناعة بأنها ورطة قامت «إسرائيل» بجر الولايات المتحدة لها، وبأنها حرب ضد المصالح الأمريكية، ناهيك عن أن نتائجها الواضحة قد تكشفت عن خسارة أمريكية في الهيمنة والنفوذ في كامل منطقة الشرق الأوسط، مع تأثيرات كبرى على السطوة العالمية.

وفقاً لاستطلاع رأي وثقه معهد دراسات الأمن القومي «الإسرائيلي» في نيسان 2026، أي بعد أكثر من شهر على بدء الحرب الأخيرة على إيران، فإن 75% من الشباب الأمريكي «بين 18–29 سنة» يحملون نظرة سلبية، أو سلبية جداً لـ«إسرائيل».

الشهران الأخيران

فوز 29 نائباً ديمقراطياً معارضاً لآيباك بشكل علني، في الانتخابات التمهيدية، وهو الحدث الذي بدأنا به هذه المادة، لم يأت من فراغ، بل ضمن سياق كثيف ومتسارع، لا ينطوي على تراجع في دور آيباك ودور الصهيونية عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل وربما على ما هو أهم من ذلك؛ على انقسام يتصاعد بشدة ضمن النخبة الأمريكية، ليس حول مستقبل «إسرائيل» وسياساتها فحسب، بل وبالدرجة الأولى على مستقبل وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بوصفها مركزاً عالمياً أساسياً، وبوصفها بيت المال الدولاري العالمي، ومقر النظام المالي والسياسي العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فالحركة الصهيونية العالمية، كانت خلال خمسة عقود ماضية على الأقل، جزءاً أساسياً من بنية السلطة والنخبة الأمريكية–العالمية الحاكمة، ومع تصاعد الأزمة العامة للمنظومة العالمية الغربية القائمة، ومع الصعود القوي للبدائل، وخاصة بريكس وشنغهاي، إضافة إلى ظهور تحالفات وتقاربات إقليمية جديدة مضادة للهيمنة الأمريكية–«الإسرائيلية» «على سبيل المثال لا الحصر، التقارب الإقليمي بين أهم 5 دول في إقليمنا: السعودية، تركيا، إيران، مصر، باكستان»... هذه العوامل بمجملها وضعت النخبة الغربية العالمية، التي كانت متحكمة بمصائر الكوكب، ومهيمنة عليه، أمام مفترق طرق إجباري، وأمام انقسام داخلي تفرضه حالة التراجع؛ فمن بين سنن التقدم والتراجع للقوى العالمية، أو الإقليمية، أو حتى المحلية، أن القوى المتراجعة تنقسم على نفسها بالضرورة، وهو ما يجري الآن.

الصراع الأميركي الداخلي بين التخلي عن «إسرائيل» ومشروعها التوسعي وهو وحش جريح يستلزم توحداً إقليمياً سريعاً لمواجهته قبل فوات الأوان

بين «أمريكا أولاً» و«إسرائيل أولاً»

مفترق الطرق الذي تقف عليه النخب الأمريكية، هو بين طريقين عريضين متناقضين؛ الأول: يمكن تسميته اصطلاحاً بـ«أمريكا أولاً».

الثاني: «إسرائيل أولاً» أو «مشروع إسرائيل العظمى».

أما المشروع الأول، «أمريكا أولاً»، والذي بات عابراً للجمهوريين والديمقراطيين وغير المسيسين، فقد بات مكافئاً للتخلص من عبء «إسرائيل» ومن عبء الصهيونية وتحكمها بالسياسات الأمريكية لحسابها، وبات مكافئاً لمشروع انكفاء تاريخي لمحاولة التكيف مع موازين القوى الدولية الجديدة.

وأما المشروع الثاني، فهو «إسرائيل أولاً» في الداخل الأمريكي وعلى حساب الداخل الأمريكي، وصولاً إلى التضحية بالدولة الأمريكية نفسها، وخارجياً هو «إسرائيل العظمى» التي تحلم الصهيونية بتحويلها إلى المركز العالمي البديل، على أنقاض المركز الأمريكي، وعلى حساب المركز الأمريكي، وعلى حساب مجمل شعوب ودول منطقتنا بطبيعة الحال.

ينبغي أن نتذكر في هذا السياق تصريحات نتنياهو قبل بضعة أشهر، عن ضرورة تأمين الاستقلال العسكري الكامل عن الولايات المتحدة خلال 10 سنوات، وهي الفترة الافتراضية لتحقيق المشروع واستكماله، وينبغي أن ننظر بجدية أيضاً إلى مجمل التصريحات العدائية والتهديدات التي توجهها «إسرائيل» لكل دول المنطقة، من لبنان وسورية، إلى العراق، وتركيا ومصر، وبشكل خاص مؤخراً إلى تركيا ومصر، وحتى السعودية... لأن نجاح إنشاء مركز دولي جديد تكون الصهيونية هي المتحكم الوحيد فيه، لا يمكن أن يمر إلا عبر تحويل «إسرائيل» من قوة شغب وفوضى إقليمية، إلى القوة الإقليمية رقم واحد، إلى القوة الإقليمية الوحيدة دون أي معيق أو منافس، وصولاً إلى مهمين إقليمي، ومن ثم قوة دولية عظمى... وهذا يحتاج إلى طحن المنطقة بأسرها، وكسرها، وإخضاع كل من فيها بقوة البطش العارية، وبالاستفادة من القوة الأمريكية المتراجعة أساساً، وقبل أن تفقد تلك القوة قدرتها بشكل كامل على التأثير الجدي في منطقتنا...

الجيد في المسألة، هو أنه بعد حربي إيران، فإن القوة الأمريكية هي بالفعل في طور تراجع وانحسار في منطقتنا، وبالتالي فإن مشروع «إسرائيل العظمى» نفسه، بات محكوماً عليه بالانحسار والفشل... ولكن السيئ في المسألة من الجهة المقابلة، أن هذه العملية لن تكون سريعة، ولن تكون سهلة، بل ستأخذ بضع سنوات إضافية، ستمارس الصهيونية خلالها كل أنواع الوحشية المتبقية في حوزتها، بما في ذلك كل أنواع التوتير والاستثمار في الفوالق الطائفية والقومية، ولن تدخر دماء العرب أو الترك أو الكرد أو الفرس في سعيها المحموم لتحقيق مشروعها... ما يتطلب مزيداً من التقارب بين هذه الشعوب، وبين الدول التي تضمها، وبين أنظمة تلك الدول، للدفاع عن المنطقة أمام وحش جريح جرحاً قاتلاً، ولكنه ما يزال قادراً على الإيذاء والقتل والتدمير، ولن يكف عن ذلك إلا حين تتم مواجهته باتحاد شعوب المنطقة ودولها... وهو ما نرى بشائره رغم كل محاولات التشويش الجارية.

الموارد الذاتية أم جيوب المواطنين؟

كيف مُوِّلت زيادات الأجور من تقليص الدعم على الكهرباء والخبز

في 21 حزيران 2026، أعلن وزير المالية محمد يسر برنية أن الحكومة رفعت كتلة الأجور والرواتب الشهرية من 11.3 مليار ليرة إلى 46 مليار ليرة، كما ارتفعت كلفة معاشات المتقاعدين من 2.9 مليار ليرة إلى أكثر من 13.5 مليار ليرة، مؤكداً أن هذه الزيادات «تم تمويلها بالكامل من الموارد الذاتية للدولة، دون اللجوء إلى التمويل بالعجز أو الاستدانة».

وبالأرقام، بلغت الزيادة الشهرية: 34,7 مليار ليرة زيادة في كتلة الأجور، و10,6 مليارات ليرة زيادة في معاشات التقاعد، أي أن إجمالي ما أضيف إلى الإنفاق الشهري لا يتجاوز 45,3 مليار ليرة.

من حيث المبدأ، لا خلاف على أن تحسين الأجور ضرورة ملحة بعد سنوات طويلة من تآكل الدخل الحقيقي. لكن السؤال الذي يستحق أن يُطرح هو: من أين جاءت هذه «الموارد الذاتية»؟

هل جاءت من نمو الإنتاج؟ من توسيع القاعدة الاقتصادية؟ من زيادة الصادرات والاستثمارات؟

أم أنها جاءت ببساطة من تقليص الدعم الذي كانت تتحمله الدولة، وتحويل كلفته تدريجياً إلى المواطنين؟

الكهرباء... عندما يتحول الدعم إلى إيراد

مع نهاية العام الماضي شهدت تعرفة الكهرباء ارتفاعات غير مسبوقة، في إطار سياسة معلنة لإعادة هيكلة الدعم.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي المشتركين في شبكة الكهرباء السورية يبلغ نحو 6 ملايين مشترك، منهم: 4,8 ملايين مشترك يملكون عدادات كهربائية، و1,2 مليون مشترك بلا عدادات، أي ما يعادل 20% من إجمالي المشتركين.

ولتبسيط الحساب فقط، سنفترض أن جميع المشتركين الذين يملكون عدادات يخضعون للتعرفة المنزلية، رغم أن جزءاً منهم تجاري وصناعي، وتعرفته أعلى، ما يجعل هذا الافتراض «مرشداً» ويؤدي إلى تقدير أقل من الواقع.

كما سنفترض متوسط استهلاك شهري يبلغ 200 كيلوواط ساعي لكل عداد فقط.

وفق هذا الافتراض: التعرفة القديمة 10 ليرات لكل كيلوواط ساعي، والتعرفة الجديدة 600 ليرة لكل كيلوواط ساعي.

فتصبح الفاتورة قبل الرفع 2,000 ليرة شهرياً، وبعد الرفع 120 ألف ليرة شهرياً، أي بزيادة تبلغ 118 ألف ليرة شهرياً لكل عداد.

وعند تطبيق هذا الفارق على 4,8 ملايين عداد، يصبح الأثر المالي النظري: 566,4 مليار ليرة شهرياً، أي نحو 6,8 تريليون ليرة سنوياً.

وهذا الرقم يزيد على قيمة الزيادة في الرواتب والتقاعد بأكثر من 12 مرة.

وحتى لو افترضنا أن جزءاً كبيراً من هذا الرقم يذهب لتغطية تكاليف الإنتاج والفاقد، فإن حجم الوفر يبقى كافياً لتغطية الزيادة المعلنة في الأجور بسهولة.

الخبز... تمويل على حساب لقمة الناس

لم يتوقف تقليص الدعم عند الكهرباء. فالخبز، الذي يمثل الحد الأدنى من الأمن الغذائي للمواطن، شهد هو الآخر تخفيضاً متدرجاً في الدعم منذ نهاية عام 2024، ليس عبر رفع سعر الربطة، وإنما عبر تقليص وزنها مع الإبقاء على السعر نفسه.

فقد انخفض وزن الربطة من 1500 غرام إلى 1000 غرام، بينما بقي السعر 4000 ليرة. أي أن المواطن أصبح يدفع المبلغ نفسه مقابل كمية تقل بنحو الثلث.

وبحسب الإنتاج الرسمي البالغ نحو 4,4 ملايين ربطة يومياً، فإن التخفيض التراكمي من 1500 إلى 1000 غرام يعني توفير ما يزيد على 800 ألف طن من الخبز سنوياً، أي ما يعادل أكثر من 682 ألف طن من القمح. ووفق السعر الرسمي للقمح، فإن قيمة هذا الوفر تبلغ نحو 31,4 مليار ليرة سنوياً.

قد يبدو هذا الرقم أقل من وفر الكهرباء، لكنه يحمل دلالة مختلفة وأكثر خطورة.

فالحديث هنا لا يدور عن خدمة يمكن للمواطن أن يخفف استهلاكها، بل عن الرغيف نفسه، وعن السلعة الأساسية التي تشكل العمود الفقري للأمن الغذائي لملايين الأسر.

موارد ذاتية... ولكن من جيوب المواطنين

عندما ترتفع فواتير الكهرباء عشرات الأضعاف، وعندما تنخفض كمية الخبز المدعوم مع بقاء السعر ثابتاً، فإن النتيجة المالية واضحة: الدولة تخفف عبء الدعم عن موازنتها، بينما ينتقل هذا العبء إلى المواطن.

ومن الناحية المحاسبية يمكن بالفعل وصف ذلك بأنه تحسن في الإيرادات أو انخفاض في الإنفاق.

لكن السؤال الذي لا يجيب عنه هذا الوصف هو: من الذي موّل هذا التحسن؟

الجواب واضح: ليس النمو الاقتصادي، وليس زيادة الإنتاج، وليس الاستثمار، بل المواطن نفسه.

فالموظف الذي قيل له إن راتبه ارتفع، هو ذاته الذي أصبح يدفع فاتورة كهرباء أعلى، ويحصل على كمية خبز أقل، ويتحمل كلفة أكبر لتأمين احتياجاته الأساسية.

زيادة الرواتب موّلت من تقليص دعم الكهرباء والخبز أي من جيوب المواطنين ما يجعل الزيادة الاسمية لا تعني تحسناً حقيقياً

هل تحسن دخل المواطن فعلاً؟

إذا كانت زيادة الأجور قد مُوّلت عبر تقليص الدعم عن الكهرباء والخبز وسلع وخدمات أخرى، فإن جزءاً مهماً من هذه الزيادة يعود مباشرة إلى الخزينة عبر ارتفاع ما يدفعه المواطن.

وبذلك يصبح السؤال الحقيقي ليس: كم زاد الراتب؟

بل: كم بقي من هذه الزيادة بعد أن دفعت الأسرة فاتورة الكهرباء، وثمن الخبز، وارتفاع بقية تكاليف المعيشة؟

فزيادة الدخل الاسمية لا تعني بالضرورة تحسناً في مستوى المعيشة إذا كانت تقابلها زيادة أكبر في النفقات الأساسية.

على حساب أساسيات الحياة

لا خلاف على ضرورة تحسين أجور العاملين والمتقاعدين، لكن تمويل هذه الزيادات عبر تقليص الدعم عن الكهرباء والخبز وغيره يعني عملياً نقل العبء المالي من الموازنة إلى الأسر السورية.

لذلك، فإن عبارة «تمويل الزيادات من الموارد الذاتية» تبدو صحيحة من الناحية المحاسبية، لكنها لا تكتمل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إذا لم يُذكر أن هذه الموارد تحققت عبر تحميل المواطنين أعباء إضافية في أكثر الملفات حساسية: الكهرباء التي لا تستغني عنها أي أسرة، والخبز الذي يمثل أساس الأمن الغذائي للملايين.

وعندما يكون تمويل تحسين الرواتب قائماً على تقليص الدعم عن أساسيات الحياة، فإن المواطن لا يحصل على زيادة صافية في دخله بقدر ما يجد نفسه يعيد دفعها على شكل فواتير ورسوم وأسعار أعلى. وعندها، تصبح «الموارد الذاتية» في جوهرها موارد مولدها الأساسي جيب المواطن، لا توسُّع الاقتصاد ولا زيادة إنتاجيته.

قمح الحسكة بين انتظار المنصة ومرارة الخسارة...

12 ألف دونم في قرية «خاص» تفترش العراء

لم يكن انتهاء موسم الحصاد في قرية «خاص» التابعة لمدينة الدرباسية بريف الحسكة نهاية رحلة التعب بالنسبة للمزارعين، بل بداية مرحلة جديدة من الانتظار والقلق. فبعد أشهر طويلة من العمل في الأرض، يقف أصحاب محصول القمح اليوم أمام أكوام إنتاجهم المفروش في العراء، بانتظار دور التسليم الذي لم يأتِ في موعده عبر المنصة الإلكترونية، وسط مخاوف متزايدة من تعرض المحصول للخسارة.

■ مراسل قاسيون – الدرباسية

ويؤكد مزارعون من القرية أن نحو 12 ألف دنم من الأراضي المزروعة بمحصول القمح ما تزال خارج مراكز الاستلام، بعد أن حالت آلية تحديد الأدوار عبر المنصة الإلكترونية دون تسليم المحصول في الوقت المناسب. وبينما كان الفلاحون ينتظرون أن تكون أيام الحصاد مناسبة لجني ثمار عام كامل من العمل، تحولت تلك الأيام إلى حالة من الترقب والقلق بسبب التأخير في عمليات الاستلام.

ويشير المزارعون إلى أن بقاء القمح في العراء لفترات طويلة يضعهم أمام مخاطر متعددة، في ظل عدم توفر مستودعات كافية لدى معظم الفلاحين قادرة على استيعاب كميات الإنتاج الكبيرة، الأمر الذي يجعل المحصول عرضة للعوامل الجوية، ويهدد جزءاً من تعبهم وجهدهم الذي بذلوه طوال الموسم.

موسم كامل من التكاليف... وعائد مهدد بالضياع

زراعة القمح لم تعد مهمة سهلة بالنسبة للفلاحين، إذ تبدأ رحلة الإنتاج بتحمل تكاليف مرتفعة تشمل تجهيز الأرض، وتأمين البذار، والمحروقات، وأجور الآليات الزراعية، إضافة إلى تكاليف الحصاد والنقل. وفي نهاية الموسم، يكون المزارع بحاجة إلى بيع محصوله لاستعادة ما أنفقه وتأمين مستلزمات الموسم القادم.

لكن تأخر التسليم يضع الفلاح أمام خيار صعب؛ فإما أن ينتظر دوره على المنصة وسط مخاوف من ضياع الوقت وتعرض المحصول للتلف، أو يلجأ إلى بيع إنتاجه للتجار الذين يشترون القمح بأسعار منخفضة لا تتناسب مع حجم التكاليف التي دفعها المزارع.

ويقول أحد مزارعي قرية خاص إن المشكلة لا تكمن فقط في تأخر التسليم، بل في النتائج التي تترتب عليه، موضحاً أن الفلاح الذي أمضى شهورا في خدمة أرضه يجد نفسه مضطرا للتنازل عن محصوله بسعر لا يغطي ما دفعه، بسبب عدم قدرته على الانتظار طويلاً.

المنصة الإلكترونية تزيد معاناة الفلاحين

وكان اعتماد المنصة الإلكترونية لتنظيم عمليات تسليم القمح يهدف إلى ترتيب العملية وتحديد مواعيد الاستلام، إلا أن العديد من المزارعين يشكون من بطء الحصول على الأدوار، وعدم توافق مواعيد التسليم مع طبيعة الموسم الزراعي، حيث إن محصول القمح لا يحتمل الانتظار طويلاً بعد الحصاد.

ويرى الفلاحون أن أي آلية تنظيمية يجب أن تراعي ظروف العمل الزراعي وخصوصية المحصول، وأن تكون قادرة على تسريع الاستلام، لا أن تتحول إلى سبب في تأخير وصول القمح إلى مراكز التسليم.

كما يطالبون بإيجاد حلول عاجلة للمحاصيل التي ما تزال خارج مراكز الاستلام، عبر زيادة وتيرة استقبال القمح، وتسهيل الإجراءات، بما يضمن عدم اضطرار المزارعين إلى اللجوء إلى التجار بأسعار مجحفة.

خسارة الفلاح تهدد استمرار الزراعة

لا تتوقف آثار هذه المشكلة عند موسم واحد فقط، فخسائر المزارعين تنعكس على قدرتهم على الاستمرار في زراعة الأرض خلال المواسم المقبلة. فحين لا يحصل الفلاح على عائد يغطي تكاليفه، تصبح الزراعة أكثر صعوبة، ويزداد العبء على شريحة تعد أساس الإنتاج الزراعي في المنطقة.

وتبقى الحسكة، باعتبارها من أهم مناطق إنتاج القمح في سورية، بحاجة إلى سياسات تضمن حماية الفلاح وتأمين مستلزمات إنتاجه وتسويق محصوله بشكل عادل. فالمشكلة ليست في قدرة الأرض على العطاء، ولا في رغبة المزارعين في الاستمرار في العمل، بل في الصعوبات التي تواجههم بعد انتهاء مرحلة الإنتاج.

وفي قرية خاص، حيث يفترش آلاف الدونمات من القمح الأرض بانتظار دور التسليم، تتجسد معاناة المزارع الذي لا يطلب سوى أن يحصل على حقه الطبيعي: أن يبيع محصول تعبه بسعر عادل، وألا يتحول موسم الحصاد إلى موسم خسارة جديدة.

سعر الصرف والأسعار.. تحسن الأرقام وتدهور الواقع

شهدت سوق الصرف خلال الفترة الأخيرة تحركات متعاكسة. فقد رفع مصرف سورية المركزي سعر الدولار الرسمي من نحو 11,300 ليرة سورية قديمة إلى نحو 11,900 ليرة، أي بزيادة تقارب 600 ليرة «ما يقارب 5.3%». وفي الوقت نفسه، انخفض سعر الدولار في السوق الموازية بشكل واضح، إذ تراجع من مستويات كانت تتجاوز 14,300 ليرة إلى أقل بنحو 1,000 ليرة خلال أسبوع واحد، أي ما يقارب 7%.

نظرياً، هذا يفترض أن ينعكس مباشرة على حياة الناس، فانخفاض الدولار الموازي يعني انخفاض تكاليف الاستيراد، وبالتالي انخفاض الأسعار. لكن ما يحدث على الأرض مختلف تماماً.

فالأسعار في السوق ترتفع بسرعة عندما يرتفع الدولار أو تزيد أسعار الوقود، لكنها لا تنخفض بنفس السرعة عندما يحدث العكس. بمعنى أبسط؛ الأسعار تعرف طريق الصعود جيداً، لكنها لا «تتذكر» طريق النزول.

هذه ليست مجرد ملاحظة عابرة، بل تعكس خللاً واضحاً في طريقة عمل السوق، حيث يتم تمرير الارتفاعات إلى المواطن فوراً، بينما يتم تجاهل أو تأخير الانخفاضات، أو امتصاصها داخل حلقات التسعير والربح.

ويظهر هذا بشكل أوضح في المشتقات النفطية، التي تسعر وفق الكلفة الفعلية وبسعر صرف أعلى من الرسمي. ومن المفترض أن أي انخفاض في سعر الدولار أو أسعار النفط العالمية يخفف تكلفة النقل والإنتاج، وبالتالي يخفف الأسعار، خاصة أن بقية عناصر التكلفة «مثل الأجور والرسوم وهوامش التشغيل» تبقى شبه ثابتة نسبياً، ومع ذلك لا أحد يراجع الأسعار نزولاً كما يحدث عند ارتفاعها.

وحتى عندما تنخفض أسعار النفط عالمياً، لا يصل هذا الانخفاض إلى المواطن بشكل حقيقي، لأن السوق لا تنقل «الإيجابي» بسرعة نقل «السلبي» نفسها.

المشكلة ليست في سعر الصرف وحده، بل في طريقة التعامل معه، فعندما يرتفع الدولار، تتحرك الأسعار فوراً، وعندما ينخفض، تتغير ذرائعية الخطاب، مثل: «تكاليف أخرى لم تنخفض»، «السعر السابق مستقر»، أو «الانخفاض مؤقت». والنتيجة واحدة، أن المواطن لا يستفيد.

أما على مستوى الدور المفترض للدولة هنا فهو واضح وبسيط، لكنه غير مطبق بالشكل المطلوب، والذي يمكن أن يتمثل بالآتي:

منع التسعير الانتقائي الذي يمرر الارتفاعات فقط.

فرض شفافية حقيقية على بنية التكلفة.

التأكد أن انخفاض التكاليف ينعكس على الأسعار.

كسر حالة الجمود في الأسعار التي لا تنخفض إلا نظرياً.

بالمقابل فإن ما يحدث فعلياً هو أن السوق تتحرك بحرية عند الارتفاع، وتتجمد عند الانخفاض. وهذا ما يجعل أي تحسن في سعر الصرف أو أسعار النفط تحسناً «على الورق» فقط، ولا يظهر في حياة الناس.

المشكلة لم تعد في الأرقام نفسها، بل في النتيجة، فالأسعار لا تنخفض، والدخل لا يكفي، والمعيشة تزداد صعوبة، رغم أن بعض المؤشرات تقول إن الوضع «تحسن».

والسؤال الملح الذي يبقى بلا إجابة واضحة:

إذا كانت الأسعار ترتفع فوراً مع أي زيادة في التكلفة، فلماذا لا تنخفض بالسرعة نفسها عندما تنخفض تلك التكاليف؟

اختلالات الميزان التجاري السوري مع تركيا والأردن والعراق

يواجه الاقتصاد السوري خلال الفترة 2024–2026 اختلالات هيكلية حادة في ميزانه التجاري مع دول الجوار الأساسية؛ تركيا، الأردن، والعراق. وتشير أحدث البيانات التجارية الدولية والإقليمية إلى أن سورية تسجل عجزاً تجارياً واسعاً مع هذه الدول مجتمعة، ما يعكس فجوة إنتاجية واعتماداً كبيراً على الاستيراد، ويطرح تحديات جدية أمام الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

سورية وتركيا... عجز تجاري هو الأكبر

تشير بيانات منصة Trading Economics «2025، تحديث حزيران 2026» إلى أن واردات تركيا من سورية بلغت نحو 235 مليون دولار فقط في عام 2025، مقابل صادرات تركية إلى سورية تتجاوز مليارَي دولار سنويا وفق تقديرات تجارية إقليمية حديثة.

الميزان التجاري:

صادرات تركيا إلى سورية: 2,0 – 2,4 مليار دولار.

صادرات سورية إلى تركيا: 0,23 مليار دولار.

عجز سوري يُقدر بين 1,7 – 2,1 مليار دولار سنويا.

طبيعة الخلل: يرتبط هذا العجز بهيمنة المنتجات التركية الصناعية والغذائية على السوق السوري، مقابل ضعف القدرة التصديرية السورية، خاصة في الصناعات التحويلية.

سوريا والأردن... عجز متوسط لكنه متسارع

وفق بيانات دائرة الإحصاءات الأردنية «آب 2025»، ارتفعت صادرات الأردن إلى سورية خلال النصف الأول من 2025 إلى 106 مليون دينار أردني مقابل واردات من سورية بلغت 46 مليون دينار.

وفي تطور لاحق، خلال 2025 «كانون الأول 2025» بحسب سانا، سجلت التجارة الثنائية ما قيمته:

صادرات الأردن إلى سورية: 203 مليون دينار.

واردات الأردن من سورية: 75 مليون دينار.

الميزان التجاري:

عجز لصالح الأردن يُقدر بنحو 200–280 مليون دولار سنويا.

طبيعة الخلل: تتركز الصادرات الأردنية في مواد البناء والسلع الصناعية، بينما تقتصر الصادرات السورية على منتجات زراعية وغذائية محدودة.

سورية والعراق... عجز استراتيجي مرتبط بالطاقة

تشير بيانات Trading Economics كانون الأول 2025، إلى أن العراق حقق فائضا تجاريا قدره 3,78 مليار دولار في الربع الأخير من 2025، مدفوعا أساسا بصادرات النفط التي تشكل 99% من صادراته.

كما تشير تقارير الطاقة الإقليمية، بحسب رويترز حزيران 2026، إلى توسع العراق في استخدام الموانئ السورية لتصدير النفط والغاز عبر بانياس وطرطوس، ما يعزز التبادل دون تغيير جوهر الخلل التجاري.

الميزان التجاري:

عجز سوري يُقدر بين 1 – 3 مليارات دولار سنويا لصالح العراق.

طبيعة الخلل: يعكس هذا العجز فجوة الطاقة، حيث تستورد سورية الوقود والمواد الأساسية، بينما يصدر العراق النفط بكميات ضخمة.

لماذا يُعد هذا الوضع خطِراً اقتصادياً؟

عند جمع المؤشرات الإقليمية الثلاثة فإن النتيجة تقول إن سورية تعاني من عجز تجاري إقليمي شامل ومزمن. واستمرار هذا النمط يؤدي إلى:

استنزاف العملة الصعبة.

ارتفاع الاعتماد على الاستيراد.

ضعف الإنتاج المحلي.

تراجع القدرة التنافسية للصناعة السورية.

تعميق التبعية للأسواق الخارجية.

وبمعنى اقتصادي مباشر: سورية تستورد أكثر بكثير مما تنتج وتصدر في محيطها الإقليمي.

كيف يمكن تحسين الميزان التجاري السوري؟

تعزيز الإنتاج المحلي من خلال: إعادة تشغيل الصناعات «نسيج– غذاء– دواء– إسمنت» – دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رفع الصادرات ذات القيمة المضافة: بدلا من تصدير الخام، التركيز على المنتجات المصنعة– تطوير التعبئة والتغليف وفق المعايير الدولية.

استبدال الاستيراد بالإنتاج المحلي من خلال: تصنيع بدائل محلية للسلع المستوردة من تركيا والأردن.

تحسين البنية اللوجستية عبر تطوير المعابر الحدودية– خفض كلفة النقل والتخليص الجمركي.

استقرار نقدي وتشجيع الاستثمار من خلال... استقرار سعر الصرف– جذب استثمارات محلية وعربية وإقليمية لإعادة الإعمار الصناعي.

ضرورة التحول نحو التوازن التجاري المستدام

تشير المعطيات الحديثة إلى أن الميزان التجاري السوري مع تركيا والأردن والعراق يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، حيث تتفوق واردات سورية بشكل واضح على صادراتها.

وفي حال استمرار هذا الاتجاه دون إصلاحات اقتصادية وإنتاجية حقيقية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري وتراجع القدرة الاقتصادية على التعافي.

وفي المقابل، فإن تبني سياسات صناعية وزراعية وتصديرية فعالة يمكن أن يحول هذا الوضع تدريجيا نحو توازن تجاري أكثر استدامة يدعم الاقتصاد السوري.

أسعار الباقات... وعود رسمية لم تنفذ واحتكار لم ينتهِ!

منذ تشرين الثاني 2025، رفعت كل من MTN وسيريتل أسعار باقات الإنترنت بنسب فاقت في بعض الحالات 1000%.

وبينما تحدث وزير الاتصالات، عبد السلام هيكل، عن «خلل إجرائي» ووعد بإقرار حدود سعرية وتحسين الخدمة في مقابلة مع «تلفزيون سورية» في شباط 2026، لا يزال السوريون حتى تاريخه يعانون من أسعار مرتفعة وجودة متردية.

قفزات خيالية

لم تكن الزيادة طفيفة أو تدريجية، بل جاءت على شكل قفزة نوعية أحدثت صدمة؛ فالباقة اليومية التي كانت تباع بـ 500 ليرة، قفزت إلى 6000 ليرة، أي بزيادة 1100%.

أما الباقة الأسبوعية، فقد ارتفعت من 2000 ليرة إلى 12 ألف ليرة، بينما تراوحت الباقات الشهرية، التي لا تكفي لشهر كامل، بحجم يتراوح بين 6 و10 غيغا، بين 48 و70 ألف ليرة.

ولم تقتصر الأزمة على الأسعار فقط، بل شملت هيكلية الباقات نفسها، إذ جرى اختصار العشرات من الخيارات المتاحة «نحو 200 باقة» إلى 15 باقة فقط. هذا التوجه عمّق من تحول الخدمة من خدمة عامة متاحة للجميع إلى سلعة ترفيهية، لا يستطيع تحمل كلفتها سوى فئة قليلة.

انفصال صارخ عن القدرة الشرائية

تعادل الباقة الشهرية بحجم 75 غيغا، وكلفة 300 ألف ليرة «أي ما يعادل 21,1 دولارا»، نحو 24% من الحد الأدنى للأجور البالغ 12,560 ليرة جديدة بعد الزيادة، وهو مبلغ يفوق قدرة المواطن.

خصوصا أن غالبية الأسر تضطر إلى توزيع دخلها بين احتياجات أساسية عدة من غذاء وصحة وتعليم ونقل، ما يجعل أي مبلغ يُصرف على الإنترنت منافسا مباشرا لهذه الاحتياجات، ما يهدد بفقدان الوصول إلى المعلومات، في وقت أصبح فيه الإنترنت ضرورة حياتية لا غنى عنها.

جودة تتراجع والأعذار تتكرر

يؤكد الواقع أن الأموال الإضافية التي جناها المشغلان بذريعة تحسين الجودة وتطوير البنية التحتية، لم تترجم إلى أي تحسن؛ فالمستخدمون يشكون من انقطاعات متكررة، وسرعات بطيئة لا تتناسب مع الأسعار، وضعف التغطية في العدد من المناطق، خاصة الأرياف والمناطق النائية.

سقط تأكيد الوزارة على «معالجة الخلل» من خلال توحيد مسار الموافقات، وإنشاء سجلات تدقيق، واعتماد آلية تمنع إصدار أي باقات جديدة من دون استكمال المراجعة المطلوبة، في ظل الارتفاع والتراجع الحالي؛ مع تخوف من موجة زيادة جديدة تُبَرّر مرة أخرى بارتفاع تكاليف التشغيل مع غياب أي رقابة أو مساءلة.

فالمهلة المفترضة «60 يوما» أكل عليها الدهر وشرب، ولم تقدم الشركتان أي إفصاح رسمي أو بيانات، في مخالفة واضحة للقوانين، وإهمال لحقوق المواطن الذي تُرك فريسة لسياسات تسعيرية مجحفة في سوق احتكارية.

ما يجري في قطاع الاتصالات ليس «خللاً إجرائيا» يمكن الالتفاف حوله؛ بل يعكس تكريس نموذج الاحتكار، وانفصال السياسات التسعيرية عن الواقع المعيشي لملايين السوريين، وغياب المحاسبة لشركات تربح بينما تمنحها الدولة الغطاء.

وبات المطلوب فعلاً هو إنهاء «الارتهان» الخدمي لاحتكار الشركتين، واستعادة الدولة ملكيتها الكاملة للقطاع. ففرض السيادة الحقيقية على قطاع الاتصالات يعني ضمان وصول الخدمة لكل مواطن بأسعار عادلة، وضمان توجيه الأرباح الهائلة التي يجنيها القطاع لدعم الاقتصاد، بدلاً من تكديسها في حسابات قلة منتفعة.

سرقة الكابلات والبارات النحاسية... نشاط أقل لكن بخسائر كبيرة

رغم تراجع حجم سرقات الكابلات الكهربائية والبارات النحاسية من مراكز التحويل مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن الحوادث التي سجلت خلال العام الحالي تؤكد أن الشبكات التي تنشط في هذا المجال لم تتوقف بالكامل، بل عادت إلى العمل بوتيرة أقل نسبياً، مستفيدة من استمرار الطلب على النحاس والمعادن في أسواق الخردة ومن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفع بعض الأفراد إلى الانخراط في هذه الأعمال غير القانونية.

فخلال الأشهر الماضية شهدت عدة محافظات حوادث متفرقة استهدفت شبكات الكهرباء ومراكز التحويل، كان أبرزها سرقة كابلات على طريق السويداء، ما أدى إلى أضرار جسيمة وسقوط عدد من الأعمدة الكهربائية، إضافة إلى حوادث أخرى طالت خطوطا ومعدات كهربائية في محافظات الجنوب وريف دمشق ودير الزور. وتشير هذه الوقائع إلى أن الظاهرة لا تزال قائمة رغم المساعي الأمنية والفنية المعلنة للحد منها.

وفي تعليق رسمي على إحدى هذه الحوادث، أكد وزير الطاقة المهندس محمد البشير في 13 أيار 2025 أن سرقة الكابلات الكهربائية على طريق السويداء تسببت بأضرار كبيرة في الشبكة، مشددا على أن «الأفعال التي تستهدف قطاع الكهرباء لن تمر دون محاسبة»، وأن الجهات المختصة ستلاحق المتورطين وتتعامل بحزم مع كل من يعبث بمقدرات الدولة ومصالح المواطنين. وقد جاء التصريح عقب حادثة أدت إلى تخريب جزء من الشبكة الكهربائية واستدعت تدخلا عاجلا من فرق الصيانة لإعادة الخدمة.

ولا تكمن خطورة هذه السرقات في قيمة المواد المسروقة فقط، بل في الأثر الذي تتركه على الخدمة الكهربائية. فالكابل أو البار النحاسي الذي يباع لاحقًا كخردة بمبلغ محدود قد يؤدي نزعه إلى خروج مركز تحويل كامل من الخدمة أو انقطاع الكهرباء عن حي سكني أو منطقة واسعة لأيام طويلة، ريثما تتمكن الورشات من تأمين البدائل وإجراء الإصلاحات اللازمة.

من المنفذ... ومن المستفيد؟

رغم أن واجهة هذه العمليات غالبا ما تكون أفرادا يقومون بقطع الكابلات أو تفكيك التجهيزات الكهربائية، فإن المستفيد الحقيقي غالبا ما يكون أبعد من منفذ السرقة المباشر. فالنحاس المستخرج من الشبكات الكهربائية لا يختفي من تلقاء نفسه، بل يجد طريقه إلى أسواق الخردة وإلى حلقات شراء وتجميع وإعادة بيع تحقق أرباحا أكبر بكثير من تلك التي يحصل عليها المنفذون.

ولهذا فإن معالجة الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على توقيف الأشخاص الذين يضبطون أثناء السرقة، بل يجب أن تمتد إلى تشديد الرقابة على تجارة الخردة والمعادن ومحاسبة الجهات التي تشتري النحاس دون التحقق من مصدره. فوجود سوق قادرة على استيعاب الكميات المسروقة يبقى أحد أهم العوامل التي تسمح باستمرار هذه الجرائم.

الفقر والبطالة كعامل ضغط

في المقابل، لا يمكن تجاهل الجانب الاقتصادي للظاهرة. فسنوات الحرب والتدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والفقر خلقت بيئة تدفع بعض الأشخاص إلى البحث عن أي مصدر دخل، حتى لو كان مخالفًا للقانون ومحفوفًا بالمخاطر.

ولا يشكل ذلك تبريرا لهذه الأفعال، لكنه يساعد على فهم الأسباب التي تجعل بعض الأفراد يقبلون على سرقة الكابلات أو العمل ضمن شبكات تجمع النحاس وتبيعه، رغم معرفتهم بالعقوبات القانونية والمخاطر التي قد تواجههم.

مخاطر قد تنتهي بالموت

ولعل أخطر ما في هذه السرقات أنها لا تهدد استقرار الشبكة الكهربائية فحسب، بل تهدد حياة منفذيها أيضا. فالتعامل مع مراكز التحويل أو خطوط التوتر المتوسط والعالي يتطلب خبرات وتجهيزات خاصة، وأي خطأ بسيط قد يؤدي إلى صعق كهربائي قاتل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة أكثر من حادثة انتهت بوفاة أشخاص أثناء محاولتهم استخراج النحاس من الكابلات أو تفكيك تجهيزات كهربائية. كما تداولت وسائل إعلام محلية خلال الفترة الماضية حادثة وفاة شخص أثناء محاولته سرقة كابلات من منشأة كهربائية، بعدما تعرض لصعق كهربائي مباشر أدى إلى وفاته في الموقع، في تذكير جديد بأن الاقتراب من الشبكات الكهربائية بغرض السرقة لا ينطوي على مخالفة قانونية فقط، بل على خطر حقيقي قد ينتهي إلى فقدان الحياة. وتؤكد مثل هذه الحوادث أن المكاسب المالية المحدودة التي قد يجنيها المنفذون لا تقارن بحجم المخاطر التي يتعرضون لها.

خسارة يدفع ثمنها الجميع

في المحصلة، لا تتوقف آثار سرقة الكابلات والبارات النحاسية عند حدود المؤسسة الكهربائية أو قيمة المواد المسروقة، بل تمتد إلى المواطنين الذين يفقدون خدمة أساسية، وإلى الاقتصاد الذي يتحمل كلفة إضافية لإصلاح الأضرار، وإلى المجتمع الذي يخسر أحيانا أرواحا بسبب هذه الممارسات الخطرة.

ومع استمرار تسجيل حوادث متفرقة في عدد من المحافظات، تبدو الحاجة ملحة إلى مقاربة شاملة تجمع بين الردع الأمني، وتشديد الرقابة على تجارة الخردة، وتحسين الظروف الاقتصادية وتوفير فرص العمل، بما يقلل من قدرة شبكات الاتجار بالنحاس المسروق على استقطاب مزيد من الأفراد للعمل في هذا النشاط الذي يضر بالمرافق العامة ويهدد حياة مرتكبيه والآخرين على حد سواء.

إنذار الرقة لمتعهدي العتالة... هل سيضع حداً لاستغلال الفلاحين؟

في خطوة جاءت بعد تصاعد شكاوى الفلاحين، وجّه فرع المؤسسة السورية للحبوب في الرقة بتاريخ 22 حزيران 2025 إنذاراً رسمياً إلى متعهدي العتالة المتعاقدين معه، بعد رصد مخالفات تتعلق بفرض مبالغ إضافية على الفلاحين خلال عمليات تسويق القمح.

وجاء في الإنذار بشكل واضح أنه «لا يجوز للمتعهد أو لأي شخص يعمل معه تقاضي أي أجور إضافية من أصحاب العلاقة، حيث يلتزم من خلال إدارة العتالة المركزية بإزالة الأتربة وتأمين ربطات العتالة على استقبال الآلات الزراعية وتقاضي أجور إضافية منهم، بما يخالف شروط العقد»، مؤكدا أن استمرار هذه المخالفات سيؤدي إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين.

ورغم أهمية هذه الخطوة، إلا أن السؤال الذي يطرحه الفلاحون اليوم هو: هل سيكون هذا الإنذار قابلاً للتنفيذ، أم سينضم إلى قائمة طويلة من القرارات التي بقيت حبرا على ورق؟

فالواقع، وفق شهادات متداولة على نطاق واسع ومقاطع فيديو نشرها مزارعون خلال موسم التسويق الحالي، يشير إلى أن فرض مبالغ إضافية على الفلاحين لم يعد حالة فردية أو استثناءً، بل تحول في عدد من مراكز التسليم إلى ممارسة شبه معتادة. ويتحدث فلاحون عن اضطرارهم لدفع مبالغ مرتفعة، وصلت في بعض الحالات إلى نحو 100 دولار، حتى يتم إنجاز عمليات التفريغ والعتالة، في وقت يفترض أن تكون هذه الإجراءات منظمة بعقود واضحة لا تسمح بتحميل المنتج أي أعباء مالية خارج الرسوم الرسمية.

ولا تبدو المشكلة محصورة بمحافظة الرقة، إذ يؤكد مزارعون من مناطق مختلفة أن التجاوزات ذاتها تتكرر في أكثر من مركز استلام، ما يجعل معالجة القضية بإنذار صادر عن فرع واحد أمرا غير كاف إذا لم يترافق مع قرار مركزي يشمل جميع فروع المؤسسة السورية للحبوب ومراكز التسويق.

ويطالب الفلاحون بألا يكون هذا الإنذار مجرد إجراء شكلي لامتصاص حالة الاستياء، بل أن يتبعه حضور رقابي فعلي داخل مراكز الاستلام، مع محاسبة كل من يثبت تورطه في فرض أي مبالغ غير قانونية، وإتاحة قنوات واضحة لتلقي شكاوى المزارعين وضمان حمايتهم من أي ضغوط أو ابتزاز.

فالفلاح الذي أمضى موسما كاملا في مواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، لا ينبغي أن يخسر جزءا من دخله عند بوابة التسويق بسبب ممارسات تخالف العقود والأنظمة. وإذا كانت المؤسسة قد أقرّت بوجود المشكلة من خلال إصدار هذا الإنذار، فإن الاختبار الحقيقي يبدأ الآن: هل ستترجم هذه التحذيرات إلى إجراءات رادعة على الأرض، أم سيستمر استنزاف الفلاحين في مراكز التسليم؟

موسم الحرائق في شهر... حرائقٌ بالآلاف والقادم ربما أعظم!

تشهد البلاد موجة عنيفة من الحرائق التي تلتهم المحاصيل وتُحيل آمال المزارعين إلى رماد.

■ فرح شرف

وقد كشف عبد الحفيظ الطالب، رئيس قسم الإطفاء في إدارة الدفاع المدني، في حديث «لشبكة شام الإخبارية» عن مشهد كارثي يتمثل في أرقام غير مسبوقة.

ففي الفترة الممتدة من 15 أيار إلى 23 حزيران، استجابت فرق الدفاع المدني لـ 3365 حريقاً في المحاصيل الزراعية في عموم البلاد؛ وقد ارتفع المعدل اليومي للحرائق إلى 180 حريقاً، بحسب وزير الطوارئ وإدارة الكوارث، رائد الصالح.

تسلسل زمني للخسائر

في 19 حزيران كان سهل الغاب في ريف حماة الغربي مسرحاً لحريق واسع أتى على نحو 50 دونماً، من بينها 5 إلى 10 دونمات من القمح.

وبسبب الرياح النشطة انتقلت ألسنة اللهب في 20 حزيران من قرية أم عشبة في ريف الحسكة إلى جارتها المباركية، وبحسب تقديرات الأهالي الذين شاركوا في عمليات الإخماد، فإن المساحة الإجمالية المتضررة شملت 150 دونماً، إضافة إلى نحو 500 دونم من الأراضي التي حُصدت مؤخراً.

أما الفاجعة الأكبر كانت في الحسكة في 23 حزيران، حيث اندلعت النيران في أكثر من 35 موقعاً زراعياً:

ففي الريف الغربي للقامشلي، وتحديداً في محيط قرى كرصور ونيف وكرباوي وكري سبي، امتد الحريق إلى مئات الدونمات وهدد التجمعات السكنية، ما اضطر بعض عائلات هذه القرى إلى النزوح المؤقت عن منازلها خوفاً من اقتراب النيران.

واشتعلت الحرائق في تل كديش بريف القامشلي، وخربة الظاهر التابعة لناحية تل براك، وقرية برزان صفيا شمالي الحسكة.

بالإضافة إلى اندلاع النيران في قرى شمال شرقي الحسكة، كالغزيلة والهرمة بريف اليعربية، وقد وصلت إلى مناطق قريبة من عنفات استخراج النفط.

وفي ريف رميلان أجبرت الحرائق سكان منطقة الصبيحة إلى إخلاء مساكنهم.

كما التهمت النيران 100 دونم في قرية باقلا جنوب مدينة الجوادية، إضافة إلى 200 دونم من الأراضي المحصودة، ما أسفر عن دمار 3 مستودعات زراعية بالكامل.

وأتت الحرائق على ما لا يقل عن 350 دونماً، نحو 250 منها غير محصودة، بين اسكندرون وقرية دبانة.

أزمة الاستجابة

كشفت المعطيات الميدانية، منذ موسم الحرائق العام الماضي، عما تعانيه منظومة مكافحة الحرائق من نقص في الإمكانيات المادية والبشرية.

ونظراً لبعد المسافات وشح الآليات وغياب التنسيق تعجز فرق الدفاع المدني في كثير من الأحيان عن الوصول سريعاً.

ولا تقع المسؤولية على فرق الدفاع المدني فقط؛ حيث يغيب أي دور فاعل أو ملموس للبلديات والإدارات المحلية ومديريات الزراعة، ولا تسخّر الإمكانات المتاحة لدى المنشآت النفطية في حقول الرميلان والجبسة، التي تمتلك صهاريج مياه وسيارات إطفاء خاصة بها.

عدا عن أن أصحاب الصهاريج الخاصة والآبار، الذين يفترض أن يشكلوا خط إسناد قريب وسريع بالنظر إلى انتشارهم في قلب المناطق الزراعية، يظل دورهم مشلولاً أو غير مفعّل بالمرة؛ فهم إما يفتقرون إلى آلية استنفار تنظم حركتهم، أو يتقاعسون في ظل غياب التنسيق والحوافز.

هكذا يتحول المشهد مما يفترض أن يكون «تكافلاً» إلى فراغ في المواجهة يتحمل المزارعون وحدهم نتيجته، بينما تبقى الإمكانات المتاحة على الورق خارج دائرة الاستخدام الفعلي.

فجوة الإحصاءات وشبح التعويضات الغائب

من أبرز الإشكاليات هي الفجوة الإحصائية الكبيرة. فالأرقام المتداولة لا تزال مجزأة ومستقاة من تقديرات متفرقة للمتضررين، في ظل غياب قاعدة بيانات حكومية موحدة ودقيقة ترصد المساحات المتضررة ونوعية المحاصيل وقيمتها السوقية.

وفيما يخص ملف التعويضات، يكتنف الغموض مصير الفلاحين المتضررين. ورغم الإشارات المتداولة حول وجود تعويضات، إلا أنه لا توجد حتى اللحظة خطة واضحة وشاملة لعلاج حجم الخسائر الهائل.

فالمزارعون الذين استدانوا وقاموا بتأمين تكاليف البذار والمحروقات والمبيدات، أصبحوا اليوم من دون محصول يذكر، وسط صمت رسمي يثير الاستياء ويعمق أزمة الثقة بين الفلاحين والدولة، ولا سيما بالنظر إلى تسعيرة محصول القمح غير المجزية ووقائع صعوبات تسويقه.

ما زلنا في البدايات!

لا تكشف الحرائق حتى الآن عجزاً لحظياً أو طارئاً، بل عن خلل بنيوي متراكم في إدارة ملف الكوارث، خاصة الزراعية. ومواجهة هذا الخلل يتطلب أكثر من مجرد جهود يومية؛ إنها دعوة مفتوحة وملحة للانتقال من منطق ردود الفعل إلى منطق الاستباق والتخطيط، مع ضرورة ملء الفراغ الإحصائي الفادح الذي يحجب الحجم الحقيقي للكارثة، وتفعيل آليات تعويض عادلة وفورية تحمي الفلاحين من الانهيار، وتصون الأمن الغذائي الذي يظل ركيزة لا غنى عنها للاستقرار الاجتماعي.

فالمؤكد أن موسم الحرائق لم ينته، ومع ارتفاع درجات الحرارة تلوح أمامنا الخشية المشروعة من مسلسل حرائق الأحراش والغابات.

تقنين المياه... هل أصبح العطش سلاحاً لابتزاز المواطنين؟!

بدأت المياه تحوَّلَها إلى سلعة نادرة تخضع لمنطق السوق السوداء خلال أعوام الحرب، نتيجة سياسات التقنين القاسية ودمار البنى التحتية والفساد. وفي الوقت الذي تغيب فيه الدولة عن توفير الخدمة الأساسية والحيوية، تغيب أيضاً عن أدنى واجباتها في ضبط السعر ومنع الاحتكار، الذي بات يمارسه أصحاب الصهاريج.

■ سلمى صلاح

وبالرغم من الهطولات المطرية هذا العام، إلا أن أحمد درويش، مدير المؤسسة العامة لمياه دمشق وريفها، أشار في تصريح سابق لـ«يورو نيوز» في 31 آذار 2026، إلى أن الهدر في الشبكات يصل إلى حدود 40%، وأن زيادة الموارد لا تعني زيادة في توزيع المياه.

رواتبٌ للمياه!

مع دمار شبكات المياه وتآكل قدرة المضخات والجفاف، بالإضافة إلى التقنين، يبقى الصهريج المتنقل المنقذ الوحيد لملايين السوريين ولا سيَّما في أطراف المدن والأرياف.

لكن هذا «المنقذ» يتحول إلى جزَّار للميزانيات الهزيلة؛ فأسرة من 5 أفراد، بحاجة تقديرياً وفقاً لحجم الاستهلاك والاحتياجات المنزلية – مع الترشيد – إلى ما لا يقل عن 5 براميل كل 5 أيام، أي ما يعادل 6 مرات تعبئة شهرياً.

وبتكلفة تتراوح بين 150 ألف و200 ألف ليرة لكل تعبئة، تصبح الفاتورة الشهرية ما بين 900 ألف ومليون و200 ألف ليرة!

وهنا تكمن المأساة؛ فهذا المبلغ يعادل راتب شهر كامل. فكيف يمكن لعائلة أن تؤمّن لقمة عيشها، وتدفع فواتير الدواء والتعليم والغذاء والإيجارات والتنقل، إلخ، وهي مضطرة لدفع مليون ليرة شهرياً فقط من أجل الماء؟

فوضى التسعير

تكشف المتابعات عن فوضى عارمة في التسعير يحكمها المزاج والمنطقة؛ ففي ريف دمشق يُباع الصهريج بحدود 200 ألف، بينما يرتفع في درعا ليتجاوز هذا الرقم. وفي الشمال يختلف السعر بين المدينة والمخيمات، بحجة تكلفة المحروقات وبُعد المسافات.

أين الدولة من هذا النهب؟

إن كانت الدولة عاجزة عن تأمين المياه بشكل مستمر، فلماذا لا تتدخل لضبط الأسعار وتترك السوق لأصحاب الصهاريج للمضاربة والاستغلال؟

إن غياب الرقابة على الصهاريج، سواء من حيث السعر أو جودة المياه، هو تواطؤ صريح مع المحتكرين.

فأزمة الصهاريج ليست أزمة مضخات وشبكات منهارة ومدمرة، بقدر ما هي أزمة سيادة الدولة على مواردها الأساسية. وطالما بقي قطاع الطاقة في حالة انهيار، والفاقد في الشبكات والهدر في ازدياد لافتقار القطاع للإرادة والإدارة، وفي ظل غياب الرقابة على التسعيرة والمواصفة، سيبقى سوق المياه رهينة للاحتكار الذي حوّل 95% من الشعب المفقر إلى مستهلكين مضطرين لدفع أجورهم كاملة مقابل الماء.

الحل لا يكمن في إصلاح مضخة هنا وتأهيل شبكة هناك، بل في إعادة الاعتبار للمياه كحق مرتبط بالأمن الوطني، وإعادة تأهيل الشبكات عبر دعم الطاقة المتجددة للمحطات، وفرض رقابة على سوق الصهاريج المنفلت، وإلا فنحن مقبلون على أزمة مياه لن تحلها الصهاريج، وستفاقم من تفكك النسيج المجتمعي.

سياسات الدعم المنهارة... وعود التحسين وتدهور الجودة

أصبح العثور على أجسام غريبة في رغيف الخبز واقعاً يومياً يفضح هشاشة منظومة التخزين والإنتاج والرقابة، ولم يعد خبراً استثنائياً. وقد وجد المواطن نفسه أمام حقيقة مرة: رغيف الخبز الذي كان يشكل شريان الحياة اليومية، أصبح مرآة عاكسة لفساد إداري وسوء تخزين، يتقاسم مسؤولياته ضعف الرقابة، وتراجع سياسات الدعم، وجشع المتاجرين بمقدَّرات الناس.

■ سارة جمال

من دير الزور إلى درعا... قصص فشل متكرر

كشفت معاينة ميدانية في 20 حزيران عن وجود ديدان حية في مادة الطحين المنتجة في مطحنة المحلج بدير الزور، وذلك بعد 5 أشهر فقط من إعادة تشغيلها. ولم تأت هذه الحادثة من فراغ، بل جاءت معزّزة بوَقائع مماثلة في درعا.

حيث استجابت المؤسسة السورية للمخابز في 4 حزيران إلى شكاوى أهالي خربة غزالة حول وجود أجسام غريبة في أرغفة الخبز. وعلى وقع الضجة الشعبية، تشكلت لجنة فنية لتخرج بنتيجة مثيرة للجدل. إذ أكد تقريرها أن العينة المدروسة «خالية من أي آثار تدل على وجود إصابات حشرية أو ملوثات مماثلة»، وأن الجسم الغريب لم يكن سوى «قطعة رمل من بقايا بلوك الآجر المستخدم في بيت النار».

وبينما حرصت المؤسسة على التأكيد بأن «وصول أي جسم غريب إلى المنتج النهائي غير مقبول»، فإن التقرير نفسه كشف عن فجوة صارخة؛ إذ كيف يمكن لقطعة رمل كبيرة أن تجتاز خطوط الإنتاج لتستقر في رغيف الخبز، إن لم تكن المنظومة برمتها تعاني من خلل جسيم في مراحل الطحن والعجن والخبز؟

أما في بلدة نصيب بدرعا، فلم تقتصر الملوثات على الرمل والحجارة، وتعدَّتها إلى ظهور أعقاب سجائر وحشرات داخل مادة الطحين. ما دفع الأهالي إلى المطالبة بتفعيل الرقابة الصحية واتخاذ إجراءات عاجلة. ما يؤكد أن المشكلة ليست محصورة بمطحنة أو فرن واحد، بل هي «وباء» إداري يضرب المخابز والمطاحن على امتداد الخارطة السورية.

الأرقام الرسمية

تشير الأرقام التي كشفت عنها وزارة الاقتصاد العام الماضي إلى أن الخلل ليس طارئا ولا محدودا؛ فخلال الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي فقط، سجلت الوزارة 2933 مخالفة، نتج عنها ترقين ما لا يقل عن 51 فرنا.

وتنوعت أساليب المخالفات بين التصرف غير المشروع بالدقيق التمويني، ونقص الوزن، والبيع بسعر زائد، وإنقاص عدد الأرغفة، وكأن الالتفاف على القوانين أصبح قاعدة في هذا القطاع الحيوي.

والمفارقة أن المخالفات تزداد شراسة في الوقت الذي تسرّع فيه الدولة وتيرة إزالة الدعم عن الخبز. ففي اللحظة التي يدفع فيها المواطن ثمنا أكبر لقاء الخبز، يفاجأ بتراجع الوزن وانخفاض عدد الأرغفة، وتدنّ ملموس في مستوى النظافة والمطابقة للمواصفات.

العلاج المفقود

بات واضحا أن الحفاظ على جودة الخبز لا يمكن تحقيقه برفع الدعم، ولا بتعديل وزن الربطة أو عدد الأرغفة، ولا بجولات تفتيشية شكلية تصطاد مخالفة هنا وهناك، فيما تتجاهل خطوط الإنتاج بكاملها، وسوء التخزين، وعمليات الاتجار بالطحين والمحروقات.

فإذا لم تخضع منظومة المطاحن والمخابز إلى إصلاح جذري يبدأ بتطهير الإدارة بكل مستوياتها من الفساد، ووضع المواطن في صميم الأولويات، فإن أزمة الخبز ستبقى مستمرة لتشكل تهديدا حقيقيا لسلامة الغذاء واستقرار المجتمع.

معاناة مرضى غسيل الكلى... قطاع صحي متردي وأُسر مُنهكة

تحولت رحلة علاج مرضى غسيل الكلى إلى محنة يومية للمرضى وعائلاتهم، جراء تراجع البنية التحتية الصحية وتهالك الأجهزة ومحدوديتها، ونقص الكوادر، والاعتماد المتزايد على المنظمات الإنسانية لتغطية العجز الحاصل، حيث يعاني آلاف مرضى الفشل الكلوي من نقص حاد في أجهزة الغسيل؛ فلا تزال الطاقة الاستيعابية للمراكز المتاحة دون مستوى الاحتياج الفعلي، ما يضطر القائمين على هذه المراكز إلى تشغيل الأجهزة على مدار الساعة بنظام ورديات مضغوطة.

وتتفاقم المعاناة في المناطق الريفية والنائية؛ ويضطر المرضى إلى قطع مسافات طويلة نحو المدن التي تضم مراكز الغسيل.

فعلى سبيل المثال، يتكبد مرضى الميادين والبوكمال رحلة شاقة نحو مدينة دير الزور مرتين أسبوعيا، تستغرق ساعات من السفر ذهابا وإيابا، وتضيف أعباء صحية ونفسية إلى معاناتهم اليومية، إضافة إلى تكاليف النقل التي تثقل كاهل الأسر في ظل غلاء المواصلات التي تصل تكلفتها الشهرية ذهابا وإيابا إلى نحو مليون ليرة.

ولا تقتصر معاناة المريض على الجلسة ذاتها التي تستغرق 4 ساعات، بل تمتد لتشمل وقت الانتظار الذي قد يصل إلى 5 ساعات، ثم العودة في حالة من التعب الشديد والإرهاق. وهذا يعني أن المريض وأسرته يخصصون يوما كاملا مرتين أسبوعيا للعلاج، على حساب العمل والدراسة.

بينما تتضاعف معاناة شريحة إضافية من المرضى، وهم المصابون بالتهاب الكبد الوبائي، إذ يحتاجون إلى تجهيزات مخصصة وإجراءات عزل صارمة. وبالإضافة إلى نقص الأجهزة وصعوبة وغلاء التنقل، يواجه هؤلاء رفض العديد من وسائل النقل نقلهم خوفا من تدهور حالتهم الصحية أو انتقال العدوى.

ولا يقف العجز عند الأجهزة، فهناك نقص حاد في الكوادر الطبية المؤهلة؛ وتعتمد المراكز على تمديد ساعات العمل ونظام مناوبات مرهق للكادر التمريضي، ما ينعكس سلبا على جودة الرعاية.

كما يعاني المرضى من تأخر ونقص في توفير المستلزمات الأساسية، ما يدفع بالعديد منهم إلى شرائها على نفقتهم الخاصة، في ظروف معيشية قاهرة تضطر بعضهم إلى تأجيل جلسات الغسيل أو عدم الالتزام بها. فيما يحذر الأطباء من أن التأجيل أو التغيب عن الجلسات يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة، تشمل الوذمة الرئوية الحادة، واضطراب نظم القلب، وارتفاع مستويات البوتاسيوم.

وتؤكد رئيسة قسم غسيل الكلى في مستشفى دير الزور الوطني، فتحية النعيمي، في حديث لـ«الثورة السورية» في 21 حزيران 2026، أن التعامل مع هذه الحالات الطارئة يربك العمل في المراكز، ويؤدي إلى تأخير رعاية المرضى الآخرين، في حلقة مفرغة تزيد الضغط على الموارد المتاحة.

وفي هذا السياق، ناشدت هي وغيرها من العاملين في القطاع الصحي الجهات المعنية بضرورة توسيع وحدات غسيل الكلى، وتزويدها بأجهزة حديثة، مع تأمين المستلزمات بشكل مستمر.

هذه الحالات وغيرها تعكس حجم الانهيار في القطاع الصحي؛ كادر صحي منهك يعمل على مدار الساعة لتخديم آلاف المرضى الذين ينتظرون تدخُّلاً عاجلاً وشاملاً، ينتشلهم من دائرة المعاناة اليومية، ويؤمِّن لهم حقهم الأساسي في حياة كريمة، بعيداً عن مشاق السفر وأعباء التكاليف وخطر المضاعفات التي تتهدَّد حياتهم في كل لحظة.

7,9 مليون: الحد الأدنى لتكاليف

مع انتهاء الشهور الست الأولى من عام 2026، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» ارتفاعاً في تكاليف معظم الضروريات الأساسية لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، حيث بلغ وسطي التكاليف نحو 12,7 مليون ليرة سورية، فيما قُدّر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ7,987,917 ليرة.
يتوازى هذا الارتفاع مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، ورغم قرار رفع أجور العاملين في القطاع العام، فإن الحد الأدنى الرسمي الجديد للأجور يظل غير قادر على تلبية سوى ثلاثة أيام تقريباً من حاجة الأسرة للاستهلاك بحدها المتوسط وأقل من خمسة أيام بحدها الأدنى، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري.

■ قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محددة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكونة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقاربة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.

لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يُقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.

ووفقاً لهذه المنهجية، تُقدر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 60% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تشكل النسبة المتبقية «40%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر.

ما يميز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفتقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجور لا تغطي سوى 9,8% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر حزيران 2026، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بنحو 273,844 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في نهاية شهر آذار، حيث انتقلت هذه التكاليف من 12,506,822 ليرة في بداية نيسان، إلى 12,780,667 ليرة في نهاية حزيران «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 171,153 ليرة، منتقلاً من 7,816,764 ليرة في بداية نيسان، إلى 7,987,917 ليرة في نهاية حزيران»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 2,2% خلال ثلاثة أشهر «نيسان وأيار وحزيران».

في المقابل، ومع ارتفاع الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية إلى 1,256,000 ليرة شهرياً، يظل الأجر شديد الهشاشة من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يُقدّره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 9,8% فقط من متوسط الاحتياجات الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد، أي نحو ثلاثة أيام من حاجة هذه الأسرة للاستهلاك شهرياً.

الارتفاع يطال العديد من أسعار الغذاء

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 4,690,058 ليرة في نهاية آذار إلى 4,792,750 ليرة في نهاية حزيران. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار مكونات سلة الغذاء في الأسواق الشعبية بالعاصمة دمشق.

تصدّر الخبز قائمة الارتفاعات، حيث وصلت تكلفة الـ500 غرام الضرورية منه للفرد يومياً إلى 2,000 ليرة سورية، وذلك نتيجة ارتفاع سعر ربطة الخبز بمقدار 20% «من خلال تخفيض وزن الربطة عبر قرارات متتالية من 1,200 غرام إلى 1,000 غرام».

وبينما انخفضت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 3%، حيث انتقل سعر الـ75 غرام منها من نحو 12,375 ليرة في نهاية آذار، إلى نحو 12,000 ليرة في نهاية حزيران، ارتفعت أسعار الحلويات بنسبة 15,4% بالمقارنة مع حسابات نهاية آذار، حيث وصلت تكلفة 112 غرام ضرورية للفرد يومياً إلى 8,400 ليرة بعد أن كانت 7,280 ليرة.

وبينما انخفضت أسعار الجبن بنسبة 10,4%، حيث انتقل سعر 25 غرام منه من 1,200 ليرة في نهاية آذار، إلى 1,075 ليرة في نهاية حزيران، وكذلك تكلفة البيض التي انخفضت بمقدار 4,9%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 1,139 ليرة في نهاية آذار إلى 1,083 ليرة في نهاية حزيران. ارتفعت أسعار الفواكه بنسبة 4,1%، حيث انتقل سعر 200 غرام منها من 3,267 ليرة في نهاية آذار، إلى 3,400 في نهاية حزيران.

كما انخفضت أسعار الخضار الموسمية بنسبة 11,9%، حيث انتقل سعر 250 غرام منها من 3,500 ليرة في نهاية آذار، إلى 3,083 ليرة في نهاية حزيران. بينما ارتفعت أسعار الأرز بنسبة 8,3%، حيث انتقلت تكلفة 70 غرام منه من 840 في آذار، إلى 910 في حزيران.

الأجر لا يغطي سوى نحو 9.8% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 3,1 مليون

على هذا النحو، ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 3,126,706 في نهاية آذار، إلى 3,195,167 في نهاية حزيران، أي أنها ارتفعت أيضاً بنسبة 2,2%.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد
بين عامي 2025 - 2026
«ألف ليرة سورية»

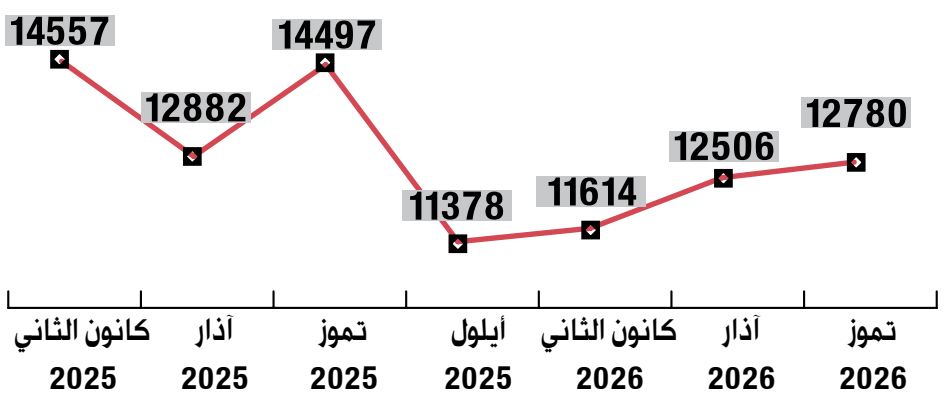

معيشة الأسرة في بداية تموز 2026

%20

تصدّر الخبز قائمة الارتفاعات، حيث وصلت تكلفة الـ500 غرام الضرورية منه للفرد يوميا إلى 2,000 ليرة سورية، وذلك نتيجة ارتفاع سعر ربطة الخبز بمقدار 20%

%9,1

ارتفعت أسعار الجبن بنسبة 9,1%، حيث ارتفع سعر 25 غرام منه من 1,100 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 1,200 ليرة في نهاية آذار

%3

انخفضت أسعار اللحوم بنحو 3%، حيث انتقل سعر الـ75 غرام منها من نحو 12,375 ليرة في نهاية آذار، إلى نحو 12,000 ليرة في نهاية حزيران

كلفة الحد الأدنى لغذاء العائلة فقط شهرياً مقابل الحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

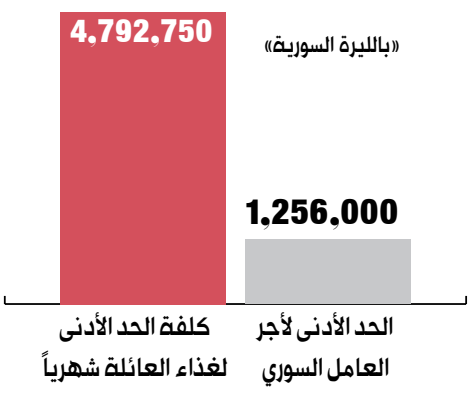

وسطي تكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور

«بالليرة السورية»

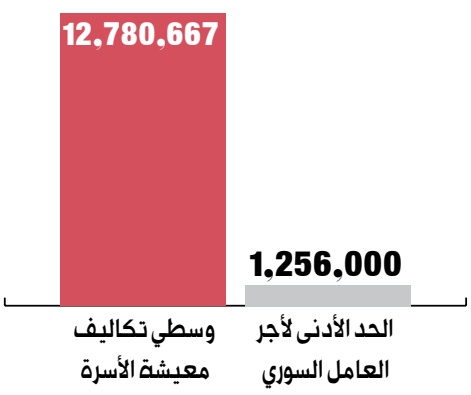

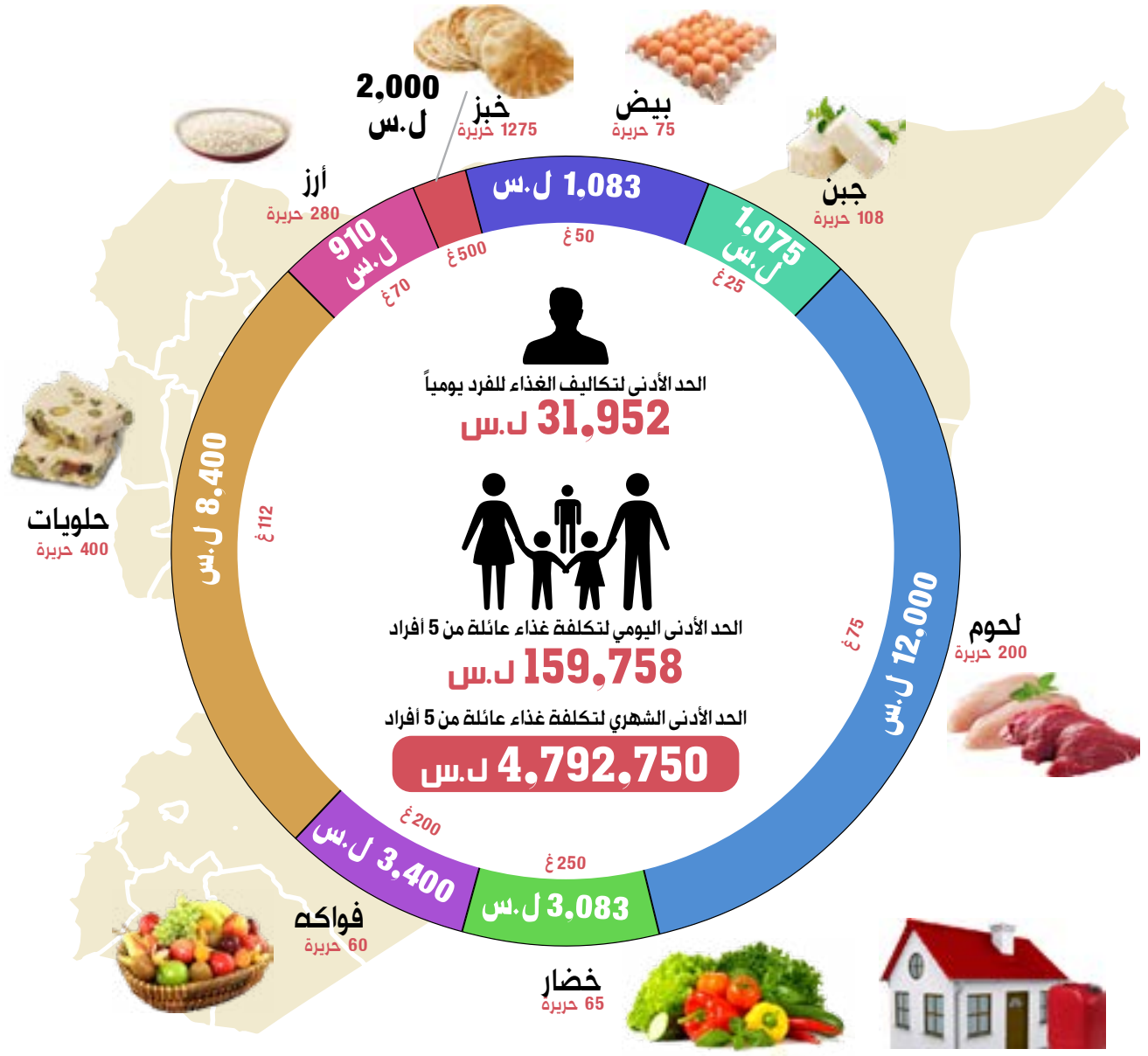

3,195,167 ل.س

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

7,987,917 ل.س

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

12,780,667 ل.س

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ1,6

كيف يرى الأفارقة إعفاء الصين

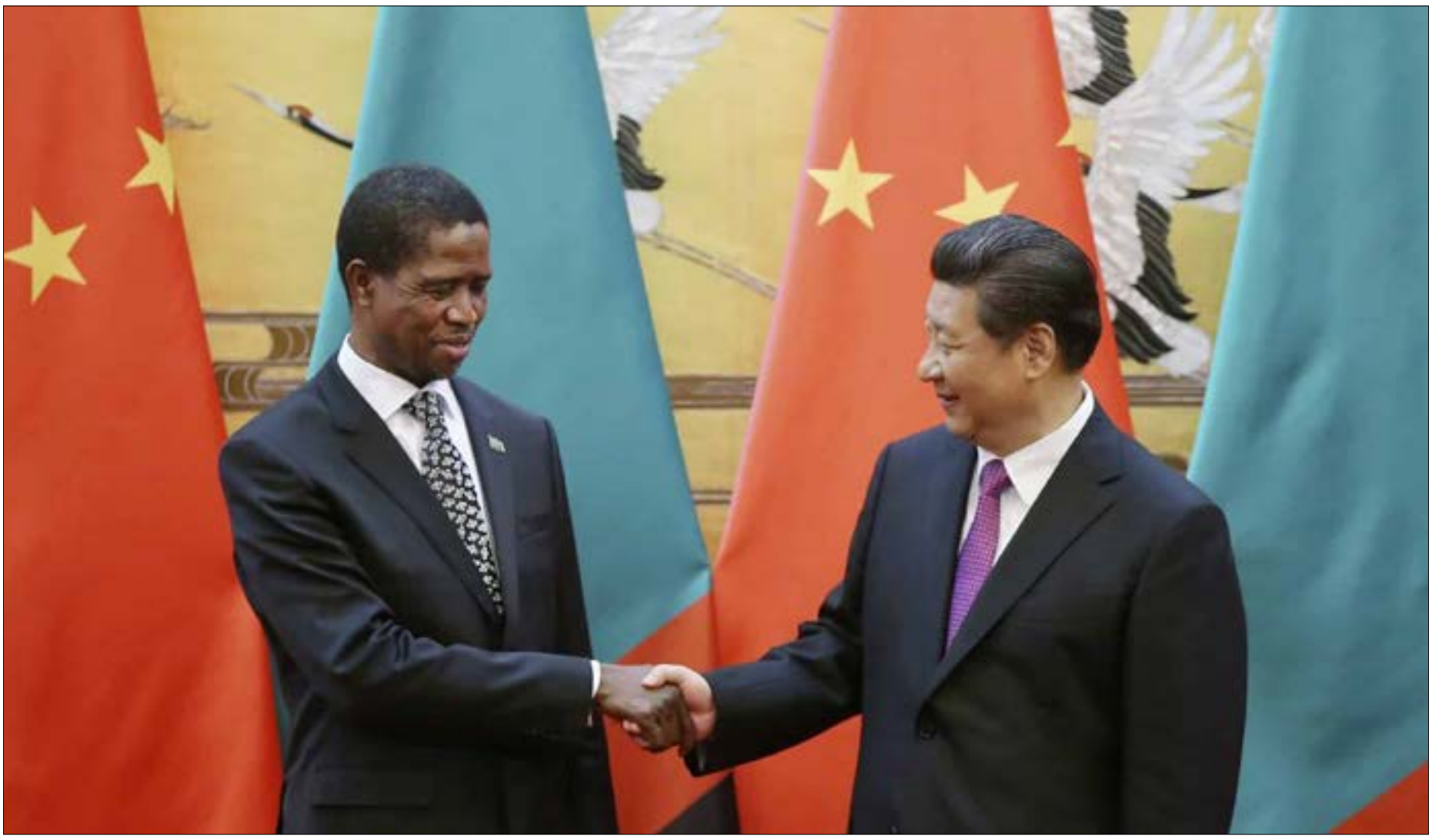

في أيار من هذا العام، بدأت الصين تطبيق إجراءات الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على 53 دولة أفريقية تقيم معها علاقات دبلوماسية. بعد مرور شهر على تنفيذ هذه السياسة، كيف تنظر الدول الأفريقية إلى هذه السياسة، وإلى أين وصل تنفيذها؟ وحين تنظر الصين وأمريكا وأوروبا جميعاً إلى أفريقيا بوصفها القارة الجديدة للنمو الاقتصادي المقبل، ما هي مطالب الدول الأفريقية نفسها؟ في حوار جمع البرلمانيين الأفارقة جمال بوراس وفرانسوا أنغو ندوتومي ويوسف جوب، تمّت مناقشة هذا الأمر، وتالياً، أبرز ما جاء في حديثهم.

■ مسؤولين في البرلمان الأفريقي

يمر التعاون الصيني الأفريقي بمرحلة جديدة. نرى أن نماذج تعاون بدأت تظهر، مثل: استثمار الشركات الصينية في زيمبابوي، وتحقيق تصدير منتجات معالجة، مثل: كبريتات الليثيوم لأول مرة في أفريقيا. أفريقيا تنهي قدر «بيع المعادن». انتقل التعاون الصيني الأفريقي من مجرد شراء وبيع المنتجات إلى نموذج بناء قواعد إنتاج محلية، ورفع القدرات التقنية الإنتاجية المحلية. كيف تقيّمون تحول نموذج التعاون الصيني الأفريقي، وخاصة الجزائر؟

جمال بوراس: تربط الصين والجزائر صداقة خاصة ذات جذور عميقة، ويمكن تتبع هذه العلاقة إلى بدايات استقلال الجزائر. واليوم، تحافظ الصين والجزائر على تبادلات اقتصادية ممتازة وشاملة في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال الطاقة، والمجال الزراعي، وكذلك التبادلات الاقتصادية الكبرى.

في الواقع، تنفذ الجزائر والصين حالياً عدداً من مشروعات التعاون الكبرى. بل حتى قبل ذلك، كانت الجزائر تأمل بأن تبدأ بالتصنيع المستقل، أي بناء صناعة موثوقة تستطيع تلبية كثير من احتياجات التصنيع المحلي الجزائري. هذا ليس إجراءً مؤقتاً، بل هدفه رفع القدرة على الإنتاج والتصنيع.

أما بخصوص زيمبابوي، فإن هذا البلد يبذل جهوداً كبيرة لإعادة تشغيل محركه الاقتصادي. تمتلك زيمبابوي موارد كثيرة، وثروات غنية، وكمية كبيرة من موارد المواد الخام. كما أن التبادلات الاقتصادية بين الصين وزيمبابوي- وكذلك مع مناطق أخرى- نشطة جداً.

حافظت الصين دائماً على علاقات جيدة مع الدول الأفريقية، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والتجاري. واليوم، أصبح لدى عدد كبير من الشركات الصينية فروع في أفريقيا، وأنشأت مصانع للإنتاج، وتنفذ تجارة واسعة ومشروعات كبرى. ويكاد التعاون يغطي جميع الدول الأفريقية، حيث تشارك الصين بنشاط.

أفريقيا اليوم لم تعد كما كانت، بل بدأت عملية التصنيع. وتؤدي الصين دوراً مهماً في ذلك، كما يتشكل تدريجياً نمط اقتصادي صيني أفريقي قائم على «الربح المتبادل». لكن بالنسبة إلى أفريقيا، لا يكفي الحجم وحده، فنحن بحاجة إلى تعميق العلاقات والتعاون الاقتصادي والتجاري أكثر. وهناك خلفية مهمة: بحلول نحو عام 2030، سيرتفع إجمالي عدد سكان القارة الأفريقية إلى نحو 2 إلى 3 مليارات نسمة. إن سوقاً ضخمة وشابة بهذا الحجم مهمة جداً للاقتصاد الصيني.

يمر التعاون الصيني الأفريقي نفسه بمرحلة تحول. في الماضي، كان أقرب إلى «تدفق أحادي الاتجاه»: تدخل الشركات الصينية إلى أفريقيا أساساً لإقامة نقاط عمل، وممارسة التجارة، وبيع المنتجات الجاهزة. أما المرحلة الجديدة، فإذا أرادت أن تحقق فعلاً «التصنيع في أفريقيا» وأن تصبح شراكة طويلة الأمد، فلا بد من إقامة علاقات شراكة حقيقية مع الشركات الأفريقية، ودفع الإنتاج والتصنيع المحليين. وتشمل المجالات الطب، والزراعة، والصناعة العامة، كما أن التقنيات الجديدة، والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا لا تقل أهمية. يجب مواصلة تحسين بناء المصانع وتنفيذ المشروعات، وفي الوقت نفسه إدخال كمية كبيرة من التقنيات المتقدمة المناسبة، حتى يكون من الممكن دفع التنمية الأفريقية بفعالية أكبر.

يرى الأفارقة أن إعفاء الصين الجمركي يعد خطوة نحو التصنيع المحلي وليس مجرد بيع خام محققاً ربحاً متبادلاً حقيقياً ومستداماً

إذا نظرنا إلى الماضي، كان التعاون الصيني الأفريقي غالبا يتوقف عند «بيع وشراء المنتجات الجاهزة»: كانت الصين تصدّر المنتجات المصنعة إلى أفريقيا. أما اليوم، فهناك تعاون متزايد يمتد إلى مستوى التصنيع. وهذا ليس مجرد امتداد لقنوات البيع، بل يتيح للمنتجين الصينيين والأفارقة أن يستفيدوا معا. أما النقطة الأكثر أهمية في ذلك، فهي خلق عدد كبير من فرص العمل للشباب المحليين. وهذا هو المعنى الحقيقي لما نسميه «الربح المتبادل».

ومن جهة أخرى، فإن الإجراءات ذات الصلة التي يدفعها فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ، بما في ذلك ترتيبات الإعفاء الجمركي على جميع الدول الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، تمثل فائدة كبيرة لأفريقيا، كما تفتح قناة أكثر سهولة أمام المنتجات الأفريقية للتصدير إلى الصين. وهذه نقطة بالغة الأهمية.

الاتجاه العام واضح جدا: في الماضي، كانت الصين تبيع المنتجات الجاهزة إلى أفريقيا بدرجة أكبر. أما الآن، فقد انتقلت إلى ذهاب الشركات الصينية إلى أفريقيا لبناء المصانع، والإنتاج في المكان نفسه، وبناء سلاسل صناعية مشتركة. وما يجب علينا فعله في المستقبل هو مواصلة دفع هذا التعاون إلى الأمام.

السيد أنغو، كيف ترون استثمارات الشركات الصينية في الغابون، ولا سيما في مجالي الغابات والتعدين؟ إضافة إلى ذلك، في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا، يمتلك رأس المال الأوروبي التقليدي، مثل: ألمانيا وفرنسا، مزايا لغوية وتاريخية، لكن الشركات الصينية برزت بقوة في السنوات الأخيرة، وتقدمت لاحقا على غيرها. ما الفرق الرئيسي بين الاستثمارات الغربية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؟

فرانسوا أنغو: بالنسبة إلى بلدي الغابون، وكذلك إلى المنطقة الأفريقية بأكملها، فإن الظاهرة التي نلاحظها هي أن فرنسا استعمرتنا تاريخيا، فقد استعمرت عددا من الدول في منطقة غرب أفريقيا، كما استعمرت عددا من الدول في وسط أفريقيا. لذلك، كان شريكنا التقليدي دائما هو فرنسا. لكن من حيث الانفتاح على الشركاء وتنويعهم، فإننا مضطرون إلى البحث عن شركاء أكثر موثوقية، وعن شركاء قادرين على تقديم مزيد من التسهيلات. منذ بدأت أفريقيا التعاون مع الصين، حدثت تغييرات إيجابية كثيرة.

التصور الاجتماعي العام يقول: إن الأفارقة يرون أن فرنسا والغرب يأتون إلى أفريقيا من أجل الاستغلال، لا من أجل تقديم المساعدة. وعلى العكس من ذلك، تعطي الصين الناس انطباعا بأنها تأتي لتقديم تعاون أعلى جودة، في تباين واضح مع الدول الغربية. ولهذا السبب تحديدا، تهيمن الصين اليوم على معظم الأسواق والمجالات الاقتصادية الرئيسية.

الصين شريك موثوق. ومن خلال الاستثمار، خلقت الصين عددا كبيرا من فرص العمل للشعوب الأفريقية. ولهذا السبب، أصبحت الصين الآن في موقع تفوق بالمقارنة. وهي تتحول تدريجيا إلى واحد من أهم شركاء الدول الأفريقية في الوقت الراهن، وإلى أحد أهم الشركاء الاقتصاديين والتجاريين.

كما أن نموذج استثمار الشركات الصينية في أفريقيا تغير أيضا، وخلق قيمة مضافة، ولا سيما في مجال السلع الاستهلاكية المنزلية، لأن الصين نجحت، عبر تقنياتها وقدراتها المهنية، في نيل اعتراف الدول الأفريقية. ولهذا السبب، أصبحت اليوم واحدة من أفضل شركاء أفريقيا.

السيد جوب، كيف تنظرون إلى استراتيجية الربح المتبادل والتعاون بين الصين وأفريقيا؟ وهل يمكنكم الحديث عن فهمكم لذلك من خلال مثال محدد من غامبيا؟

يوسف جوب: سؤالك في محله تماما، وهو يتعلق باستراتيجية الربح المتبادل بين الصين وأفريقيا، وغامبيا ضمنا. أعتقد أن الصين أقامت علاقات تعاون طويلة الأمد مع معظم الدول الأفريقية، ولا سيما في مجال نقل المعرفة، وهذا أمر يترك انطباعا عميقا. تستخدم الصين خبرتها ومعارفها المهنية لمساعدة السكان المحليين على التعلم، وإتقان كيفية استلام ما تقوم به الصين حاليا، بحيث يستطيع الشباب

لدولهم من الرسوم الجمركية؟

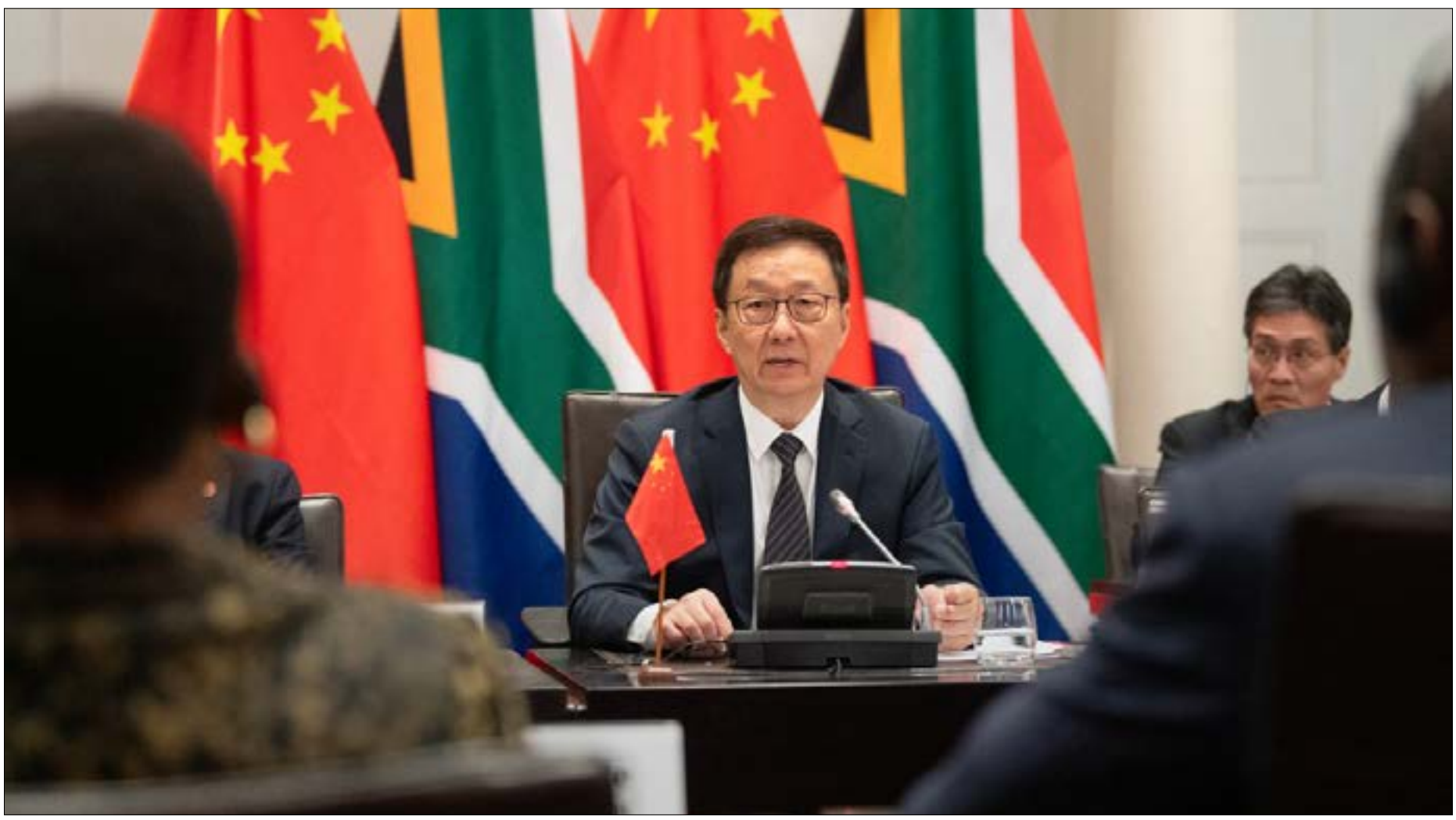

المحليون، حتى بعد انتهاء المشروع، تحسين مهاراتهم والحصول على فرص عمل. وهذا مكسب ثمين للدول الأفريقية.

وبالمثل، تستطيع الصين أن تستفيد من ذلك أيضا، ليس فقط من الأرباح، بل أيضا من خبرة فتح الأسواق الناشئة، لأن الصين وصلت الآن إلى مرحلة طورت فيها معظم المجالات داخل بلدها، وتحتاج إلى التوسع إلى الخارج. وأفريقيا تمتلك سكانا شبابا، مفعمين بالحيوية، وذوي قدرة قوية على التعلم. وتستطيع الصين الاستفادة من هذه القوة العاملة الكبيرة. هؤلاء الشباب سيصبحون القوة الرئيسية في المستقبل، وسيستخدمون أيضا المنتجات المصنوعة في الصين. لذلك، ستستفيد الشركات الصينية والحكومة الصينية، وكذلك شركاتنا وحكوماتنا.

السيد أنغو، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي المشروع الذي تشاركون حاليا بكل جهدكم في دفعه. كيف ترون سبل تعزيز المواءمة الاستراتيجية والاندماج العميق بين مبادرة «الحزام والطريق» ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية؟

بخصوص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يعرف الجميع أن هناك مختلف أنواع الحواجز بين الدول الأفريقية. عندما يتحدث الناس عن أفريقيا، فإنهم يتعاملون دائما معها كما لو كانت دولة واحدة. لكن أفريقيا ليست دولة، أفريقيا قارة تتكون من عدد كبير من الدول ذات السيادة. ولهذا السبب، وبالنسبة إلى العلاقات داخل أفريقيا، توجد عوائق كثيرة أمام التواصل بين الدول. بل إن السفر عبر الدول نفسها شديد الصعوبة، إذ تفصل بين الدول حواجز محكمة.

ولهذا السبب، قررنا، من أجل المصلحة المشتركة، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ودفع التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول. أنشأنا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف رفع تنافسية السوق الأفريقية، وخفض تكاليف السلع، وتغيير وضع الاكتفاء بالتصدير أو الاستيراد الكامل، وتعزيز التداول التجاري الإقليمي. وبهذه الطريقة ستنخفض التكاليف حتما، وعندما تنخفض التكاليف، فإن ذلك يكون في مصلحة السكان المحليين أنفسهم.

ولهذا السبب، أدرجت القارة الأفريقية كلها ضمن جدول التخطيط. يعود تصور «أجندة 2063» إلى عام 2013، وقد اعتمدها الاتحاد الأفريقي رسميا عام 2015، وهي تمثل المخطط الاجتماعي والاقتصادي لتنمية أفريقيا.

من أجل تنمية القارة كلها، يجب أن نخلق شروط التنمية. وإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي أحد الإجراءات التي تم اتخاذها. إذا كان منتج ما سيستورد من فرنسا، بينما يمكن إنتاج منتج مماثل في جنوب أفريقيا أو في دولة مجاورة، فمن الطبيعي أن نمنح الأولوية لكسر الحواجز الداخلية، وأن ننشئ منطقة تجعل التجارة بين الدول الأفريقية أكثر سهولة يوما بعد يوم. هذه هي منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ولهذا الغرض، يجب على الدول أن تطور – بقوة – البنية التحتية للطرق، وأن تبني الطرق وممرات النقل العابرة للحدود، من أجل تعزيز التجارة الجيدة بين الدول، وحتى لا نعود بحاجة إلى الخروج من أفريقيا لشراء ما نحتاجه. بين الدول الأفريقية، وبين المنتجات المستوردة من فرنسا والمنتجات المحلية التي تنتجها الدول الأفريقية، يجب أن نعطي الأولوية للمنتجات المحلية الأفريقية، لا أن نترك القريب ونطلب البعيد.

مبادرة «الحزام والطريق» هي ترتيب استراتيجي مهم للصين في الخارج، بما في ذلك أفريقيا. كيف يمكننا أن ننسى هذه المبادرة التعاونية بين الصين وأفريقيا؟ إن إنشاء منطقة التجارة الحرة لا يعني استبعاد الصين، ولا يعني أننا لن نواصل التعاون مع دول أخرى. منطقة التجارة الحرة تهدف أولا إلى تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية، لكن دولة ذات قدرة تنافسية اقتصادية، مثل: الصين تتعاون مع جميع الدول. في إطار التعاون الثنائي للاتحاد الأفريقي، هناك تبادلات بين الصين والدول المنفردة، أو بين الصين ودول متعددة، كما أن السوق الصينية تبقى دائما مفتوحة للخارج.

صحيح أن الصين واجهت في أفريقيا بعض الصعوبات الناتجة عن الفوارق الثقافية، وهذا نابع من اختلاف النموذج الصيني عن النموذج الأفريقي. لكن الصين تظل محل ترحيب في القارة الأفريقية كلها. وهي، بوصفها منتجا، تقدم التقنيات الصينية المتقدمة وغيرها من المنتجات الصينية ذات القدرة التنافسية. يجب الاعتراف بأن المنتجات الصينية تنافسية جدا، وقادرة على دخول جميع الأسواق الأفريقية. كما أن الصين أقامت في أفريقيا شبكات للشحن والخدمات اللوجستية والتوزيع، لدعم التداول التجاري بين الدول الأفريقية.

لذلك، فإن المنتجات الصينية ليست ممنوعة من دخول السوق، بل تحظى بترحيب واسع في السوق الأفريقية بسبب قوتها التنافسية، ونسبة الجودة إلى السعر، وملاءمتها التقنية. منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لن تغلق باب التعاون مع الصين. الصين ستبقى دائما موضع ترحيب في أفريقيا.

أمضت الدول الأفريقية سنوات في التفاوض، إلى أن وقّعت أخيرا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية «AfCFTA» عام 2018، ودخلت حيز التنفيذ عام 2019. وهي الآن تدخل أهم مراحل التنفيذ، أي تطبيق تخفيضات الرسوم الجمركية وقواعد المنشأ، ومعالجة الحواجز غير الجمركية، والتسويات والمدفوعات العابرة للحدود «PAPSS» وغيرها. لكن في هذه اللحظة تحديدا، بدأ يقين البيئة الخارجية يضعف.

في عام 2025، أعادت أمريكا، باسم «الرسوم الجمركية المتبادلة»، إطلاق إطار أحادي لزيادة الرسوم. فقد وضعت أولا: طبقة أساسية من الرسوم بنسبة 10% تقريبا على جميع السلع المستوردة، ثم أضافت فوقها معدلات إضافية أعلى بحسب البلد. وشملت قائمة المتضررين عددا غير قليل من الاقتصادات الأفريقية، ووصلت الرسوم على إحدى الدول حتى إلى 30 % إلى 50 %.

تحت هذا الضغط، كيف تستطيع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تحمي نفسها؟ وبوصفه جهازا تشريعيا ورقابيا تابعا للاتحاد الأفريقي، ما الإجراءات التي يستطيع البرلمان الأفريقي الدفع نحوها؟

أنغو: الإجراءات التي اتخذها الرئيس ترامب هي إجراءات صارمة وملزمة، وهي ضارة جدا بالاقتصادات الأفريقية. ولهذا السبب، يجب تعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل دفع التجارة بين الدول الأفريقية كي تجري من دون عوائق. هذه هي النقطة الأولى.

يفضل الأفارقة الإعفاء الصيني كبديل استراتيجي عن الرسوم الأمريكية معتبرين الصين شريكاً موثوقاً يعزز التكامل الإقليمي عكس النهج الغربي الاستغلالي

النقطة الثانية: أننا نرحب بالإجراءات التي أعلنتها الصين مؤخرا. ولا شك أن سياسة الإعفاء الجمركي الصينية تجاه أفريقيا ستؤثر في التنمية الاقتصادية الأفريقية، وذلك أساسا من خلال تصدير المواد الخام. يجب الاعتراف بأن مستوى المعالجة في أفريقيا حاليا منخفض جدا. تصدّر أفريقيا النفط، وخام المنغنيز، وخام الكوبالت، والأخشاب وغيرها من الموارد، والصين هي أكبر جهة تستقبل هذه المواد الخام.

ماذا تعني المبادرة الاقتصادية الكبرى التي طرحها القائد الصيني، أي منح الدول الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين معاملة تفضيلية بإعفاء جمركي صفري على 100% من البنود الجمركية؟ إنها تعني أنه حين تعمل سياسة الرئيس ترامب على قطع قنوات دخول السلع الأفريقية إلى السوق الأمريكية، تستطيع الدول الأفريقية، من أجل تطوير التجارة الداخلية، أن تتجه إلى الصين. فالصين تفتح أبوابها لأفريقيا، وتوفر لها فرصة تنموية ثمينة. في الواقع، أصبحت الصين اليوم أفضل شريك لأفريقيا. أما موارد المواد الخام التي لا تستطيع أفريقيا تداولها داخليا، فإن أفضل وجهة لها هي الصين. لقد أغلقت أمريكا أبوابها أمام أفريقيا من خلال رسوم جمركية مرتفعة جدا، وفي الوقت نفسه، فتحت الصين هذا المجال بالكامل.

أؤمن بأن أفريقيا ستستفيد من ذلك، عبر التبادلات التجارية، وعلى مستوى سوق التجارة الحرة بين الدول الأفريقية، ثم عبر الانفتاح على الصين من خلال الإجراء الحكيم الذي اتخذه الرئيس شي جين بينغ. لقد ألغى كل الإجراءات الاقتصادية التقييدية السابقة المفروضة على المنتجات.

خلاصة القول، هذه مسألة جديدة، وقد أدرجت النقاشات المتعلقة بها على جدول الأعمال. لقد وضعت سياسة الإعفاء الجمركي المفيدة للشعب، وكل دولة تفكر فيها الآن. وبالنظر إلى أن هذه السياسة بدأت للتو، وبسبب وجود حواجز تجارية في الجانب الآخر، أعتقد أن ذلك سيسرّع تفكير الدول في كيفية التكيف مع مبادرة الإعفاء الجمركي التي طرحتها الصين.

خطاب في «المؤتمر الثاني للكتاب للدفاع عن الثقافة»

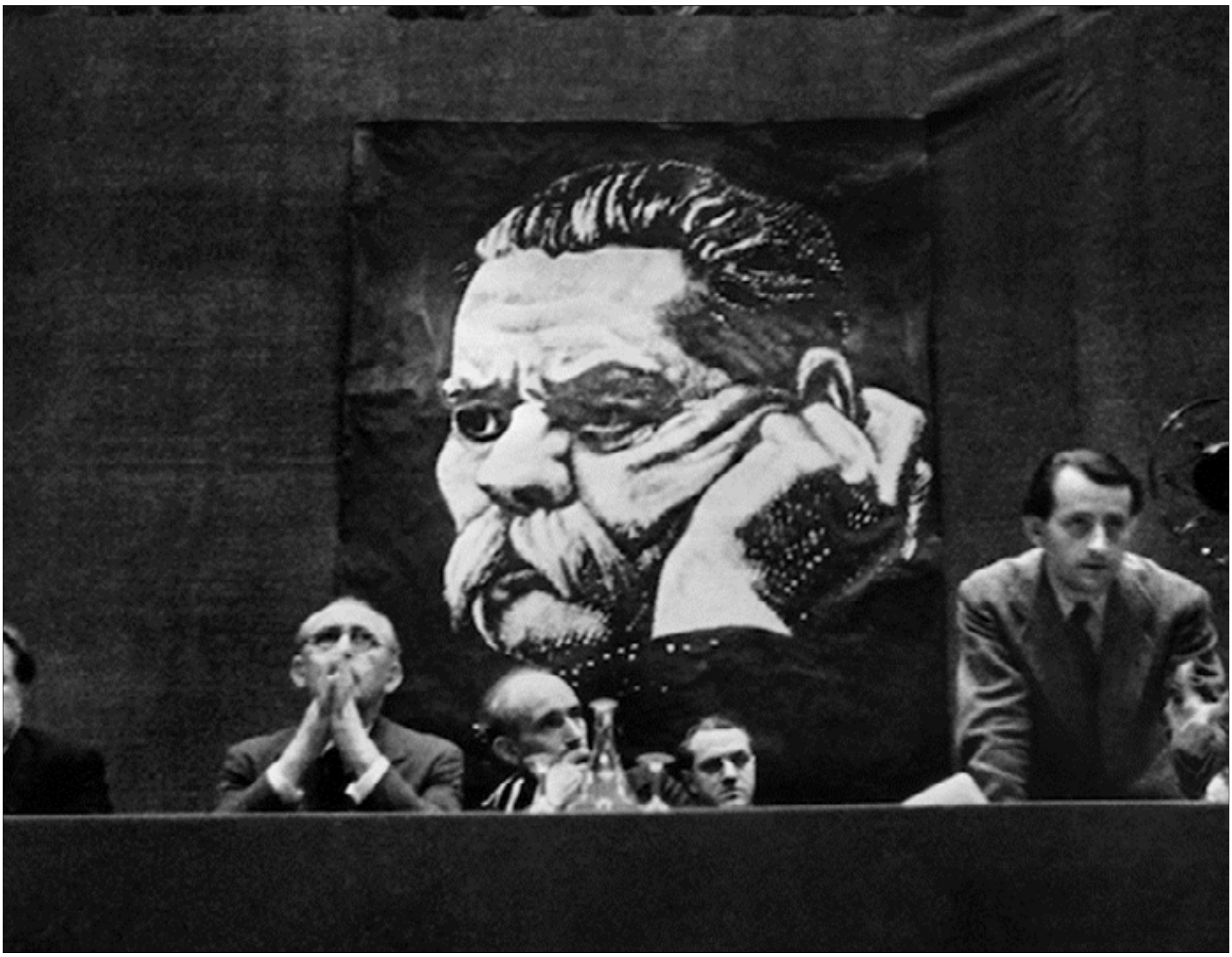

المؤتمر الدولي الأول للكتاب للدفاع عن الثقافة - فرنسا. باريس. يجلس حول الطاولة، من اليسار إلى اليمين؛ السياسي بول فايان-كوتوريه، والكتاب الفرنسيون أندريه جيد، وجان ريتشارد بلوخ، وأندريه مالرو يتحدث. في الخلفية: ملصق للكاتب الروسي مكسيم غوركي.

■ بيرتولت بريشت

نُشر في الأصل: في الدفاع عن الماركسية عام 1937، ترجمة ميتشل أبيدور

قبل نحو أربع سنوات، وقعت في بلدي سلسلة من الأحداث المرعبة التي أعلنت أن جميع جوانب الثقافة قد دخلت منطقة خطر مميت. أثار الانقلاب الفاشي احتجاجات فورية وعاطفية في جزء كبير من العالم. وقد ولد عنفه سخطاً عارماً. ومع ذلك، ظلّت دلالته العامة غامضة حتى بالنسبة لأولئك الأكثر سخطاً وعمقاً في مشاعرهم. وفي حين يدرك الناس أهمية كل حدث على حدة، إلا أنهم لم يدركوا تأثيره الجوهري على مسألة «الوجود أو العدم» للثقافة.

إن الأحداث الوحشية في إسبانيا، من قصف للقرى والمدن المفتوحة ومجازر لسكان بأكملهم، لا تخدم إلا لتوضيح معنى الأحداث في أعين الناس – وهي أحداث لا تقل فظاعة وإن كانت أقل دراماتيكية – التي تحدث في بلدان مثل بلدي والتي تقع تحت تأثير الفاشية. إنها تسلط الضوء على الأصل نفسه المفزع لتدمير غيرنيكا ومباني النقابات الألمانية في مايو 1933. إن صرخات أولئك الذين اغتيلوا في الساحات العامة تعزز الصرخة المجهولة لأولئك الذين عُذبوا في سجون الجستابو. فالديكتاتوريون الفاشيون يصدرون الآن إلى البروليتاريا الأجنبية الأساليب التي طُبقت أولاً ضد عمال بلدانهم. إنهم يعاملون الإسبان كما يعاملون الألمان أو الإيطاليين. وفي حين يبني الديكتاتوريون الفاشيون مراكز طيرانهم، لم تعد شعوبهم تتلقى الزبدة، بينما تتلقى الشعوب الأجنبية القنابل. كانت النقابات تنتفض من أجل الزبدة وضد القنابل. لكنها قمعت. فمن ذا الذي يمكنه أن يشكك الآن في أنه نظام واحد هو المتورط في تبادل القوات العسكرية والتطور الضخم لتجارتها في اليد العاملة، بينما تُجبر كتائبها المدنية على تكريس عملها في خدمة رأس المال؟

وبمجرد ما اتضح أن الهجوم العام على المواقف الاقتصادية والسياسية للعمال الألمان والإيطاليين قد أصبح فعالاً، وبمجرد تقييد حرية التنظيم في النقابات وحرية الصحافة، وبمجرد وضعت الديمقراطية، تُوّج الهجوم على الثقافة بالنجاح.

الثقافة ليست روحاً فحسب بل مادة يُدافع عنها بالأسلحة المادية ضد البربرية الفاشية حان الآن وقت القتال والعمل لا الاحتجاج

لم ندرك بسرعة أو بشكل مباشر بما فيه الكفاية أن تدمير النقابات وتدمير الكاتدرائيات والآثار الثقافية الأخرى يعني الشيء ذاته. ومع ذلك، كان ذلك بالضبط هو المكان الذي هُوجمت فيه الثقافة.

ومع فقدان الشعبين الألماني والإيطالي لمواقعهما السياسية والاقتصادية، فقدا كل وسائل الإنتاج الثقافي. والسيد غوبلز نفسه يتشاءب من الملل في مسارحه. أما الشعب الإسباني، فهو يدافع بسلاحه عن أرضه وديمقراطيته، فيكتسب ويحمي إنتاجه الثقافي، ومع كل هكتار من الأرض يحميه، يحمي سنتيمتراً مربعاً من لوحات متحف البرادو.

وإذا كانت الأمور على هذا النحو؛ وإذا كانت الثقافة لا تنفصل عن الإنتاجية الجماعية للشعب؛ وإذا كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة المادية؛ وإذا كانت موجة واحدة من العنف يمكن أن تسلب الشعب الزبدة والسونيتات معاً؛ وإذا كانت الثقافة، أخيراً، شيئاً مادياً بحق، فماذا يجب أن يُفعل للدفاع عنها؟

ماذا يمكنها أن تفعل بمفردها؟ هل يمكنها أن تقاتل؟ حسناً، إنها تقاتل الآن. ويمكنها ذلك. فالقتال يتألف من مراحل مختلفة. في البداية، يعزل المنتجون الثقافيون أنفسهم عن الأحداث الفظيعة في البلاد. لكن التعريف نفسه للبربرية التي تواجههم يعني ضرورة القتال. ثم يتحدون ضد البربرية كما يقتضي القتال. ينتقلون من الاحتجاج إلى المناشدة، ومن الشكوى إلى صيحة القتال. لا يكتفون بالإشارة إلى الجريمة؛ بل يسمون المجرمين بأسمائهم ويطالبون بمعاقبتهم. إنهم يدركون أن كره الظلم يجب أن يؤدي إلى إبادة الظالمين؛ وأن الشفقة على الضحايا يجب أن تلغي أي شفقة تُكن للجلادين؛ وأن الرحمة يجب أن تتحول إلى غضب، وأن يتحول رعب العنف إلى عنف بحد ذاته. يجب أن تقف القوة الشعبية الجياشة في مواجهة عنف الأقلية المنعزلة من الطبقة المتميزة.

فهذه الحروب لن تنتهي أبداً. فمحركات أسراب الطيران التي لا تزال دافئة، والتي هاجمت بالأمس الحبشة المسكينة، عادت إلى الجو لتتحد مع حلفائها الألمان وتنزل معاً على الشعب الإسباني. المعركة لم تنته بعد، وهناك بالفعل أسراب الإمبريالية اليابانية تتصاعد فوق الصين.

من الضروري إعلان الحرب على هذه الحروب كما على جميع الحروب الأخرى التي تحدثنا عنها للتو، وهي حرب يجب أن تُخاض على هذا النحو. إن الثقافة، التي طالما امتلكتْ – لفترة طويلة جداً – أسلحة العقل فقط للدفاع عن نفسها في مواجهة الأسلحة المادية للمعتدين، ليست مجرد تجلٍّ للروح فحسب، بل هي وقبل كل شيء كيان مادي أيضاً. وبأسلحة مادية يجب أن تُدافع.

كلُّ الطرق تؤدي إلى المزيد من التراجع الأمريكي-«الإسرائيلي»

تتعرض مذكرة التفاهم الأخيرة التي جرى توقيعها بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لاهتزازات واضحة، ترخي بظلالها على المفاوضات الجارية، لكن هذا التخبط لم يوقف التداعيات السياسية لمذكرة التفاهم، التي ثُبتت على الورق هزيمة أمريكية محققة، بشهادة كل الأطراف، وهذا ما يجعل الموقف الأمريكي و«الإسرائيلي» أعقد من أي وقتٍ مضى.

■ علاء ابوفرّاج

المفاوضات مستمرة

شهدت المنطقة خلال الأيام القليلة الماضية سلسلة من الضربات المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، شملت عددا من ناقلات النفط والمواقع الأمريكية، ومواقع عسكرية داخل إيران، إلا أن العودة إلى التصعيد الشامل لن تكون مخرجا بالنسبة لترامب، بل يبدو أنّه يسعى من خلالها جاهدا لتقليل النتائج السياسية عقب التنازلات الأمريكية الكبيرة. فمذكرة التفاهم هذه والمفاوضات الأمريكية–الإيرانية الجارية تكشف حجم الضغوط التي تواجهها واشنطن، تحديدا تلك المرتبطة بالتداعيات الاقتصادية للحرب، والاضطراب المستمر في سوق النفط العالمي، الذي أوصل الاحتياطيات الأمريكية إلى مستويات متدنية لا تكفي إلا لبضعة أسابيع، هذا بالإضافة إلى أن نقص النفط الخام الخليجي في السوق الأمريكية بات يهدد قطاعات حيوية، مثل: الطيران وغيرها التي تعتمد بشكل أساسي عليه، وقد يشهد قطاع النقل الجوي خلال أيام قليلة أزمة حقيقية ناتجة عن نقص في الوقود، وهو ما يبدو بنظر المحللين والخبراء سببا يفرض على واشنطن تقليل الضغوط، وفسح المجال لمزيد من المعروض النفطي في السوق العالمي. لكن وفي الوقت نفسه، ترى طهران أنها قادرة على استخدام أوراق كثيرة لدفع واشنطن للالتزام بالاتفاق، رغم كل محاولات التخريب والمماطلة الجارية، هذا إلى بالإضافة إلى أن إعادة الحركة الطبيعة في مضيق هرمز ستحتاج الكثير من الوقت، ولا يمكن فرضها دون الوصول إلى اتفاق شامل.

«إسرائيل» المأزومة

بدا الاتفاق من الزاوية «الإسرائيلية» كارثة حقيقية، فهو في حده الأدنى يعترف بإيران قوّة إقليمية صاعدة، بدلاً من إنهائها، ويترك «إسرائيل» أمام معضلة تهدد بقائها فعلاً، فإلى جانب صمود إيران وتثبيت أقدامها، يظهر أن المزاج الإقليمي العام يتقارب أكثر فأكثر بالضد من المصلحة «الإسرائيلية» فمن جهة هناك تقارب المجموعة الرباعية «باكستان – السعودية – مصر – تركيا» بالإضافة إلى قلق «إسرائيلي» خاص من أنقرة، التي تظهر بوصفها خصماً جديداً بإمكانيات وقدرات كبيرة، وكان من المفترض بحسب المخطط «الإسرائيلي» أن تضطر أنقرة لإعادة حساباتها بعد إنهاء الدور الإيراني، لكن نظرا لأن العكس هو الذي حصل فعليا، فيبدو الموقف التركي أكثر تماسكا وحزما، خصوصا أنّه مدعوم بالتفاهمات الإقليمية المذكورة.

ومن زاوية أخرى، تتعرض «إسرائيل» نفسها لضغوط كبيرة جداً، فمن جهة فشلت بفرض واقع ملائم في لبنان، وتلقت ضربات موجعة في حربها المستمرة مع حزب الله، لكن ومن جهة أخرى كشفت تقارير جديدة أن الخسائر «الإسرائيلية» كانت كبيرة أثناء المواجهة المفتوحة مع إيران، ما يجعل أي تفكير بإعادة فتح الجبهة بالشدة نفسها يعني مشكلة أكبر، فقد قال العقيد الأمريكي المتعاقد دوغلاس ماكغريغر نقلاً عن أدميرال «إسرائيلي» معلومات تفيد بتعرّض البحرية «الإسرائيلية» إلى «تدمير شامل» بفعل الصواريخ الإيرانية، وهو ما حرصت الرقابة العسكرية التعتيم عليه، وفي السياق ذاته كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت، أن المؤسسة الأمنية والسياسية «الإسرائيلية» ضخمت النتائج العسكرية لتسويق رواية «نصر تاريخي» لا تطابق الواقع، ففي الوقت الذي كان نتنياهو يدعي تدمير قدرات إيران الصاروخية والنووية، أكدت تقارير استخباراتية «إسرائيلية» داخلية، أن ثلث الصواريخ الإيرانية فقط هو ما أصيب، بينما بقي نصف منظومة الإطلاق والمكونات الاستراتيجية سليما. هذا دون ذكر حجم الأضرار الكبيرة في المدرعات والدبابات في أثناء المعارك في جنوب لبنان.

مذكرة التفاهم مع إيران هزيمة أمريكية تضع «إسرائيل» في مأزق إذ تخرب بجنون رغم ضغوط ترامب ومخاطر توسع الحرب إقليمياً

محاولات التخريب «الإسرائيلية»

لا شك أن «إسرائيل» ترى نفسها متضررة بشكل كبير من أي مفاوضات أمريكية–إيرانية، وهي وإن كانت تعمل بشكل مستمر على تخريبها، إلا أن تل أبيب تدرك أيضاً أنّها قد تفشل في ذلك، خصوصاً أن المزاج اتجاه السلوك «الإسرائيلي» بات محل استياء أكبر داخل واشنطن، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في مكالمته الأخيرة مع نتنياهو، حين قال له ترامب غاضبا: «الجميع سئم منك يا بيبي.. حتى اليهوديان اللذان معي في هذه المكالمة «كوشنر وويت» سئما منك».

انطلاقا من هذه الفكرة تجد «إسرائيل» نفسها مضطرة لفتح جبهات جديدة تضمن من خلالها بث الروح في مشروع «إسرائيل الكبرى» فهذا المشروع رغم أنّه تلقى ضربة جدية مؤخرا، إلا أنّه المخرج الوحيد من أزمتها الوجودية، وهو ما يفسر سلسلة من التحركات الأخيرة، كان أبرزها ما جرى في لبنان تحت عنوان «اتفاقية الإطار اللبنانية» الذي وُقع عليها في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم الجمعة 26 حزيران الجاري، ماركو روبيو وسفيرة لبنان في واشنطن ندى معوض وسفير «إسرائيل» يحيئيل ليتر.

هذه الاتفاقية التي أعلن حزب الله رفضها بشكل كامل، تسعى لرفع درجة التوتر في لبنان وتغذية احتمالات الحرب الأهلية، عبر محاولات حثيثة لدفع أطراف أخرى للتدخل في محاولة نزع سلاح حزب الله، هذه المهمة التي فشلت «إسرائيل» في تنفيذها، وستفشل أي أطراف أخرى، لكن الدفع الحثيث بهذا الاتجاه يمكن أن يقود لبنان إلى حرب أهلية تكون «إسرائيل» أكبر المستفيدين منها.

إن منطقتنا اليوم ورغم التعثر الأمريكي–«الإسرائيلي» لا تزال تواجه مخاطر كثيرة، وهي تحتاج أكثر من أيّ وقت مضى إلى تعميق التفاهمات البينية، والتصدي المشترك لمحاولات التخريب المستمرة، ورغم ما يبدو في الظاهر من إمكانية الفصل بين الجبهات، إلا أن الواقع يثبت مجددا أن ساحات الصراع المتعددة هي في الواقع ساحة واحدة، وهذا بالضبط ما يقود الدول الإقليمية الأساسية لتوحيد جهودها للتعامل مع الخطر الأكبر الأساسي، وينبغي أن يظل حاضرا أن كل عرقلة جديدة للمحاولات الأمريكية–«الإسرائيلية» لن تمر دون محاولات مضادة، ومع كل تقدم جديد في تقليم الأظافر تزداد الصهيونية وحشية، وذلك لأن كل ضربة جديدة لمشروع «إسرائيل الكبرى» مهما بدت صغيرة، ستكون لها تأثيرات متسارعة، لن يكون من السهل إيقافها لاحقا، ومن جانب الولايات المتحدة التي خسرت الحرب، ستسعى أيضا إلى بث الحياة في جسدها المتهالك، وهو ما يؤكد أن الظرف في غرب آسيا شديد الحساسية، ولا يحتمل أي خطأ في الحسابات، مهما كان صغيرا.

الاشتراكيون الديمقراطيون في الولايات المتحدة.. أسئلة أولية

تعيش الولايات المتحدة اليوم واحدة من أكثر مراحلها السياسية اضطراباً منذ عقود، في ظل تراجع قدرة النظام السياسي التقليدي على احتواء التناقضات الداخلية، التي أخذت تتراكم على مدى سنوات طويلة. وإذا كانت هذه التناقضات موجودة قبل الحرب الأخيرة على إيران، فإن نتائج تلك الحرب من هزائم سياسية واستراتيجية، بدأت تُسرع بصورة واضحة انفجارها، وبدفع الصراعات الكامنة داخل المؤسسة الأمريكية، إلى مرحلة جديدة أكثر حدة ووضوحاً.

■ يزن بوظو

ما يجري اليوم ليس نتيجة مباشرة للحرب على إيران وحدها، ولا يمكن اختزال الأزمة الأمريكية بها. فالأزمة أعمق وأقدم، وترتبط بتراجع الهيمنة الأمريكية عالمياً، وتباطؤ الاقتصاد، واتساع الفجوة الاجتماعية، وفشل النخب التقليدية في إنتاج أي حلول، أو توافقات جديدة. إلا أن الحرب الأخيرة مثلت عاملاً مسرِّعاً لكشف هشاشة التوازنات الداخلية، وأطلقت ديناميكيات سياسية كانت تتشكل أصلاً، بسرعة أكبر.

انقسام الجمهوريين

أبرز مظاهر هذه التحولات يتمثل في الانقسام غير المسبوق داخل الحزب الجمهوري نفسه، والذي كان حتى وقت قريب يبدو متماسكاً خلف الرئيس دونالد ترامب. فبعد سنوات من السيطرة شبه المطلقة لترامب على الحزب، بدأت الخلافات تتحول من همسات داخلية إلى مواجهات علنية، خصوصاً بعد إدارة الحرب مع إيران.

لم تعد الاعتراضات تقتصر على شخصيات إعلامية أو مراكز أبحاث، بل وصلت إلى أعضاء بارزين داخل مجلس الشيوخ الجمهوري، الذين انتقدوا علناً قرارات ترامب المتعلقة بالحرب، كما ظهرت خلافات حادة بين البيت الأبيض وقيادة الجمهوريين في مجلس الشيوخ حول ملفات متعددة، من بينها: تعيينات إدارية، وقوانين الانتخابات، وصلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الخارجية.

هذا التوتر يعكس انقساماً أعمق من مجرد خلاف على بعض السياسات، فداخل الحزب الجمهوري اليوم يتصارع مشروعان مختلفان؛ الأول يتمسك بالشعار التقليدي الذي رفعه ترامب نفسه، أي «أمريكا أولاً»، بمعناه الانعزالي الرافض للتورط في الحروب الخارجية، بينما بات التيار الآخر أكثر استعداداً للاستمرار في سياسات التدخل الخارجي، والتحالف غير المشروط مع «إسرائيل»، حتى ولو تعارض ذلك مع المصالح المباشرة للولايات المتحدة.

ومن هنا جاء الحدث الأبرز خلال الأسبوع الماضي، وهو إعلان الإعلامي المحافظ الأشهر تاكر كارلسون انسحابه من دعم الحزب الجمهوري، بعد أكثر من ثلاثة عقود قضاها مدافعاً عنه.

«انشقاق» كارلسون

كارلسون، الذي كان أحد أهم الوجوه الإعلامية الداعمة لترامب، وصاحب تأثير واسع داخل قاعدة «ماغا» أعلن بشكل واضح، أنه لم يعد قادراً على الدفاع عن الحزب الجمهوري، مؤكداً أنه لن يدعمه في الانتخابات المقبلة، مع تشديده في الوقت نفسه على أنه لن ينضم إلى الحزب الديمقراطي أيضاً.

وبرر كارلسون موقفه بأن الحزب الجمهوري لم يعد يمثل المصالح الأمريكية، بل بات يتخذ قراراته بناءً على مصالح «إسرائيل» والجهات الممولة، وليس على أساس مصلحة المواطنين الأمريكيين. ووصل إلى حد وصف هذا السلوك بأنه غير أخلاقي، بل و«خيانة» للولايات المتحدة.

لكن أهمية خطوة كارلسون لا تكمن فقط في انسحابه من الحزب الجمهوري، وإنما فيما تعكسه من طبيعة الصراع الجاري داخل النخبة الأمريكية نفسها. فالقراءة السطحية قد توحي بأن الرجل خرج من المنظومة السياسية الأمريكية، أو بات يمثل موقفاً مناهضاً للنخبة الحاكمة، إلا أن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.

فحتى الآن، لا يقف كارلسون خارج النخبة الأمريكية، ولا يعارض النظام الأمريكي من حيث المبدأ، وإنما يصطف إلى جانب جناح داخل هذه النخبة يخوض اليوم صراعاً متصاعداً مع جناح آخر، حول مستقبل السياسة الأمريكية واتجاهاتها.

ويبدو واضحاً، أن أحد أطراف هذا الصراع يرتبط بدرجات متفاوتة باللوبي الصهيوني وشبكة المصالح الداعمة لاستمرار الانخراط الأمريكي في الحروب الخارجية، بينما يتموضع كارلسون ضمن تيار يعتبر أن استمرار هذه السياسات بات يضر بالمصلحة الوطنية الأمريكية، ويستنزف قدرات الولايات المتحدة، ويقود إلى مزيد من التراجع الدولي.

ولذلك فإن الهجوم الذي يشنه كارلسون على «إسرائيل»، وانتقاده غير المسبوق للدعم الأمريكي لها، لا ينبغي فهمه باعتباره تحولاً فردياً معزولاً، ولا بوصفه «صحوة» على جرائم الصهيونية، وإنما باعتباره تعبيراً عن اصطفاف داخل أحد معسكرات النخبة الأمريكية المنقسمة والمتصارعة في مصالحها ورؤاها.

كما أن حجم الحملة التي يقودها، وما يرافقها من تحولات لدى شخصيات محافظة أخرى، يشير إلى أن النفوذ الصهيوني داخل الحياة السياسية الأمريكية دخل بالفعل مرحلة تراجع متسارع، حتى وإن بقي لاعباً قوياً الآن، لكن المؤشرات تدل بأنه لن يطول.

التحولات في «الديمقراطي» وصعود الاشتراكيين الديمقراطيين

في المقابل، لا تقتصر التحولات على «اليمين» الأمريكي فقط، بل تمتد أيضاً إلى الحزب الديمقراطي، الذي يشهد بدوره تصاعداً ملحوظاً لتيار الاشتراكيين الديمقراطيين. فخلال الانتخابات التمهيدية الأخيرة حقق مرشحون مدعومون من منظمة الاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا سلسلة من الانتصارات، سواء في نيويورك، أو في ولايات أخرى، كما تمكن أكثر من ثلاثين مرشحاً اشتراكياً من الفوز في الانتخابات التمهيدية.

هذا العام، في مؤشر واضح على تنامي حضور هذا التيار داخل الحزب الديمقراطي. ولا يقتصر الأمر على النتائج الانتخابية فقط، بل يترافق أيضاً مع تغيرات في المزاج الشعبي، خصوصاً بين الشباب، الذين باتوا أكثر تقبلاً للطروحات الاشتراكية، وأكثر انتقاداً للرأسمالية التقليدية، في ظل تفاقم أزمة السكن، وارتفاع تكاليف المعيشة، واتساع الفجوة الطبقية، وتراجع فرص العمل، وفشل النظام التقليدي عن معالجة أي من المشكلات.

هذا الصعود لا يعني أن الاشتراكيين الديمقراطيين أصبحوا قوة داخل الحزب الديمقراطي، ولا يعني أيضاً أنهم حسموا الصراع مع الجناح التقليدي، فالقيادة الديمقراطية ما تزال تملك نفوذاً واسعاً، كما أن المؤسسة الحزبية ستبقى قادرة على دعم مرشحيها في العديد من الولايات والدوائر الانتخابية.

بهذا المعنى، فإن وجود تيار اشتراكي ديمقراطي «داخل الحزب الديمقراطي» التقليدي، سيبقى محدوداً ومتحكم به.

هل تيار الاشتراكيين الديمقراطيين الحالي جاد وجذري؟

بناء على ما سبق، يأتي السؤال الأهم المتعلق بطبيعة هذا التيار: هل يستطيع الاشتراكيون الديمقراطيون الذهاب إلى النهاية في المواجهة مع مراكز القوة الاقتصادية والسياسية داخل الولايات المتحدة؟

وهل يمتلكون «مشروعاً جذرياً» قادراً على تجاوز حدود الإصلاحات الاجتماعية التقليدية؟

أم أنهم سيتحولون مع الوقت إلى جزء وشكل جديد من المنظومة القائمة، يشبه إلى حد ما، من حيث الشكل على الأقل، النموذج الأوروبي؟

هذه الأسئلة ما تزال مفتوحة، ولذلك فإن صعودهم الحالي ينبغي النظر إليه بوصفه مرحلة مؤقتة مرتبطة بتراجع نظام الحزبين التقليدي، وبتوازنات داخلية قابلة للتغير، وليس باعتباره حسماً، أو حتى مؤشراً يمكن البناء عليه لمستقبل هذا التيار بشكله الحالي.

في المحصلة، تبدو الولايات المتحدة اليوم أمام مرحلة جديدة تختلف جذرياً عن السنوات السابقة، فالاستقطاب السياسي لم يعد مجرد تنافس انتخابي بين الحزبين التقليديين، بل تحول إلى صراع متعدد المستويات داخل الحزب الجمهوري نفسه، وداخل الحزب الديمقراطي أيضاً، وبين أجنحة النخبة الاقتصادية والسياسية والإعلامية.

وكل المؤشرات تدل على أن نظام الحزبين الذي حكم الولايات المتحدة لعقود طويلة بدأ يفقد تدريجياً قدرته على ضبط الحياة السياسية كما كان يفعل سابقاً، بينما تتقدم قوى واتجاهات جديدة تملأ الفراغ الذي يخلفه هذا التراجع، وإن مؤقتاً.

وبالعموم، يعني أنها دخلت بالفعل مرحلة لا رجعة عنها من إعادة التشكل الداخلي، حيث تتغير موازين القوى، وتتبدل التحالفات، وتنهار مسلمات سياسية استمرت لعقود.

ويبقى السؤال الأساسي الذي ستجيب عنه السنوات القليلة المقبلة:

هل ستنجح القوى الاجتماعية الأمريكية في إدارة هذه التحولات بصورة تدريجية وهادئة، أم أن التناقضات المتراكمة ستدفع البلاد نحو مزيد من الاستقطاب والانقسام، وربما نحو أزمات سياسية واجتماعية أكثر عمقاً مما شهدته الولايات المتحدة في تاريخها الحديث؟

تمر أمريكا بأزمة سياسية عميقة يتجلى فيها انقسام النخبة حول المصلحة الوطنية مقابل النفوذ الصهيوني وصعود الاشتراكيين كرديف لتفكك نظام الحزبين

هل يتحول القرن الأفريقي إلى ساحة مواجهة جديدة؟

لم يعد ما يجري في الصومال مجرد أزمة سياسية داخلية، أو خلاف دستوري حول الانتخابات، بل أصبح جزءاً من تحولات جيوسياسية متسارعة تشهدها منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. ففي الوقت الذي تواجه فيه مقديشو واحدة من أكثر أزماتها السياسية تعقيداً منذ سنوات، تتسارع خطوات التقارب بين «إسرائيل» وإقليم أرض الصومال الانفصالي، في تطور يتجاوز حدود العلاقات الثنائية، ليطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل التوازنات الأمنية في أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

■ معتز منصور

تشير التطورات الأخيرة إلى أن منطقة القرن الأفريقي دخلت مرحلة جديدة من التنافس الدولي، لم تعد فيها القوى الإقليمية تتنافس فقط على النفوذ السياسي أو الاقتصادي، وإنما على السيطرة على العقد الجيوسياسية التي تتحكم بحركة التجارة والطاقة والأمن البحري، وفي مقدمتها باب المندب وخليج عدن.

ويأتي التقارب «الإسرائيلي» مع إقليم أرض الصومال في هذا السياق، إذ يصعب النظر إليه باعتباره مجرد اعتراف دبلوماسي، أو محاولة لدعم كيان يسعى إلى اكتساب الشرعية الدولية، بل يبدو أقرب إلى جزء من استراتيجية أمنية أوسع، فرضتها التطورات التي شهدها البحر الأحمر منذ اندلاع الحرب في غزة. فقد أدت هجمات جماعة أنصار الله في اليمن على جنوب الأراضي الفلسطينية المحتلة واستهداف السفن المرتبطة بـ «إسرائيل» إلى كشف هشاشة الجبهة الجنوبية «الإسرائيلية»، بعدما تراجع النشاط التجاري في ميناء إيلات، وتعرضت خطوط الملاحة لضغوط غير مسبوقة، والأهم: أثبت اليمن أن الخيار العسكري لن يسمح بالقضاء على القدرات العسكرية لانصار الله، بل كما هو الحال في الحرب الأمريكية–«الإسرائيلية» خرجت إيران كما أنصار الله أقوى، وأثبتت قدرتها على التحكم بالمضائق المائية المطلة عليها، هذا ما يبرر تسريع "إسرائيل" لوجودها في أرض الصومال.

ومن هنا تبرز الأهمية الاستراتيجية لإقليم أرض الصومال، وتحديداً ميناء بربرة المطل على خليج عدن، والذي يمنح أي قوة تتمركز فيه قدرة على مراقبة أحد أهم الممرات البحرية العالمية. فالوجود العسكري أو الاستخباراتي في هذه المنطقة لا يعني امتلاك قاعدة بحرية فحسب، وإنما إنشاء منظومة متقدمة للرصد والإنذار المبكر، ومراقبة حركة الملاحة والأنشطة العسكرية في الضفة المقابلة لليمن، بما يوفر لـ «إسرائيل» هامشاً أكبر للتعامل مع التهديدات القادمة من البحر الأحمر.

ورغم نفي تل أبيب وبعض مسؤولي الإقليم التقارير التي تحدثت عن نشر قوات «إسرائيلية» أو إقامة قاعدة عسكرية، فإن تسلسل الأحداث يعكس اتجاها واضحا نحو تعميق التعاون الأمني. فقد انتقلت العلاقة خلال فترة قصيرة من الاعتراف السياسي إلى افتتاح بعثات دبلوماسية وتوقيع إعلان استراتيجي للتعاون، ثم ظهور تسريبات متكررة بشأن ترتيبات أمنية وعسكرية، فضلاً عن تصريحات مسؤولي الإقليم، التي لم تستبعد إقامة قاعدة إسرائيلية مستقبلاً، وكذلك حديث العديد من المسؤولين «الإسرائيليين» عن نشاط عسكري – أمني متصاعد منذ فترة طويلة تسبق الاعتراف بأرض الصومال.

ويثير هذا المسار مخاوف متزايدة لدى عدد من دول المنطقة، لأن أي تمركز عسكري «إسرائيلي» قرب باب المندب لن يقتصر أثره على الصومال، بل سيمتد إلى مجمل معادلات الأمن في البحر الأحمر. فهذه المنطقة تمثل نقطة الاختناق البحرية التي تربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، ويعبر عبرها جزء كبير من التجارة العالمية، كما ترتبط مباشرة بأمن قناة السويس، وهو ما يفسر القلق المصري من أي تغير في موازين النفوذ جنوب البحر الأحمر، خاصة في ظل التداخل مع ملفات أخرى، مثل: سد النهضة والعلاقة بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال.

كما أن هذا الحضور المحتمل يضع المنطقة أمام مخاطر أمنية إضافية، بعدما أعلنت جماعة أنصار الله صراحة أن أي وجود عسكري «إسرائيلي» في أرض الصومال سيكون هدفاً مشروعاً، الأمر الذي ينذر بتحويل القرن الأفريقي إلى امتداد مباشر لساحات الصراع المشتعلة في الشرق الأوسط، بدلاً من بقائه منطقة تنافس سياسي محدود.

تقارب إسرائيل مع أرض الصومال وتحويل القرن الأفريقي لساحة تنافس دولي يهدد أمن البحر الأحمر وسط أزمة سياسية صومالية داخلية

المشهد الداخلي - أزمة دستورية وسياسية

لكن هذه التحولات الخارجية لا يمكن فصلها عن المشهد الداخلي الصومالي، إذ إن ضعف مؤسسات الدولة والانقسام السياسي يوفران بيئة مناسبة لتوسع نفوذ القوى الإقليمية والدولية. فكلما ضعفت المؤسسات المركزية وتعثر التوافق الوطني، ازدادت قدرة الأطراف الخارجية على بناء تحالفات جديدة وتوسيع حضورها داخل واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم.

وتعيش الصومال اليوم أزمة دستورية وسياسية غير مسبوقة بعد انتهاء الولاية الدستورية للرئيس حسن شيخ محمود، وسط خلافات حادة بشأن مستقبل العملية الانتخابية. فقد اعتبرت الحكومة أن التعديلات الدستورية الأخيرة، التي تضمنت الانتقال إلى نظام الاقتراع الشعبي المباشر، وتمديد مدة الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات، تمنح الرئيس الحالي شرعية الاستمرار حتى عام 2027، بينما ترى قوى المعارضة، أن تلك التعديلات افتقرت إلى التوافق الوطني، وتهدف إلى تأجيل الانتخابات وترسيخ بقاء السلطة الحالية.

وأدى هذا الخلاف إلى تصاعد التوترات الأمنية في مقديشو، حيث شهدت العاصمة اشتباكات بين قوات حكومية ومجموعات مسلحة مرتبطة بالمعارضة، في مؤشر على هشاشة الوضع السياسي وإمكانية انزلاقه إلى مواجهات أوسع إذا تعثرت جهود التوافق. كما لوحت قوى المعارضة بخيارات تصعيدية، من بينها تشكيل مؤسسات سياسية موازية، الأمر الذي يعكس عمق الانقسام داخل النظام السياسي الصومالي، بالإضافة لتصاعد خطر القوى المصنفة إرهابية، كحركة الشباب والتي تنامى نشاطها مؤخرا مستفيدة من مجمل الأوضاع في البلاد.

في المقابل، تحاول بعض أطراف المعارضة تقديم مقاربة وسطية تقوم على القبول بمبدأ الانتخابات المباشرة، مع الحفاظ على خصوصية النظام القبلي المعروف بـ «نظام 4،5»، الذي ظل طوال العقود الماضية يمثل الإطار الأساسي لتقاسم السلطة بين المكونات العشائرية. ويعكس هذا الطرح إدراكا بأن الانتقال إلى نموذج ديمقراطي جديد لا يمكن أن يتم بمعزل عن التوازنات الاجتماعية التي تشكل أساس الاستقرار السياسي في البلاد.

وتكمن خطورة هذه الأزمة في أنها تتزامن مع استمرار التحديات الأمنية التي تمثلها حركة الشباب، ما يهدد بتشتيت جهود الدولة بين مواجهة الإرهاب وإدارة الصراع السياسي الداخلي، في وقت تتزايد فيه التدخلات الخارجية وتتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية داخل الساحة الصومالية.

في المحصلة، يبدو أن الصومال يقف أمام مرحلة مفصلية تتجاوز حدود أزمته الداخلية. فالتقارب «الإسرائيلي» مع إقليم أرض الصومال، وما يرافقه من حديث عن ترتيبات أمنية وعسكرية، يعكس اتجاها أوسع لإعادة رسم موازين القوى في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بينما تكشف الأزمة الدستورية في مقديشو عن استمرار هشاشة الدولة، وعجز النخب السياسية عن بناء توافق وطني مستدام.

إن أخطر ما تواجهه الصومال اليوم ليس مجرد الخلاف حول الانتخابات أو مستقبل الرئاسة، ولا فقط احتمالات التمركز «الإسرائيلي» على الضفة الأفريقية المقابلة لباب المندب، بل تزامن الأزمتين معا. فكلما تعمقت الانقسامات الداخلية، ازدادت قابلية البلاد للتحول إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي، تتقاطع فيها مصالح «إسرائيل» وإثيوبيا وتركيا والإمارات والولايات المتحدة وقوى أخرى، حول واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم، وفي المقابل، هل ستسمح دول المنطقة والتي يمثل البحر الأحمر عمقها الاستراتيجي، مثل: السعودية ومصر، بفقدان السيطرة على بوابته الجنوبية. ومن هنا، فإن مستقبل الصومال لم يعد شأنا محليا فحسب، بل أصبح جزءا من معادلة أوسع، تتعلق بأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة بأسرها.

الشرق الأوسط يظهر ملامح

بعد أشهر من الحرب المتكررة بين القتال والوقف المتقطع لإطلاق النار، وقّع الرئيس الأمريكي والرئيس الإيراني مذكرة تفاهم، واضعين زر الإيقاف المؤقت لصراع استمر طويلاً. تتضمن هذه المذكرة قضايا محورية تشمل: وقفاً شاملاً لإطلاق النار، ورفع الحصار البحري والعقوبات، وتعهد إيران بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية، وفتح مضيق هرمز، وغيرها من القضايا الأساسية. لا تزال تفاصيل كثيرة وشائكة بحاجة إلى التوضيح واحدة تلو الأخرى خلال مرحلة مفاوضات الاتفاق الممتدة 60 يوماً.

■ ليو تشونغ مين

ماذا تعني وثيقة الهدنة الهشة هذه لكل من أمريكا و«إسرائيل» وإيران؟ ما العقبات الواقعية التي ستواجهها خلال التنفيذ؟ وكيف ستعيد تشكيل خريطة الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط؟

حاول البروفسور في معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، ونائب رئيس الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط، ليو تشونغ مين، تفكيك طبقات الصراع والمتغيرات العميقة الكامنة خلف هذه الوثيقة.

● أثارت بعض التنازلات التي قدمها الجانب الأمريكي في المذكرة، ولا سيما بند إنشاء صندوق بقيمة 300 مليار دولار «لإعادة إعمار إيران وتنميتها الاقتصادية»، دهشة كثيرين. كان رد الفعل داخل أمريكا على هذا الاتفاق قوياً، إذ وصفه بعض أعضاء مجلس الشيوخ بأنه «أسوأ خطأ في السياسة الخارجية منذ عقود»، وبأنه «فن الاستسلام»، وقال آخرون مباشرة: إنه «هزيمة كارثية». كيف تنظر إلى هذا التقييم؟ وهل تعتقد أن ترامب حقق الهدف الذي بدأ من أجله هذه الحرب؟

توجد أيضا استطلاعات داخل أمريكا تشير إلى أن 61 % من الأمريكيين يرون أن استخدام القوة ضد إيران كان قراراً خاطئاً. من حيث المضامين الأساسية للاتفاق، وخصوصا من زاوية الجانب الأمريكي، فإن هذا الاتفاق يمثل إلى حدٍّ كبير خياراً اضطرارياً، اتخذته أمريكا في ظل محاولتها القصوى الحفاظ على استراتيجيتها العامة القائمة على الانكماش الاستراتيجي في الشرق الأوسط من دون تغيير، وتجنب السقوط في مستنقع حرب جديدة. لم تحقق العمليات العسكرية الأمريكية ضد إيران الهدف الاستراتيجي المتمثل في تغيير النظام الإيراني، بل كشفت حدودها الاستراتيجية.

من زاوية الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، كشف دخول الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» الإيرانية في حالة جمود، أن الاستراتيجية التي اتبعتها أمريكا طوال مدة طويلة، والقائمة على الحفاظ على الهيمنة من خلال الوجود العسكري، قد تعطلت إلى حدٍّ كبير في هذه الحرب. فالوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط لم يضمن أمن الحلفاء، بل تحول إلى هدف للضربات الإيرانية، وشكل تحدياً كبيراً لمنظومة الحلفاء القائمة على الضمانات الأمنية.

كان الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، في الحروب السابقة الركيزة الرئيسية للردع الأمامي. لكن لهذه الحرب خصوصيتها: فقد هاجمت أمريكا و«إسرائيل» إيران بصورة مشتركة، بينما وجهت إيران ضربات دقيقة نسبياً إلى حلفاء أمريكا في منطقة الخليج، ولا سيما القواعد الأمريكية في قطر والبحرين والإمارات والكويت وغيرها. وهذا جعل الوجود العسكري الأمريكي الأمامي في الخليج لا يفقد قدرة الردع فحسب، بل يزعزع منظومة الحلفاء نفسها، وحتى علاقة الحلفاء التقليدية بين أمريكا ودول الخليج القائمة على «الأمن مقابل الاستثمار».

وفي داخل منظومة الحلفاء الغربيين، الحلفاء الغربيون إما نأوا بأنفسهم، وإما رفضوا بصورة حازمة، مثل: إسبانيا وغيرها، استخدام أمريكا لقواعدهم العسكرية لضرب إيران. كما تعرض الاقتصاد الأمريكي الداخلي لصدمة كبيرة.

على المستوى الاستراتيجي، فإن ما تسميه أمريكا خلال السنوات الأخيرة استراتيجية «الحفاظ على الهيمنة بكلفة منخفضة» في الشرق الأوسط قد دخل فعلياً في حالة إفلاس. في السابق، كانت أمريكا تعتمد أكثر على «إسرائيل» وحلفائها في الخليج لمواجهة إيران معاً، وتحاول تقليل إنفاقها الذاتي. لكنها هذه المرة تكبدت كلفة هائلة بلغت مئات مليارات الدولارات. لذلك، تسعى أمريكا حالياً إلى حدٍّ كبير إلى وقف الخسائر: استراتيجياً، تريد تجنب تأثر الانكماش الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ومن حيث الكلفة، تريد منع اتساع الإنفاق على الحرب أكثر، وفي الوقت نفسه تريد تجنب الوقوع في مستنقع حرب جديدة. ورغم أن ترامب، ذاتياً، يصعب عليه قبول ذلك، فإن الآثار السلبية للحرب كانت ستتوسع أكثر لو لم يوقع اتفاق وقف إطلاق النار، ولذلك لم يكن أمامه إلا التسوية.

الاتفاق يعكس فشل استراتيجية أمريكا في الهيمنة بتكلفة منخفضة ومنح إيران مكاسب استراتيجية شملت الاعتراف بنفوذها وتحرير أموالها ورفع الحصار

● كيف نقيّم مكاسب إيران وخسائرها من هذه المذكرة؟

من زاوية الجانب الإيراني، جرى هذا الاتفاق على أساس شروط التفاوض الـ 10 التي طرحتها إيران. وقد فوجئ الخارج سابقاً بالشروط التي طرحتها إيران، بل حتى بمضمون المذكرة التي سُربت مبكراً، لكن بالنظر إلى الاتفاق الذي جرى التوصل إليه، فإنه يعكس أساساً واقع أن الشروط الإيرانية كانت قاعدة التفاوض.

بالنسبة إلى إيران، ورغم أنها قلبت تدريجياً الوضع غير المواتي بعد دخولها حرب استنزاف، بل شكلت في الحرب غير المتكافئة تفوقاً معيناً على أمريكا و«إسرائيل»، فإنها تعاني منذ مدة طويلة من العقوبات، وانخفضت صادراتها النفطية بشدة، وتواجه اقتصادياً صعوبات داخلية. وفي ظل تقديم أمريكا تنازلات أكبر، فإن قبول إيران لهذا الاتفاق يتوافق مع مصالحها الذاتية.

من الزاوية الإيرانية، أرى أنها حققت ثلاث مكاسب على الأقل.

أولاً: حصل النفوذ الإقليمي الإيراني، إلى حد معين، على قبول افتراضي من أمريكا. وهذا يظهر أساساً في مسألة وقف إطلاق النار الشامل.

يوجد في الاتفاق بند يطلب «الوقف الفوري والدائم لكل العمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان، والالتزام بعدم شن حرب أو عمليات عسكرية في المستقبل، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها بين الطرفين، والنص بوضوح على ضمان وحدة أراضي لبنان وسيادته». يذكر البند بوضوح «ساحة لبنان». وهذا يحمل معنيين بالنسبة إلى إيران.

الأول: أن أمريكا تحتاج إلى تقييد العمليات العسكرية «الإسرائيلية» في لبنان.

الثاني: أن «إسرائيل» تحتل حالياً جنوب لبنان، وهذا يعني أن على «إسرائيل» أن

إعادة ترتيب مراكز القوى داخله

تنسحب بالكامل.

وعلى مستوى أعمق، يعادل ذلك اعترافاً ضمنياً بالنفوذ الإيراني في لبنان. ورغم الاستياء الشديد لدى «إسرائيل» من ذلك، فإن إيران، من خلال طلب وقف شامل لإطلاق النار، حققت نتيجة واضحة على الأقل في ملف لبنان. هذا أيضاً أحد أسباب وصف «إسرائيل» له بأنه «انتصار ضخم» لإيران.

ثانياً: طرحت إيران، من خلال السيطرة على مضيق هرمز، تحدياً للهيمنة البحرية الأمريكية. في الماضي، لم تتعرض حرية الملاحة في مضيق هرمز– هذا الممر الذهبي الذي يتحمل خمس الشحن البحري العالمي– لأي تحدٍّ. لكن هذه المرة أغلقت إيران المضيق، وطرحت أن يتم مستقبلاً الاتفاق مع عُمان على قواعد إدارته وتحصيل رسوم خدمات. يمكن القول: إن الهيمنة البحرية الأمريكية في الخليج تعرضت للمرة الأولى لتحدٍّ بهذه الدرجة من الخطورة.

من حيث الاتفاق، كان قبول إيران فتح المضيق هو ما جعلها تحصل في المقابل على سلسلة من التعهدات الأمريكية، مثل: رفع الحصار والعقوبات، وتحرير الأموال. لقد أصبح مضيق هرمز رافعة قوية في المناورة الاستراتيجية الإيرانية ضد أمريكا، وقد يدفن الجدل حول نظام المرور في المضيق نظام «حرية المرور» الذي قادته قوى الهيمنة البحرية الغربية طويلاً. وهذا يمثل ضربة قوية لأمريكا، المعروفة منذ مدة طويلة بهيمنتها البحرية.

ثالثاً: يمنح رفع العقوبات، وإعفاء صادرات النفط، وتحرير الأصول الخارجية، والحصول على أموال إعادة الإعمار، إيران فرصة تاريخية للتخلص من مأزق العقوبات طويلة الأمد، وتحقيق تعاف اقتصادي. تملك إيران موارد ممتازة. وبمجّرد رفع العقوبات وضخ أموال إعادة الإعمار، قد ترتفع قوتها الوطنية سريعا خلال فترة قصيرة، وسيتعزز معها موقعها الاستراتيجي الإقليمي والدولي. وهذه النقطة تحديداً هي ما تخشاه «إسرائيل».

● **حللت قبل قليل ثلاث نقاط حول «الانتصار الضخم». وحتى الآن، قد تبدو هذه النقاط انتصارات على الورق أكثر منها وقائع عملية. هناك فضول وشك كبيران لدى كثيرين: إلى أي حد تستطيع أمريكا فعلاً تقييد تصرفات «إسرائيل»؟**

خلال السنوات الأخيرة، كسرت «إسرائيل» وإيران النمط السابق القائم على التنافس غير المباشر عبر الوكلاء، وانتقلتا إلى الاشتباك المباشر. بالنسبة إلى «إسرائيل»، فإن النموذج الذي اعتمدت عليه إيران خلال قرابة 40 عاماً، عبر دعم حماس وحزب الله والحوثيين، قد تغير كثيراً، حتى باتت «إسرائيل» قادرة على ضرب إيران مباشرة. لكن التوصل إلى اتفاق أمريكي إيراني يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية «الإسرائيلية». فأمريكا تسعى بإلحاح إلى الخروج من المأزق، لكن «إسرائيل» لا تزال تسعى إلى توجيه أكبر ضربة ممكنة لإيران.

بحسب التقارير، سعت «إسرائيل» في مطلع حزيران إلى تنفيذ جولة جديدة من الضربات الجوية ضد إيران، لكنها ألغيت بسبب معارضة أمريكا. بعد ذلك، زادت «إسرائيل» من وتيرة ضرباتها ضد حزب الله في لبنان. فمن جهة، تريد إزالة التهديد الأمني طويل الأمد الذي يمثله حزب الله، وضمان أمن حدودها الشمالية. ومن جهة أخرى، تريد قطع قدرة إيران مستقبلاً على تهديد «إسرائيل» عبر حزب الله. هدف «إسرائيل» هو استفزاز إيران كي تنسحب من المفاوضات، بما يؤدي إلى إفشال الاتفاق الأمريكي الإيراني.

يمكن القول: إن هذه لعبة مزدوجة ومعقدة: في ساحة لبنان، تدور مناورة بين «إسرائيل» وحزب الله، وفي ساحة التفاوض، تدور مناورة بين أمريكا وإيران. تواجه أمريكا ضغط تقييد «إسرائيل»، لذلك بات ملف لبنان حساساً جداً.

في الحقيقة، أنا متشائم نسبياً بشأن التوصل إلى اتفاق خلال 60 يوماً. لكن حتى إذا تحقق الاتفاق، فلن تتخلى «إسرائيل»، والقوى التي تدعمها في الخارج، عن احتواء إيران. وستتواصل وسائل الحرب السرية السابقة، مثل: تصفية عناصر الحرس الثوري بصورة محددة، واغتيال العلماء النوويين، والهجمات السيبرانية.

● **بالنسبة لمضيق هرمز. يقول الجانب الأمريكي: إن الاتفاق سيضمن «مروراً مجانياً طويل الأمد» عبر المضيق، بينما يوضح الجانب الإيراني أنه سيمنح فقط فترة مجانية مدتها 60 يوماً، وبعد انتهاء هذه الفترة سيتفق مع عُمان على قواعد الإدارة وتحصيل رسوم الخدمات. ما الخلاف الجوهري بين الطرفين في ملف المضيق؟ واضافة إلى ذلك، قال ترامب مراراً: إن أمريكا تريد أيضاً تحصيل رسوم عبور في مضيق هرمز. ما مدى احتمال حدوث ذلك؟**

لا يمكن الآن إلا انتظار نتائج المفاوضات التالية، لأن البنود الـ 14 ليست سوى أحكام إطارية، ومن الصعب التنبؤ بالتطورات المحددة وحتى بالنتيجة النهائية. أما بالنسبة إلى الخلاف الجوهري، فقد ذكرت جزءاً منه سابقاً. من زاوية القانون الدولي والنظام الدولي، فإنه يعكس نزاعاً بين مبدأ حرية الملاحة الذي دافعت عنه الهيمنة البحرية الأمريكية طويلاً، وبين مطالب الدول المطلة على المضيق بالسعي إلى حق إدارة المضيق. في قضية المضائق، لا يزال هناك خلاف كبير حالياً، وقد أنشئت أنظمة مختلفة لمضائق مختلفة. على سبيل المثال: شهدت مضائق البحر الأسود التركية تاريخياً صراعاً طويل الأمد بين بريطانيا وألمانيا، وبريطانيا وروسيا «الاتحاد السوفييتي»، وأمريكا والاتحاد السوفييتي. وقبل الحرب العالمية الثانية، أنشئ نظام إدارة عبر تسويات بين الأطراف المختلفة، وتمتلك تركيا فيه حقوقاً كبيرة. لكن مضيق هرمز لم يُنشئ نظاماً مقابلاً لفترة طويلة. في الماضي، هددت إيران مرات عدة بإغلاق المضيق، لكنها لم تنفذ ذلك فعلياً. أما هذه المرة، فلم تغلق إيران المضيق فحسب، بل طالبت بإنشاء نظام مرور تديره إيران وعُمان بصورة مشتركة ويحصّل رسوماً. من زاوية القانون الدولي، لهذا الطلب قدر من المعقولية، لكن تحوله في النهاية إلى نظام سيظل مرهوناً بتقدم المفاوضات، ولا سيما بما إذا كانت أمريكا ستتنازل.

من حيث النتيجة النهائية، أخشى أن أمريكا لن تتخلى بالكامل عن حق حرية المرور في المضيق، وتترك لإيران إنشاء نظام كما تشاء، كما أن إيران لن تسمح للمضيق بالعودة إلى وضعه السابق الخالي تماماً من القيود. هذه في جوهرها مناورة بين مبدأين، وهي أيضاً مناورة جيوسياسية بين أمريكا وإيران حول قيادة المضيق، بل ربما تكون صراعاً بين النظام البحري في الخليج الذي تقوده أمريكا، والنظام البحري الذي تسعى إيران إلى أن تقوده دول المنطقة. لكن الشكل النهائي للنظام في المستقبل لا يزال من الصعب جداً التنبؤ به الآن.

● **من منظور أوسع، سبق أن طرحت مفهوم انقسام «الشرقين الأوسطين». كيف ستؤثر عملية المصالحة الأمريكية الإيرانية الحالية، سواء وصلت في النهاية إلى اتفاق أم لا، في إعادة تشكيل ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط؟ كيف يمكن أن تعيد المفاوضات الأمريكية الإيرانية تشكيل علاقات دول الخليج مع إيران ومع «إسرائيل»؟ وهل قد تشعر السعودية ودول أخرى بأنها مهمشة، أو مهددة أمنياً بسبب تقدم الاتفاق الأمريكي الإيراني؟**

سيدفع هذا الاتفاق حتماً إلى إعادة تشكيل نمط المنطقة في الشرق الأوسط. أعتقد أن ملامح ثلاثة أنماط من موازين القوى بدأت تظهر حالياً، رغم أنها لم تتضح تماماً بعد.

الأول: خلال العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية، كانت السعودية تدفع دائما باتجاه توحيد قوى جديدة. يرى الرأي العام الدولي أن هناك حالياً معسكراً قيد التشكل، ودافعه الأساسي أربع دول: السعودية، ومصر، وتركيا، وباكستان. ومن بينها، تُعد باكستان دولة من خارج الإقليم، لكنها أيضاً من الدافعين إلى المفاوضات الأمريكية الإيرانية. وقد وقعت السعودية مع باكستان اتفاق ضمانات أمنية. ورغم أنه لم يحدد علاقة حلفاء بوضوح، فإن التعاون الأمني بدأ فعليا. بل إن السعودية أدخلت هذا العام جزءاً من القوة العسكرية الباكستانية. كما أعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام، ولدى مصر أيضاً هذه الرغبة.

تدفع هذه الحرب الدول المتحالفة إلى السعي نحو نمط من التعاون السياسي والأمني المشترك للحذر من «إسرائيل» وإيران. ورغم أن هذا النمط لم يتضح بعد، فإن رد الفعل هذا، بقيادة السعودية، يستحق الاهتمام. فهو يحترس من استمرار تعاظم «إسرائيل»، ويقلق أيضاً من أن تنهض إيران من جديد بسبب الاتفاق الأمريكي الإيراني.

الثاني: هو إعادة بناء وإعادة تنظيم «محور المقاومة» بقيادة إيران. رغم أن «محور المقاومة» تعرض لانتكاسات شديدة، فإن القوى المختلفة فيه لا تزال تمتلك في هذه الجولة من الصراع رغبة وقدرة على التحرك المشترك: فقد ضرب العراقيون القواعد الأمريكية، وواصل حزب الله القتال مع «إسرائيل»، وأطلقت قوات الحوثيين بصورة رمزية صواريخ باتجاه جنوب «إسرائيل»، وهددت بإغلاق مضيق باب المندب. لذلك، لا يزال «محور المقاومة» موجوداً بوصفه قوة كلية تقودها إيران. كما أن البنود الـ 14 لم تطلب من إيران حل «محور المقاومة»، ولم تطلب منها التخلي عن القدرة على تطوير الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى. لذلك، ومن أجل الحفاظ على نفوذها الإقليمي، ستعيد إيران على الأرجح بناء القوى المتحالفة معها وإعادة تنظيمها.

ستظهر ثلاثة أقطاب سعودي حذر ومحور إيراني يُعاد بناؤه وأبراهام أمريكي مع تراجع الهيمنة وصراع حول مضيق هرمز ولبنان عسكرياً

الثالث: هو معسكر الدول التي انضمت إلى «اتفاقات أبراهام». منذ عام 2020، انضمت أربع دول عربية إلى هذه الاتفاقات، وهي الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. تعرضت الإمارات والبحرين لضربات إيرانية كبيرة في هذه الحرب، بل إن الإمارات بدأت فعلاً تعاوناً أمنياً مع «إسرائيل» ونشرت منظومة «القبة الحديدية». في المستقبل، من المرجح أن يتعزز تعاون الدولتين مع «إسرائيل» بدرجة أكبر، وأن تستخدم «إسرائيل» ذلك للتغلغل في منطقة الخليج وتعزيز التعاون الشامل مع الإمارات والبحرين.

لذلك، قد يظهر في المستقبل نمط جديد من ترتيب القوى في الشرق الأوسط يشبه: معسكر تقوده السعودية، ومعسكر تقوده إيران «وهما معسكران لديهما الكثير من المصالح التي قد تتقاطع مع بعضها البعض، والتي قد يسهل تقاطعها الكثير من العوامل، ربما أهمها: العلاقات المصلحية المتنامية مع الصين – المترجم»، والمعسكر الثالث هو معسكر «اتفاقات أبراهام» الذي تقوده أمريكا/«إسرائيل».

في هذه العملية، سيتراجع الدور القيادي الأمريكي، لأن دول الخليج فقدت الثقة بالضمانات الأمنية الأمريكية، ولأن الخلافات بين أمريكا و«إسرائيل» زادت، ولأن ثقة إيران في مواجهة أمريكا تعززت.

العمال يعانون بينما

«أشياء بغيضة تحدث في هذه الأرض... يتباهى الأغنياء ويتفاخرون، بينما يمشي الفقراء ممزقي الثياب.» بهذه الكلمات التي أنشدها الناشط العمالي جون هاندكوك في ثلاثينيات القرن الماضي، يستهل فريد ماغدوف مقاله التحليلي الذي يرصد التحولات العميقة في المشهد الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي بحلول عام 2026. فما يحدث ليس مجرد أزمة عابرة، بل تتويج لمسيرة نصف قرن من الهجمة الممنهجة لرأس المال على مكتسبات الطبقة العاملة.

■ فريد ماغدوف

المشهد الأمريكي في 2026: عودة «الأشياء البغيضة»

بحلول منتصف عام 2026، لم تعد معاناة العمال مجرد أخبار هامشية؛ فقد باتت تتصدر عناوين الصحف الكبرى مثل نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال وبلومبيرغ. فالواقع يعكس مجتمعا تتسع فيه الفجوة بين فاحشي الثراء وملايين العمال الذين بالكاد يغطون احتياجاتهم الأساسية. مئات الآلاف بلا مأوى، وملايين يعانون من «انعدام الأمن الغذائي»، ونحو تسعة ملايين عامل يضطرون للعمل بوظائف إضافية لتغطية نفقاتهم.

هذه المعاناة ليست وليدة الصدفة؛ بل هي الوجه الآخر لعملة تراكم الثروات. فمنذ السبعينيات، شرعت النخب الاقتصادية وأصحاب الأعمال في حرب ممنهجة ضد الطبقة العاملة بهدف زيادة أرباحهم وثرواتهم على حساب أجور العمال وخدماتهم.

رأس المال مقابل العمل: تحول في ميزان القوى

شهدت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية «ما يُعرف «بالعقود الذهبية»» ازدهارا نسبيا للعمال، خاصة المنتظمين في نقابات. كان بمقدور العامل أن يشتري منزلا، وسيارة، ويتمتع بإجازة سنوية. لكن هذا النمو، الذي تجاوز 4% سنويا، كان مدفوعا بعوامل استثنائية؛ إعادة إعمار أوروبا، الطلب المكبوت بعد الحرب، بناء الطرق السريعة، وانتشار السيارات.

مع ضعف هذه المحركات في السبعينيات، بدأت هوامش الربح تتآكل، فسعت الشركات إلى استعادة قوتها عبر استراتيجيتين رئيسيتين؛ محاربة النقابات، ونقل الإنتاج إلى دول ذات أجور منخفضة. وقد نجحت هذه الاستراتيجيات بشكل كبير، لكن على حساب المستوى المعيشي للعمال.

يقدم الكاتب مثالا من قطاع البناء الذي لم يستطع نقل إنتاجه للخارج. في السبعينيات، كان أجر العامل المنظم في البناء يزيد بنسبة 70% عن متوسط الأجر الأمريكي. لكن بحلول عام 2024، تراجعت هذه الميزة إلى 15% فقط، بينما انخفض أجر العمال غير المنظمين في القطاع إلى 14% أقل من المتوسط.

هذا التراجع يعكس تحولا جذريا في موازين القوى. ففي الثمانينيات، كثفت الشركات، عبر منظمات مثل «بيزنيس راوند تيبل» «Business Roundtable»، ضغوطها لإضعاف قوانين العمل، وبلغت ذروتها بإضراب النجارين عام 1983 في كاليفورنيا الذي فشل في وقف زحف العمالة غير النقابية، مما كان إيذانا بانهيار النقابات في القطاع.

دافعو الضرائب الأمريكيون يدفعون فواتير أجور عمال شركات عملاقة ترفض دفع الرواتب العادلة بينما يتضاعف رصيد مديريها التنفيذيين بالملايين

الشركات العملاقة وأجور الفقر

تكشف دراسة لأكبر عشرين شركة تدفع أدنى الأجور أن متوسط الأجر الحقيقي فيها انخفض بين عامي 2019 و2024، وتشمل هذه الشركات عمالقة مثل فيديكس «FedEx» وكوستكو «Costco» ودولار تري «Dollar Tree». ومن المفارقات أن خمس عشرة من هذه الشركات تدفع أجورا تقل عن الحد الأدنى المؤهل للحصول على مساعدات حكومية مثل ميديكيد والطوابع الغذائية، مما يعني أن دافعي الضرائب يتحملون فعليا تكلفة دعم عمال هذه الشركات التي تجني أرباحا طائلة. ففي عام 2024 وحده، حصل الرؤساء التنفيذيون لهذه الشركات على متوسط 19 مليون دولار، بينما يعيش عمالهم على الإعانات الغذائية.

نتيجة لذلك، تراجعت حصة العمال من الدخل القومي الإجمالي من نحو 58% عام 1980 إلى أقل من 52% عام 2025. لكن الوضع أكثر مأساوية بالنسبة لـ 80% من العمال في القطاع الخاص الذين يصنفون «كعمال إنتاج وإشراف»، إذ انخفضت حصتهم من الثلث إلى الخمس تقريبا.

الفقر المدقع وغياب الأمان المستقبلي

تشير التقديرات إلى أن نحو 36 مليون أمريكي يعيشون تحت خط الفقر في 2024 «أسرة مكونة من أربعة أفراد دخلها أقل من 32,130 دولارا سنويا». أما الذين يعيشون تحت ضعف هذا الخط، فيشكلون معا نحو 40% من السكان. والأكثر إثارة للقلق، أن 20% من المواطنين فوق الخمسين لا يملكون أي مدّخرات تقاعدية، ومتوسط ما في حسابات التقاعد لجميع البالغين في سن العمل لا يتجاوز 955 دولارا.

ويتحمل جيل «إكس» والأجيال الأصغر عبء فقدان المعاشات التقاعدية التقليدية، التي كانت توفر شبكة أمان، واستبدالها بحسابات ادخار فردية تتأثر بتقلبات السوق، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السكن التي تلتهم أكثر من 30% من دخل ثلث الأسر المسنة.

ترامب و«الدوجي»: تفاقم الكارثة

مع وصول دونالد ترامب إلى ولاية ثانية، تفاقمت معاناة العمال بشكل غير مسبوق. فقد تسببت عمليات التسريح الفوضوية التي قادها إيلون ماسك عبر «دوجي» «DOGE» في زعزعة استقرار مئات الآلاف من موظفي الحكومة الفيدرالية، وإلغاء عقود نقابية لنحو مليون موظف متبق. كما عين ترامب شخصيات موالية لرجال الأعمال في مجلس العلاقات العمالية الوطنية ووزارة العمل، وخفف العقوبات على انتهاكات السلامة.

أما قانون التخفيضات الضريبية الضخم لعام 2025، فقد منح الأغنياء تخفيضات هائلة، بينما أوقع تخفيضات قاسية على البرامج الحيوية: تريليون دولار من ميديكيد، و536 مليارا من ميديكير، و186 مليارا من برنامج المساعدات الغذائية. وهذا كله يأتي إضافة إلى آثار الحرب التجارية مع إيران وزيادة الرسوم الجمركية، مما رفع أسعار السلع اليومية وأثقل كاهل الطبقات الفقيرة.

زيادة أرباح الأعمال... استراتيجيات متعددة

تستخدم الشركات سبع استراتيجيات رئيسية لرفع أرباحها؛ زيادة المبيعات، إنتاج منتجات جديدة، رفع الأسعار، الاستحواذ على المنافسين، الدخول في أنشطة مالية، التأثير على الحكومة لتخفيف القيود، وأخيرا خفض أجور العمال.

تتراكم الثروات

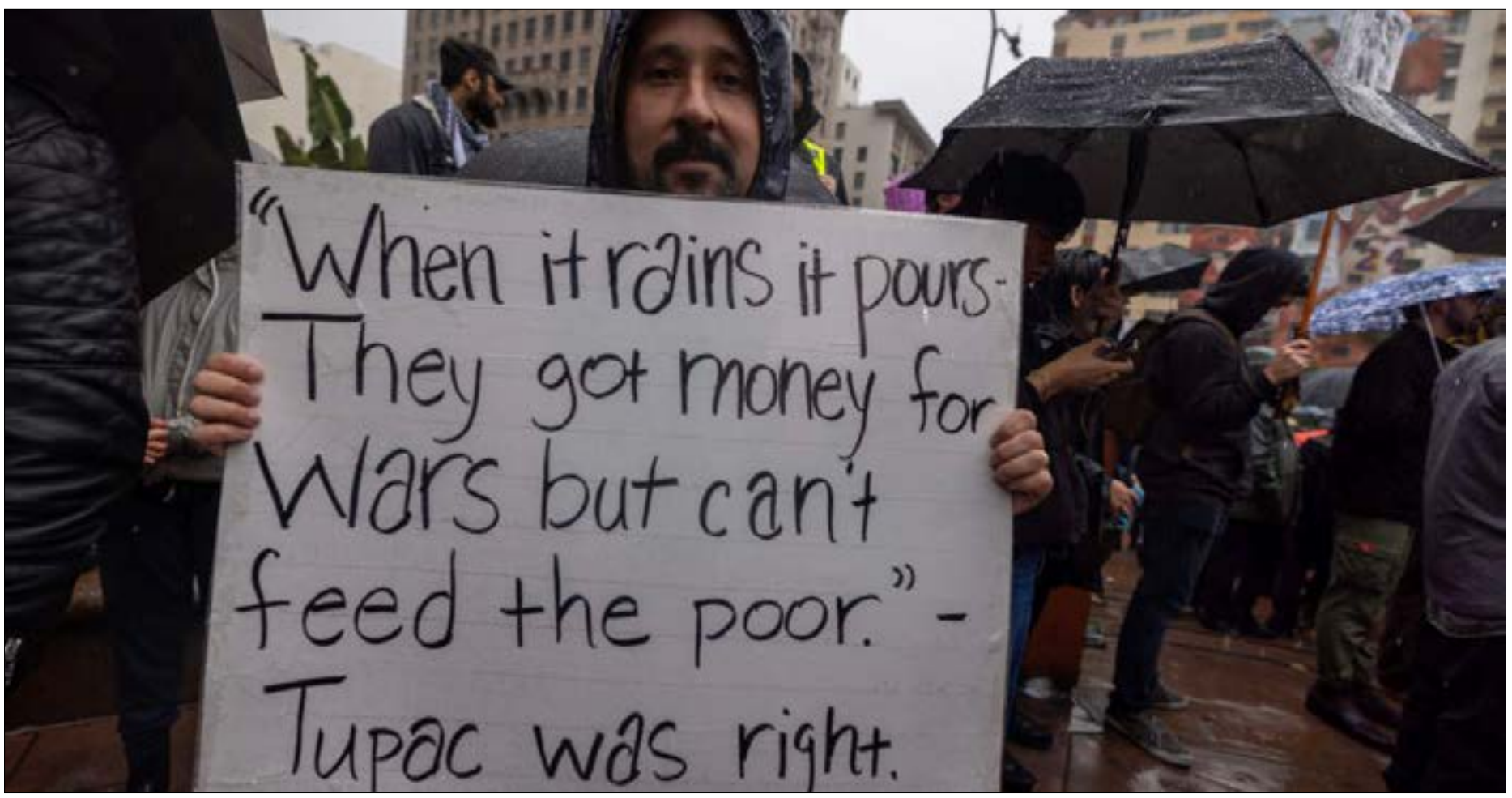

أدت عمليات الاندماج إلى احتكار قطاعات بأكملها، مما مكن الشركات من فرض أسعار أعلى. وفي الوقت نفسه، تضاعف عدد المنتجات الاستهلاكية الجديدة من نحو ألف سنوياً في السبعينيات إلى أكثر من ثلاثين ألفاً في العقد الأول من الألفية الجديدة. لكن العامل الأهم كان الهجمة على النقابات، حيث انهارت كثافة العضوية النقابية من ثلث العمال في الخمسينيات إلى 10% فقط في 2026، ولم تتجاوز 6% في القطاع الخاص.

وحتى حين خُفضت ضرائب الشركات من 35% إلى 21% عام 2017، لم تذهب المدخرات إلى استثمارات جديدة أو رفع الأجور، بل إلى زيادة أرباح المساهمين وإعادة شراء الأسهم، مما زاد من الثروات دون أي تأثير إيجابي على العمال.

التفاوت الصارخ... تجاوز «العصر المذهب»

يمتلك أغنى 1% من الأسر الأمريكية ثلث الثروة الوطنية، بينما لا يمتلك النصف الأدنى سوى 2,5% من الثروة. هذا التفاوت يفوق حتى ما شهده «العصر المذهب» في أواخر القرن التاسع عشر. ففي عام 2024، امتلكت 19 أسرة فقط «أي ما نسبته 0,00001% من السكان» ثروة تعادل 1,8% من إجمالي الثروة، بزيادة 50% عن العام السابق.

ويعود جزء كبير من هذا التراكم إلى معدلات الضرائب المنخفضة بشكل استثنائي للأثرياء، الذين يستخدمون استراتيجية «اشتر، اقترض، مت» لتجنب الضرائب العقارية. فهم يَقترضون مقابل أصولهم لتغطية نفقاتهم، وعند وفاتهم تنتقل الثروة إلى الورثة دون ضرائب تذكر. وقد صرح غاري كوهن، المستشار الاقتصادي لترامب، بأنه «لا يدفع ضريبة التركات إلا المغفلون». في عام 2018، دفع أغنى 400 أسرة معدل ضريبة إجمالي «محلي، ولاية، وفيدرالي» بنسبة 23%، أي أقل من المعدل الذي يدفعه نصف السكان ذوو الدخل الأدنى!

المالية... الجشع دون إنتاج

شكل نمو القطاع المالي جزءاً كبيراً من التفاوت الصارخ. فبينما كان الاستثمار يُفهم تقليدياً كوسيلة لتمويل الإنتاج، تحول القطاع المالي إلى آلية لتحقيق أرباح من المال نفسه «M–M'» دون إنتاج أي سلعة. يشير الكاتب إلى أن أقل من 10% من إيرادات بنوك استثمار كبرى مثل غولدمان ساكس جاءت من مساعدة الشركات في جمع رأس المال، وأقل من 2% من أصولها كانت قروضاً للأعمال المنتجة. أما بقية النشاط فتمحور حول إعادة تمويل الديون، إعادة هيكلة الميزانيات، والاندماجات والاستحواذات.

هذا التحول ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الحقيقي؛ انخفاض الاستثمار في الأعمال الإنتاجية، فقدان وظائف التصنيع، وتآكل الأجور. والأسوأ أن هذا المنطق المالي تسلل إلى قطاعات حساسة مثل الرعاية الصحية، ودور المسنين، والخدمات الاجتماعية، حيث يتم شراء المؤسسات و«تحسين» أرباحها على حساب جودة الخدمات وحياة المرضى والعمال.

العودة إلى «الوضع الطبيعي» للرأسمالية؟

في منظور تاريخي، فإن المآسي التي يعيشها العمال اليوم ليست استثناءً، بل هي القاعدة في نظام رأسمالي لم يعرف الرفاهية الجماعية إلا في فترات قصيرة واستثنائية. فمنذ أيام أوليفر غولدسميث الذي كتب قبل 250 عاماً عن «القرية المهجورة» حيث «تتراكم الثروات ويتلاشى الرجال»، مروراً بهنري جورج الذي كتب قبل 150 عاماً عن «التقدم والفقر»، وصولاً إلى فرانكلين روزفلت الذي حارب «الملكيين الاقتصاديين» في الثلاثينيات.

كانت عقود ما بعد الحرب «شذوذاً تاريخياً»، لم تتكرر إلا بفضل قوة نقابية استثنائية، وإرث سياسي من «الصفقة الجديدة» فرضته أزمة الكساد الأعظم. أما اليوم، فمع عودة الأمور إلى «طبيعتها» الرأسمالية، يبدو أن الأثرياء استعادوا قوتهم بالكامل، بل وتفوقوا عليها.

مخرج من الأزمة؟

يكمن المخرج في استعادة العمال لقوتهم الجماعية لمواجهة القوة الطاغية لرأس المال. ولكن المطلوب ليس مجرد إصلاحات تجميلية داخل النظام الرأسمالي. فكما قالت الاقتصادية جوان روبنسون قبل تسعين عاماً: «أي حكومة تملك القوة والإرادة لمعالجة العيوب الرئيسية للنظام الرأسمالي، ستملك أيضاً الإرادة والقوة لإلغائه بالكامل».

بعد نصف قرن من الحرب الممنهجة على النقابات عادت الرأسمالية إلى طبيعتها أموال طائلة تحتكرها النخبة وملايين يعيشون تحت خط الفقر

الهدف النهائي يجب أن يتجاوز حدود النظام الاقتصادي القائم على الربح. فالحياة الكريمة – من غذاء صحي، مسكن، تعليم، رعاية صحية، ترفيه، وهواء وماء نظيفين – ينبغي أن تكون حقاً مكفولاً للجميع. وقرارات الإنتاج والتوزيع يجب أن تُتخذ بناءً على ما يخدم استدامة البشر والعالم الطبيعي، وليس بناءً على من يربح أكثر. هذه هي الرسالة الختامية لمقال ماغدوف، التي تدعو إلى إعادة تخيل العلاقة بين الاقتصاد والإنسانية، بعيداً عن منطق التراكم على حساب الرفاه.

الجذور النظامية للأزمة ومستقبل النضال الطبقي

إن تحليل فريد ماغدوف للواقع الأمريكي في 2026، بقدر ما يرصد تفاصيل هشاشة الأوضاع المعيشية وانهيار الحماية النقابية، فإنه يفضي بنا بالضرورة إلى التساؤل عن الجذور البنيوية لهذا الشرخ الاجتماعي. فتراكم الثروات في أيدي النخبة ليس مجرد خلل عابر في توزيع الدخل، بل هو نتيجة حتمية لمنطق رأسمالي يعيد إنتاج نفسه عبر استنزاف قوة العمل؛ فالعمل الإنساني هو المصدر الوحيد للقيمة، وعندما تضعف قدرة العمال على المساومة الجماعية، يتحول فائض قيمتهم دون عناء إلى أرباح مالية تخصب القلة.

وما وثقه المقال من تحول القطاع المالي من وسيلة لتمويل الإنتاج إلى أداة للمضاربة «M–M'» يكشف عن مرحلة نضجت فيها الرأسمالية المالية كطفيليات تستنزف النسيج الاقتصادي الحقيقي، وتحوّل الشركات المنتجة إلى مجرد أصول قابلة للتفكيك والبيع، كما تفعل صناديق الأسهم الخاصة «التي تشتري وتجرّد وتبيع»، بغض النظر عن تداعيات ذلك على حياة العمال والمجتمعات المحلية.

والأكثر إثارة للانتباه، أن هذه الآلية لا تقتصر على سلب الدخل، بل تمتد لتدمير شروط الإنتاج البيئية والاجتماعية ذاتها. فكما أشار ماغدوف في كتاباته السابقة حول «الرأسمالية والبيئة»، فإن السعي الدؤوب لتحقيق أقصى ربح يدفع بالشركات إلى تجاهل التكاليف الخارجية من تلوث واستنزاف للموارد، مما يلقي بعبء التدهور البيئي بشكل غير متناسب على الطبقات الفقيرة التي لا تملك وسائل الحماية. وهكذا تتشابك أزمة التوزيع مع أزمة المناخ والطاقة، ليشكلا معاً أزمة حضارية شاملة؛ إذ تتحول التنمية إلى تخريب، والنمو الاقتصادي إلى استنزاف لرأس المال الطبيعي والاجتماعي في آن واحد. وهذا يضع النقابات والحركات العمالية أمام تحد غير مسبوق، يتجاوز المطالب التقليدية بالأجور والحماية الوظيفية، ليصل إلى المطالبة بإعادة هيكلة جذرية للعلاقات الاقتصادية، تضع السيطرة الشعبية على وسائل الإنتاج وقرارات الاستثمار في صلب أي مشروع تحرري.

في هذا السياق، يبدو أن العودة إلى «شرط ما بعد الحرب» ليست خياراً قابلاً للتحقق في ظل التحولات الهيكلية للرأسمالية العالمية؛ فالعولمة والرقمنة والذكاء الاصطناعي حوّلت نماذج التشغيل إلى أشكال أكثر مرونة وهشاشة، مما يستدعي تطوير أدوات نضال جديدة تتجاوز المصانع التقليدية إلى منصات العمل الرقمي وقطاعات الرعاية والخدمات. لكن الجوهر يبقى نفسه، لا يمكن مواجهة تركز الثروة دون استعادة «قوة المقاطعة» الجماعية التي تملكها الطبقة العاملة عندما تنظم صفوفها، ليس لتحسين شروط بيع قوة العمل فقط، بل لتحديد كيفية استخدام الفائض الاجتماعي ذاته. وهنا تحضرنا العبرة التاريخية التي يشير إليها المقال: «فالصفقة الجديدة» في ثلاثينيات القرن الماضي لم تكن هبة من النخبة، بل انتزعت تحت وطأة احتقان اجتماعي هائل وتهديدات ثورية حقيقية. لذا، فإن المخرج من «العادي» الرأسمالي الجديد لا يكمن في إصلاحات تدريجية، بل في بناء كتلة تاريخية قادرة على فرض نموذج بديل، يُخضع فيه المجال الاقتصادي للقرار الديمقراطيَ، وتُعاد فيه صياغة مفهوم الثروة نفسه ليكون مَقِيساً بالرفاه الإنساني والبيئي، لا بحجم رصيدَ الأثرياء في البنوك أو قوتهم السياسية. إنها دعوة إلى استعادة المستقبل من احتكار النخبة، عبر نقابات متجددة، وحركات بيئية طموحة، وأحزاب سياسية لا تخشى نقد جوهر النظام الرأسمالي، بل تسعى بوعي إلى تجاوزه نحو مجتمع العدالة المشتركة والاستدامة الحقيقية.

■ بتصرف عن مجلة المراجعة الشهرية... المجلد 78، العدد 02 «حزيران 2026»

صوت الشارع السوري في أسبوع: «استمرار... استمرار»

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 22 حزيران وحتى الأحد 28 حزيران 2026.

رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 27 تجمّعاً ووقفة احتجاجية في 21 نقطة تركزت بمعظمها في القامشلي والحسكة، بالإضافة إلى الرقّة والسويداء وإدلب، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وعمالية.

الإثنين 22 حزيران

القامشلي: احتجاجات لليوم الثاني على التوالي رفضا لارتفاع أسعار المحروقات وقطع الكهرباء.
الحسكة: إضراب لسائقي التكاسي في رميلان ومعبدة احتجاجا على ارتفاع أسعار المحروقات.
الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من الموظفين المفصولين من مديرية الزراعة مطالبين بالعودة إلى عملهم.
الرقة: احتجاج عدد من الموظفين في مدينة تل أبيض شمال الرقة مطالبين بتثبيتهم وبرفع أجورهم.
إدلب: احتجاجات لموظفي معبر باب الهوى تنديدا بشروط العمل المجحفة والتهديدات بفصلهم.
الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من القابلات للمطالبة بإنصافهن وتحسين واقعهن.

الثلاثاء 23 حزيران

القامشلي: لليوم الثالث، احتجاجات أمام مركز البريد رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.
القامشلي: إضراب لخطوط «تكسي سرفيس» في المدينة وتجمّعهم أمام مركز المحروقات احتجاجاً على ارتفاع أسعار المحروقات.
الحسكة: وقفة احتجاجية أمام مبنى المحافظة للمطالبة بالاعتراف باللغة السريانية.
الرقة: لليوم الثاني، وقفة احتجاجية لعدد من الموظفين المفصولين من مديرية الزراعة مطالبين بالعودة إلى عملهم.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين المفصولين من عملهم أمام مديرية التربية للمطالبة بإلغاء قرارات الفصل والعودة لعملهم.
إدلب: وقفة احتجاجية لعمال شركة الغزل للمطالبة بإعادتهم إلى عملهم.

الأربعاء 24 حزيران

القامشلي: لليوم الرابع، احتجاجات أمام مركز البريد رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.
الحسكة: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة تل تمر احتجاجاً على الواقع المعيشي وسوء الخدمات.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من الأهالي في حي المفتي تنديداً بتدهور الخدمات.
السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بدورة استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.

الخميس 25 حزيران

القامشلي: لليوم الخامس، احتجاجات شعبية رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.
السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بدورة استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.

الجمعة 26 حزيران

القامشلي: لليوم السادس، احتجاجات أمام مركز البريد رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.
القامشلي: وقفة احتجاجية لأهالي قرى خريجة، وسيحة، وخزنة، وفارقين، وتل معروف، للمطالبة بتخفيض أسعار المحروقات وتحسين الأوضاع المعيشية.
الحسكة: وقفة احتجاجية أمام مديرية التربية للمطالبة بمباشرة المعلمين الناجحين في مسابقات التعيين وخريجي كليات التربية بعملهم.

السبت 27 حزيران

القامشلي: لليوم السابع، احتجاجات شعبية رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.
القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين والموظفين المتقاعدين أمام مبنى فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تنديداً بتأخر مستحقاتهم المالية.
الحسكة: وقفة احتجاجية في مدينة عامودا للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتخفيض أسعار المحروقات والكهرباء.
السويداء: وقفة احتجاجية للمطالبة بدورة استثنائية لطلاب الشهادتين الأساسية والثانوية.
الحسكة: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي بلدة زركان رفضا لارتفاع أسعار المحروقات ومطالبين بتحسين الظروف المعيشية وتخفيض الأسعار.

الأحد 28 حزيران

القامشلي: لليوم الثامن، احتجاجات شعبية رفضا لارتفاع أسعار المحروقات والكهرباء، مطالبين بتخفيض الأسعار.

من هتافات المحتجين:

الشعب يريد تحسين الأوضاع.
احتجاج احتجاج.. ضد الفقر ضد الجوع.
استمرار استمرار.. حتى تخفيض الأسعار.
مطالبنا يومية، خبز وسلم وحرية>

من الكلمات التي قالها المحتجون:

بهالبلد الفقراء يزدادون فقرا، والأغنياء يزدادون غنى، 5% من الحرامية يأكلون خيرات هالبلد.
يعني نحن عبارة عن آلة عم نشتغل طول النهار من الصبح للمسا، درجة الحرارة 45، مشان آخر المسا روح عبيتي افتح تمي للسما، ولادي جوعانين ما فيني آخدلن حق ربطة الخبز؟